جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الوطن العربي
مقوماته ومشكلاته

د. طه بن عثمان الفراء د. الأصم عبد الحافظ الأصم
د. طه حسن النور

الطبعة الأولى
الرياض
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

المحتويــات

المقدمة..... ٥

الفصل الأول : المقومات الأساسية للوطن العربي

١ . ١ المقومات الأفقية والرأسية الأساسية للوطن العربي ١١

١ . ٢ الملامح الطبيعية ١٥

١ . ٣ المناخ..... ٢٧

١ . ٤ الأقاليم المناخية ٢٩

١ . ٥ التربة والغطاء النباتي..... ٣٣

١ . ٦ الموقع الجيوسياسي..... ٤٠

١ . ٧ هجرة القبائل العربية وبدايات التماس الثقافي..... ٤٥

١ . ٨ اللغة العربية..... ٤٧

١ . ٩ إسهام اللغة العربية في مقاومة التغريب..... ٤٨

١ . ١٠ الدين الإسلامي..... ٤٩

١ . ١١ التاريخ المشترك ٥٠

١ . ١٢ العادات والتقاليد المشتركة..... ٥٢

الفصل الثاني : السكان والعمران

٢ . ١ حجم السكان ونموهم..... ٥٧

٢ . ٢ سنوات تضاعف السكان ٦٤
٢ . ٣ الولادات الخام ٦٦
٢ . ٤ الوفيات الخام ٦٩
٢ . ٥ الزيادة الطبيعية ٧١
٢ . ٦ وفيات الرضع ٧١
٢ . ٧ إجمالي الخصوبة ٧٣
٢ . ٨ الهجرة ٧٤
٢ . ٩ كثافة السكان (التوزيع) ٧٩
٢ . ١٠ توزيع السكان حسب نمط الحياة (حضر وريف) ٨٣
٢ . ١١ التركيب النوعي ٨٥
٢ . ١٢ التركيب العمري للسكان ٩٠
٢ . ١٣ الأوضاع التعليمية ٩٤
٢ . ١٤ الحالة الصحية ٩٨
٢ . ١٥ التركيب المهني والاقتصادي للسكان ١٢١

الفصل الثالث : النشاط الاقتصادي

٣ . ١ الملامح العامة للنشاط الاقتصادي ١٢٥
٣ . ٢ الزراعة ١٣٠

٣ . ٣ الغابات ١٣١
٣ . ٤ الثروة الحيوانية والسمكية ١٣٤
٣ . ٥ الصناعة ١٣٨
٣ . ٦ التجارة ١٤٣
٣ . ٧ النقل والمواصلات ١٦٢
٣ . ٨ الاتصالات ١٦٩

الفصل الرابع : التكامل السياسي والاقتصادي العربي

٤ . ١ جامعة الدول العربية ١٨٣
٤ . ٢ مقومات التكامل الاقتصادي العربي ١٩٤
٤ . ٣ التجارب التكاملية الإقليمية العربية ٢٠١
٤ . ٤ منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) ١١٢

الفصل الخامس : أهم القضايا والمشكلات

٥ . ١ الأمن الغذائـي ٢١٩
٥ . ٢ أسباب الاهتمام بالأمن الغذائي ٢١٩
٥ . ٣ تعريف الأمن الغذائـي ٢٢٢
٥ . ٤ البعد الاستراتيجي للأمن الغذائي ٢٢٤
٥ . ٥ الأمن الغذائي في الوطن العربي ٢٢٦
٥ . ٦ أهمية القطاع الزراعي في الوطن العربي ٢٢٨
٥ . ٧ الموارد الزراعية في الوطن العربي ٢٣١

٥ . ٨ السياسات الاقتصادية في القطاع الزراعي
في الوطن العربي ٢٣٧
٥ . ٩ التعاون الإقليمي بين الدول العربية
في المجال الزراعي ٢٤٥
٥ . ١٠ الصادرات والواردات الزراعية للدول العربية ٢٤٧
٥ . ١١ الفجوة الغذائية العربية ٢٥١
٥ . ١٢ الأمن المائـــي ٢٥٦
٥ . ١٣ الأمن البيئي ٢٦٦

الفصل السادس : الوطن العربي والعولمة

٦ . ١ مقدمـــة ٢٧٧
٦ ٠ ٢ تعريف العولمة ٢٧٩
٦ ٠ ٣ نشأة العولمة وازدهارها ٢٨٢
٦ ٠ ٤ العالم والعولمة ٢٨٣
٦ ٠ ٥ مواقف العالم العربي والإسلامي من العولمة ٢٨٦
٦ ٠ ٦ أصناف العولمة ٢٩٤

المراجع ٣٢٨

فهرس الجداول ٣٣٥

فهرس الأشكال ٣٣٩

المقدمـة

لا يعدو هذا الكتاب الموسوم بـ «الوطن العربي ـ مقوماته ومشكلاته» عن كونه محاولة متواضعة لخدمة الدراسات العربية من المنظور الجغرافي. والفضل بعد اللّه تعالى يعود إلى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية التي لم تألُ جهداً في دعم مشروع هذا الكتاب ورعايته ومتابعته مذ كان فكرة حتى أصبح واقعاً ملموساً. وعلى الرغم من يقيننا أن أعمالاً عديدة قد أنجزت عن جغرافية الوطن العربي بيد أن لهذا العمل خصوصيته من حيث مبناه ومحتواه إذ يوفر للباحثين في المجال الأمني المعلومات الأساسية والضرورية عن وطننا العربي الكبير.

وقد جهدنا ماوسعنا الجهد في تضمين الكتاب رؤى واضحة وتحليلاً علمياً لمقومات الوطن العربي ومشكلاته الرئيسة. واستعنا على ذلك بالحصول على البيانات من مظانها ومصادرها الوطنية والاقليمية والدولية المقبولة لدى الدوائر البحثية المعتمدة وبنيناه على أحدث ما توفر لنا من بيانات ومعلومات وأشرنا لمصدر كل معلومة في موضعه وفقاً للأعراف التوثيقية المتفق عليها. والمأمول أن يتعدى نفع هذا الكتاب المختصين والمهتمين إلى عموم المثقفين العرب وأن يوفر مادة مرجعية لطلاب الجامعات والكليات العليا الذين يدرسون مقررات علمية تتصل بالوطن العربي وقضاياه.

ويتكون الكتاب من ستة فصول يندرج تحت كل فصل منها عدد من المتغيرات الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية. عالج الفصل الأول موقع العالم العربي وتكوينه الجيولوجي ومظاهر سطحه وظروفه المناخية وتربته ونباتاته

الطبيعية وموارده المائية . بينما تناول الفصل الثاني مكونات الوطن العربي السكانية والعمرانية وعلى رأسها حجم السكان ونموهم وتوزيعهم وخصائصهم الديمغرافية وأوضاعهم التعليمية والثقافية وأحوالهم الصحية على مستوى جميع دول الوطن العربي وفي الفصل نفسه بسط الحديث عن توزيع السكان حسب نمط حياتهم حضراً كانوا أم ريفين مع اعطاء حيز كاف لمدن الوطن العربي ا لكبرى . هذا فضلاً عن مناقشة التركيب المهني للسكان من حيث عدد ونوع ما يحترفونه من مهن بهدف كسب معيشتهم .

اما الفصل الثالث فكان مداره النشاط الاقتصادي في البلاد العربية بأسرها بدءاًمن الملامح العامة للاقتصاد ثم دراسة كل قطاع اقتصادي رئيس على حده وهكذا تعرض الفصل للزراعة والإنتاج الغابي والثروة الحيوانية والسمكية والصناعة والنقل والمواصلات والإتصالات والتجارة معتمداً في كل ذلك على أحدث ما توافر من بيانات .

هذا وقد خصصنا الفصل الرابع للتكامل السياسي والاقتصادي العربي بوصفه احدى القضايا العربية المهمة والملحة مستعرضين بعض التجارب التكاملية والمؤسسات والآليات التي قامت عليها في المستوى الثنائي والاقليمي والوطني لجهة خلفياتها ونظمها وأهدافها وبرامجها وبنياتها الأساسية وانجازاتها ومستقبلها .

وفي هذا الاطار تعرض الفصل لجامعة الدول العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ثم المحاولات التكاملية القطرية الثنائية والثلاثية والاقليمية مثل تجارب الوحدة المختلفة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) إلى غير ذلك من تجارب تكاملية .

اما الفصل الخامس فيعالج أهم قضايا الوطن العربي ومشكلاته ممثلة في الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن البيئي ودرسنا كل مشكلة بصورة نحسب أنها وافية حسب ما أتيح لنا من بيانات وأخيراً ختمناه بفصل عن العولمة لتكوين رؤية واضحة حول انعكاساتها الايجابية والسلبيةعلى وطننا العربي ودوله .

والله ولي التوفيق ، ، ،

المؤلفون

الفصل الأول

المقومات الأساسية للوطن العربي

١ـ المقومات الأساسية للوطن العربي

لكل إقليم جغرافي (الأرض)، أو وحدة سياسية (الدولة) شخصيتها التي يجسدها موقعها ومساحتها وامتداداتها وحدودها الطبيعية والسياسية، وتكاملها ووحداتها وخصوصيتها التي تميزها عن الأقاليم الأخرى. كما أن لكل أمة ولكل شعب سماته وهويته التي تميزه عن الشعوب الأخرى. وهذه الخصوصية الجغرافية والسمات البشرية هي التي تمثل المقومات الأساسية للأوطان.

وهذه المقومات هي إما مقومات أفقية تتصل بالإقليم الجغرافي، والموارد الطبيعية والاقتصادية، أو مقومات رأسية تعود إلى البشر (السكان) كالدين، واللغة، والعادات والتقاليد المشتركة والإرادة المشتركة للتعايش.

١ . ١ المقومات الأفقية والرأسية الأساسية للوطن العربي:

١ . ١ . ١ الموقع الجغرافي

يقع الوطن العربي في نصف الكرة الشمالي، باستثناء جزء صغير في أقصى الحدود الجنوبية لجمهورية الصومال. وتمثل أقصى الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا أقصى امتداد للوطن العربي من الجهة الشمالية وتبلغ المسافة بين الحدود الجنوبية والشمالية حوالي ٤٥٠٠ كم وتغطى ٤٠ درجة عرضية، بين دائرتي العرض ٥٢ جنوباً و٥٣٧ شمالاً. ويمتد الوطن العربي بين خطي طول ٥٦٠ شرقاً و ٥١٥ درجة غرباً (من رأس الحد في عمان إلى رأس نواذيبو في موريتانيا) ويغطي ٥٧٥درجة طولية ولمسافة تقارب ٧٥٠٠كم بين قارتي إفريقيا وآسيا غرب البحر الأحمر وشرقه. ولذلك فإن الوطن العربي يشغل موقعاً مدارياً بصفة عامة، وتقل درجات الحرارة في أقصى

شكل (١ـ١) الوطن العربي: الموقع

المصدر: جامعة الدول العربية

* هذه الخارطة وجميع خرائط الكتاب ليست مرجعاً في الحدود الدولية

شماله وتزيد في أقصى جنوبه وتندرج درجات الحرارة بين الحار جنوباً والمعتدل الدافئ شمالاً بين خط الاستواء والبحر المتوسط .

١ . ١ . ٢ المساحة والامتدادات:

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي ١٤ مليون كم٢ و يعد من أكبر الكيانات الجغرافية في العالم، ويأتي ضمن خمسة كيانات عملاقة هي : الوطن العربي، وروسيا، وأمريكا واستراليا والصين حسب تقسيمات باوندز (١٩٥٩)[١] . ويقسم البحر الأحمر، الوطن العرب إلى شقين : أحدهما يقع شمالي القارةالإفريقية في اتجاه الغرب والآخر يقع غربي آسيا في إتجاه الشرق في امتداد متصل من المحيط الأطلس إلى الخليج العربي وتبلغ مساحة الوطن العربي في آسيا (٨ , ٣ مليون كم٢) بنسبة ٢٦٪ من المساحة الكلية للوطن العربي بينما تبلغ مساحة الجزء الأفريقي من الوطن العربي حوالي (٢ , ١٠مليون كم٢) بنسبة ٧٤٪ من المساحة الكلية للوطن العربي .

١ . ١ . ٣ الحدود الطبيعية والسياسية للوطن العربي:

على الرغم من أن الحدود السياسية قد تبدو حدوداً مصطنعة في بعض المناطق العربية، حيث عمل الاستعمار الذي كان مفروضاً على معظم الأقطارالعربية، على وضع خطوط حدودية لا تتماشى مع النظم الطبوغرافية أو الواقع البشري للمنطقة إلا أن الحدود الخارجية للوطن العربي تكاد تمتد مع المعالم الطبيعية السائدة حول الإقليم الجغرافي العربي من جميع الجهات .

١ـ يقسم باوندز دول العالم من حيث المساحة إلى دول عملاقة (اكثر من ٦ مليون كم٢)، وضخمة وكبيرة جداً، وكبيرة وصغيرة جدا، وصغيرة وقزمة .
Pounds, N.J. G. (1963), Political Geography, N.Y.

فالحدود الشمالية للوطن العربي الإفريقي والحدود الغربية للوطن العربي الأسيوي تحاذي الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط وفي شرق الوطن العربي، تشكل سواحل الخليج العربي وخليج عمان وبحرالعرب والمحيط الهندي وبعض امتدادات سلاسل جبال راجروس والأناضول التخوم التي تحد الوطن العربي مع جيرانه، بيد أن هذه التخوم تتحول إلى حدود سياسية مصطنعة تتعارض إلى حد كبير مع الحدود الطبيعية لجبال زاجروس وصولاً إلى سهول الأهواز «عربستان».

ولكن الحدود الشرقية والشمالية الشرقية للوطن العربي تسير بصفة عامة مع الخطوط الطبغرافية الفاصلة بين السهول العربية والهضاب والسلاسل الجبلية الإيرانية والتركية مشكلة ما يطلق عليه جمال حمدان «سور العرب العظيم»(حمدان، ١٩٥٩، ص ٣٨).

أما الحدود الجنوبية للوطن العربي فتمتد من المحيط الأطلسي غرباً وحتى الخليج العربي شرقاً عابرةً أقصى اتساع للصحراء الكبرى الإفريقية في خطوط طولية مستقيمة تتقاطع أحياناً في زوايا حادة بين الدول العربية والإفريقية شمال وجنوب هذه الخطوط بصفة عامة وتدخل في أعماق الدول العربية والإفريقية مكونة مثلثات كبيرة أشبه بالخلجان في وسط الصحراء. وعند التقاء الحدود السودانية الليبية تتجه الحدود الفاصلة بين الدول العربية والإفريقية غير العربية نحو الجنوب الشرقي على طول خطوط تقسيم المياه بين تشاد وإفريقياالوسطى والسودان، ثم تتجه شرقاً في محاذاة خطوط تقسيم المياه بين منظومات نهري الكنغو وأعالى النيل الأبيض في السودان، ثم تتجه جنوباً في محاذاة الحافة الشمالية لهضبة البحيرات التي تشكل الحدود الفاصلة بين يوغندا وكينيا من الجنوب والجنوب الشرقي والسودان. ثم تتجه نحو الشمال فاصلة بين السهول السودانية والهضبة

الأثيوبية إلى أقصى الحدود الأثيوبية ـ السودانية مع إريتريا، ثم تتابع جبال البحر الأحمر امتدادها حتى الحدود الشمالية الشرقية للسودان مع إريتريا والتي تمثل الحد الأقصى للحدود البرية للوطن العربي الممتدة في إفريقيا من الغرب إلى الشرق. ومن هنا، وباستثناء الصومال، التي تفصل إثيوبيا بينها وبين بقية الأقطار العربية وجزر القمر في وسط المحيط الهندي يشكل الوطن العربي كتلة متصلة من اليابسة بين البحر المتوسط والصحراء وبين المحيط الأطلسي والخليج العربي. وهذه الكتلة المنبسطة لا تتخللها أية حواجز طبيعية بارزة سوى شريط البحر الأحمر وهو حاجز ضيق يبلغ في أقصى اتساعه نحو ٣٥٠ كم بين السودان والسعودية.

هذا الموقع الفريد للوطن العربي الذي تحيط به المياه الدافئة في جهاته البحرية الغربية والشمالية والشرقية والصحراء في جنوبه والهضاب في شماله الشرقي وشماله الغربي يجعل لهذا الوطن وحدة مكانية متماسكة الأجزاء، ويؤكد شخصيته الجغرافية المتميزة بين أقاليم العالم العملاقة.

١ . ٢ الملامح الطبيعية:

١ . ٢ . ١ الظاهرات التضاريسية الرئيسة :

يستمد الوطن العربي مظاهره التضاريسية البارزة من عنصرين أساسيين هما :

- بنيته الجيولوجية.
- امتداداته العظيمة ومساحاته الشاسعة.

ومن أبرز التضاريس في الوطن العربي الجبال والهضاب والسهول

الشاسعة الممتدة بين جبال الأطلس في الشمال إلى هضاب منطقة البحيرات الأفريقية في الجنوب ثم شرقاً من جبال أطلس المغرب إلى الهضبة الإثيوبية في الشق الأفريقي من الوطن العربي، ثم تمتد ثانية من الضفة الشرقية للبحر الأحمر إلى جبال زاجروس في الشرق والشمال الشرقي، وجبال طوروس في الشمال الغربي.

وتشكل السهول الساحلية للبحر المتوسط، والمحيطين الأطلسي والهندي والخليج العربي وبحرالعرب والبحر الأحمر، بضفتيه الشرقية والغربية، جزءاً مكملاً لهذه الأراضي السهلية المنبسطة. ومن ناحية أخرى فإن هذه السهول المنبسطة تتخللها سلسلة من الهضاب والسهول الفيضية، وبخاصة على ضفاف دجلة والفرات في آسيا، والنيل العظيم في أفريقيا.

وفي هذا السهل العربي العظيم ترتفع بعض الجبال إلى ٤٠٠٠ متر في سلاسل جبال أطلس الغرب كما تنخفض الأرض إلى ٤٠٠ متر تحت مستوى سطح البحر كما هو الحال في البحر الميت.

أما من حيث التركيب الجيولوجي فهناك تشابه واضح بين مرتفعات العراق وعمان وجبال الأطلس وتشابه بين السهول الفيضية للرافدين مع السهول الفيضية لنهر النيل، وكذلك تتشابه الخصائص الجيولوجية لهضاب دارفور في جنوبي غرب السودان مع الهضاب الجنوبية لليبيا والجزائر مما يؤكد الوحدة الجيولوجية على امتداد الوطن العربي.

وفيما يلي تفاصيل الوحدات التضاريسية الرئيسة في الوطن العربي شكل (١ ـ ١)، دون الدخول في تفاصيل التراكيب والتكوينات، والعصورالجيولوجية. ويمكن مشاهدة عدد من السلاسل الجبلية في الوطن العربي هي:

شكل (١-٢) الوطن العربي: السطح والتضاريس

المصدر: مؤسسة جيوبروجكتس١٩٨٦م اطلس الوطن العربي والعالم ص ١٤٠-١٤١
ط ٣

أ ـ سلاسل جبال أطلس في المغرب العربي .
ب ـ سلاسل جبال زاجروس في شمالي شرق العراق .
ج ـ سلاسل جبال الحجاز وعسير واليمن في الجزيرة العربية .
د ـ سلاسل جبال البحر الأحمر على شواطئه في السودان ومصر .

أ ـ سلاسل جبال أطلس:

تمتد سلاسل جبال أطلس شرقاً من ساحل المحيط الأطلسي بموازاة البحر المتوسط لمسافة ١٥٠٠ كم مخترقة المملكة المغربية فالجزائر وتنتهي في تونس . وهي تسير في انحدار عام من أعلى ارتفاعاتها في جنوب غرب المغرب ، كلما اتجهنا إلى الشرق من ٤٠٠٠ متر ، إلى أقل من ٢٠٠٠ متر .

وتنقسم جبال أطلس إلى ثلاثة أقسام متباينة ، وهي : السلسلة الشمالية المعروفة باسم أطلس التل ، والسلسلة الجنوبية المعروفة بأطلس الصحراء ، ثم هضبة الشطوط الواقعة وسطهما تقريبا .

ـ أطلس التل:

تمتد سلاسل جبال أطلس التل على هيئة قوس من مضيق جبل طارق ، مروراً بشبه جزيرة مليلة شرقاً ، ثم إلى تونس حيث تعرف هناك باسم «الدورسال» أوالعمود الفقري التونسي . أما في المغرب فإنه يطلق عليها اسم «أطلس الريف» .

ـ أطلس الصحراء (سلاسل أطلس العظمى):

وتتألف سلاسل أطلس العظمى في المغرب من ثلاث سلاسل فرعية هي : أطلس الداخلية ، وأطلس الوسطى ، وأطلس الكبرى . . وهي جبال

تنحدر بشدة نحو الصحراء، وتقع في نطاقها جبال تبسة والأوراسي الجزائرية، وجبال قصرين في تونس. كما أنها تضم أعلى قمم أطلس الصحراء في جنوب مراكش وذلك على ارتفاع يصل إلى نحو ٤١٦٥ متراً عند قمة «طوبكال» التي تعد أعلى قمة في الوطن العربي. ومن سفوح أطلس العظمى ينحدر نهرا أم الربيع، وأبو رقراق نحو المحيط الأطلسي.

ـ هضبة الشطوط (الهضاب العليا):

هذه السلسلة عبارة عن هضاب تتراوح ارتفاعاتها بين ٧٠٠ـ٩٠٠ متراً، وهي تقع في مناطق داخلية مغلقة تتجمع عندها المياه لتشكل بحيرات مالحة وسبخات واسعة بفعل التبخر ويطلق عليها اسم »الشطوط» وبخاصة في الجزائر.

ب ـ سلاسل جبال زاجروس ومنحدرات كردستان:

وهي سلسلة واحدة، وإن تغيرت أسماؤها اتخذت اسم الإقليم الذي تقع فيه. وهي سلسلة تمتد أساساً في شمالي شرق العراق وتعرف منحدراتها الغربية بمنحدرات كردستان وهي شبيهة جداً بجبال أطلس. وتتكون هذه السلسلة من نطاقين:

نطاق الجبال العالية:

ويمثل هذا النطاق حوالي (٥٪) من مساحة العراق موزعة في منطقتي الحدود العراقية الإيرانية والحدود العراقية التركية وتتراوح ارتفاعاتها بين زهاء (١٠٠٠ و٣٥٠٠ مترا) فوق مستوى سطح البحر، وتتخللها وديان ونهيرات ضيقة وعميقة كالزاب الكبير والزاب الصغير وديالي.

نطاق الجبال المنخفضة :

وهي تمتد من الجنوب إلى الشمال ثم في اتجاه الغرب بارتفاعات تتراوح بين ٢٠٠ و٥٠٠ مترا، وتتخلل هذا النطاق الجبلي، بصفة عامة، هضبات منخفضة، وسهول رسوبية على طول المنطقة الشمالية في العراق.

ـ جبال عمان : تقع هذه الجبال جنوبي شرق الجزيرة العربية بين خليج عمان والربع الخالي، وهي في الواقع امتداد لجبال زاجروس ، ويوجد فيها الجبل الأخضر الذي يصل ارتفاعه إلى حوالي ٣٠٠٠مترا.

ج ـ سلاسل جبال الحجاز وعسير واليمن :

وتعرف هذه السلاسل باسم «جبال السروات» أو «السراة» وتقع هذه السلاسل الجبلية على امتداد الساحل الشرقي للبحر الأحمر من خليج العقبة في الشمال حتى خليج عدن في الجنوب، وتمتد هذه السلسلة داخل المملكة العربية السعودية لمسافة ١٨٠٠ كليو مترا مشرفة على ساحل تهامة. والجزء الشمالي من هذه الجبال يعرف بجبال مدين الشاهقة التى يصل ارتفاعها إلى٢٥٨٠ متراً عند جبل «لوز»، ويعرف القسم الأوسط باسم «جبال الحجاز» وهي جبال منخفضة يبلغ أقصى ارتفاع لها ١٨١٤ مترا عند جبل «رضوي» شمالي غرب المدينة المنورة، وإلى الجنوب يمتد إقليم عسير بجباله التي ترتفع إلى نحو١٧٠٠ متر في معظم أجزائه ويبلغ أعلى ارتفاعه حوالي ٣٠٠٠ متر عند جبل «السودة» الذي يمثل أعلى قمم المملكة العربية السعودية.

أما سلسلة الجبال اليمنية فتمتد في المنطقة الغربية من البلاد وتبلغ أعلى ارتفاعها عند جبل شعيب ٣٧٦٠ متراً في شمالي غربي مدينة صنعاء على بعد حوالي ٥٠ كليومترا منها، والذي يمثل أعلى قمة في الجزيرة العربية.

د ـ سلاسل جبال البحر الأحمر في السودان ومصر :

سلاسل جبلية تمتد على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر من الهضبة الإثيوبية في الجنوب إلى خليج السويس في ارتفاعات متفاوتة من ٣٠٠ إلى ١٥٠٠ مترا ويبلغ أقصى ارتفاع لها في جبل «عودة» في السودان الذي يبلغ ارتفاعه ٢٢٠٠ متر. وهذه السلسلة تنحدر بشدة نحو الساحل ولهذه السلسلة امتداداتها في سيناء لتصل ذروة ارتفاعها إلى ٢٦٣٩ مترا عند جبل كترينا الذي يمثل أعلى قمة في مصر.

ـ سلاسل جبال إقليم الشام (سوريا ولبنان وفلسطين) :

وهي سلسلة من الجبال تمتد على طول الشاطئ الشرقي من البحر المتوسط بين خليج العقبة وجبال طوروس وتنحدر هذه السلسلة إلى اتجاهين : اتجاه غربي نحو البحر المتوسط وشرقي نحو بادية الشام. وترتفع هذه الجبال أحيانا لتصل إلى ٣٠٨٨ مترا عند قمة «القرنة السوداء» في لبنان.

١ . ٢ . ٢ الهضاب :

تعد الهضاب أكثر التضاريس وضوحا وانتشارا في الوطن العربي إذ تغطي الجزء الأعظم من مساحته الكلية. وتتراوح ارتفاعات الهضبة الغربية من ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ مترا وقد تكونت نتيجة لعوامل التعرية الشديدة وبخاصة التعرية الهوائية والمائية وكذلك بفعل درجات الحرارة والجفاف المتواصل على مدار السنة.

وكانت الهضبة الغربية هضبة واحدة ممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي قبل انقسامها إلى قسمين نتيجة لحدوث الأخدود الإفريقي العظيم الذي نتج عنه البحر الأحمر فأصبح هناك هضبتان ذواتا خصائص متماثلة هما :

ـ الهضبة الإفريقية (الصحراء الكبرى).

ـ هضبة الجزيرة العربية وبادية الشام.

أ ـ الهضبة الإفريقية (الصحراء الكبرى) :

وهي هضبة عملاقة تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر بمسافة (٥٠٠٠) كم، ومن البحر المتوسط إلى الحدود الجنوبية للوطن العربي لمسافة ٢٠٠٠ كليومتر. وهي تنحدر بصفة عامة من الجنوب إلى الشمال، وتتخللها كثير من المرتفعات والجبال الشاهقة التي يصل ارتفاعها إلى أكثر من ٣٠٠٠ متر في جبال تبسي الليبية وجبال جنوب غرب السودان، كما تضم عدداً من السهول والمناطق المنخفضة كسهول السودان التي يجري خلالها النيل نحو البحر المتوسط ومنخفضات القطارة وسيوه والداخلة في مصر، وواحات جغبوب. وغدامس في ليبيا وواحات ورقلة وعين صالح في الجزائر. وتقوم مجاري الأنهار الجافة شاهدة على أن هذه الهضبة كانت تضم أنهاراً جارية في عصور سحيقة من التاريخ. وتشتهر الهضبة الإفريقية بكثبانها الرملية الضخمة وهذه ظاهرة معروفة ببحار الرمال وهي عبارة عن رمال ناعمة. والسرير والرمد وهي عبارة عن رمال خشنة وحصى، والحمادة وهي تكوينات صخرية شديدة الصلابة عارية من الرمال والحصى كالحمادات المنتشرة في ليبيا والجزائر.

ب ـ هضبة الجزيرة العربية وبادية الشام :

وهي تحتل معظم المساحات الممتدة شرقي البحر الأحمر حتى سواحل الخليج العربي، ومن ساحل بحر العرب شمالاً حتى حدود الوطن العربي.

وتشبه هذه الهضبة الهضبة الإفريقية تماما، وهي تنحدر من الغرب إلى

الشرق وتتراوح ارتفاعاتها بين ٥٠٠ و٩٠٠ متر. وهي عبارة عن ثلاث سلسلات متصلة :

هضبة الشام وهضبة الحجاز وهضبة حضرموت وتتخللها تشكيلات متعددة من الجبال متوسطة الارتفاع ومنخضفات مليئة بالرمال كصحراء النفود التي تمتد بين هضبة الشام وهضبة نجد وصحراء الربع الخالي التي تمتد بين هضبة نجد وهضاب حضرموت، وصحراء الدهناء الواقعة بين هضبة نجد وسهل الاحساء.

وقد تكونت هضبة الجزيرة العربية والشام من عوامل التعرية الهوائية والمائية وتقلبات درجات الحرارة وتتخللها مجموعات كبيرة من الأودية ومجاري الأنهار الجافة مما يدل على أن المنطقة كانت تتلقى معدلات أكبر من التساقط بالمقارنة مع الهضبة الإفريقية.

وأهم هضاب الجزيرة العربية هضبة نجد التي تغطي المنطقة الوسطى بامتداد ٦٠٠ كليومتر تقريباً من الغرب إلى الشرق وحوالي ٨٠٠ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب بارتفاع ١٠٠٠ متر تقريبا. ثم هضبة شمر وهي في الواقع امتداد طبيعي لهضبة نجد وهضبة الحمادة التي تمتد إلى حدود المملكة مع الأردن والعراق، وهضبة الصمان والتي تعرف أيضاً بالهضبة الشرقية ويبلغ ارتفاعها حوالي ٣٥٠مترا. وهضاب حضرموت الشمالية والجنوبية التي تتراوح ارتفاعاتها بين ١٣٥٠-٧٠٠ متر في انحدار عام من الغرب إلى الشرق.

وتقع هضبة الشام بين صحراء النفود في السعودية ومرتفعات وسهول الرافدين وجبال الشام الشرقية - وكما هي الحال في سابقاتها من الهضاب العربية. وتتخلل هذه الهضبة مظاهر تضاريسية متفاوتة من المرتفعات العالية

التي تصل إلى حوالي ١٤٠٠ متر كجبل العرب ومرتفعات حماة وحلب في سوريا، وجبال سنجار في العراق، كما توجد بها منخفضات كثيرة كمنخفض حوض دمشق الشام الذي يجري فيه نهر بردى، ومنخفض الثرثار في العراق. وتظهر على سطح هذه الهضبة كثير من مجاري الأنهار والأودية الجافة التي تمتلئ بالمياه في السنوات المطيرة لأن هذه الهضبة أوفر حظا في التساقط من الهضاب العربية الأخرى.

١ . ٢ . ٣ السهول : ينتشر في الوطن العربي نوعان من السهول:

- السهول الفيضية (على مجاري الأنهار وعند مصباتها).
- السهول الساحلية.

أ ـ السهول الفيضية :

وأهم السهول الفيضية العربية هي السهول الممتدة عل طول وادي النيل وروافده في السودان ومصر، وسهول دجلة والفرات وشط العرب في العراق.

ـ السهول الفيضية لمنظومة حوض النيل :

وهي تمتد على طول مجرى النيل وفروعه المتعددة مكونة طبقة سميكة من الطمي الذي يجلبه رافدان رئيسان من «النيل العظيم»، هما النيل الأبيض والنيل الأزرق. وينبع النيل الأبيض أساساً من الهضبة الإستوائية (هضبة البحيرات) وتغذيه فروع متعددة من الهضاب المجاورة في دارفور والكنغو وجنوبي غرب السودان، وتنحدر جميعها شمالاً وتتوزع مياهها على مساحات شاسعة في جنوب السودان مكونة «منطقة السدود» ـ غير أن المجرى الرئيس للنيل الأبيض يستمر في طريقه صوب الشمال حتى

الخرطوم. أما النيل الأزرق ونهر السوباط فينبعان من الهضبة الإثيوبية ويتجهان غربا نحو المجرى الرئيس للنيل. ويرجع الفضل إلى نهرالسوباط في دفع مياه النيل الأبيض بعد مدينة ملكال في أعالي النيل، كما يرجع الفضل للنيل الأزرق في قوة اندفاع النيل إلى الشمال من الخرطوم، وقبل أن يلتقي النيل الأبيض والأزرق في الخرطوم ليكونا «أرض الجزيرة»، التي تعد من أغنى السهول الفيضية في القارة الإفريقية. ثم ينحدر النيل شمالاً من ملتقى النيلين (المقرن) في الخرطوم مكوناً السهول الفيضية في شمالي السودان ومصر. وفي مصر تتكون أكبر المساحات الفيضية شمالي القاهرة في الوادي والدلتا لتشكل نحو (٣٪) من المساحة الكلية لمصر.

ـ السهول الفيضية لنهري دجلة والفرات :

تغطي المساحاة الكلية للسهل الفيضي للرافدين عدة آلاف من الكيلومترات المربعة هي عبارة عن مستطيل بطول ٦٥٠كليومترا، وعرض ٢٠٠ كليومتر بين المرتفعات الغربية لإيران، والمرتفعات الغربية للعراق، وهي عبارة عن مساحة منبسطة من السهول التي تتخللها بعض التلال ومجاري الأنهار والوديان الجافة، كما هي الحال في مجري النيل الأبيض في السودان إذ يوجد عليها مستنقعات واسعة «الأهوار» وأشهرها مستنقعات هور الحمار وهور الحويزة. وكالنيل أيضاً يكون الرافدان سهولا دلتاوية خصبة علي طول المناطق الممتدة بين الكوت والناصرية، والعمارة والقرنة.

ب ـ السهول الساحلية :

وهي سهول تمتد على طول ١٧٩٦٥كيلومترا من السواحل العربية، وهي تختلف من منطقة إلى أخرى من حيث الاتساع والضيق والمساحة والإرتفاع عن سطح البحر وتوجد في الوطن العربي خمس مجموعات من السهول الساحلية وهي :

السهول الساحلية للبحر الأحمر :

بن مملجابةيقرشلا رمحلأا رحبلاىءطاوشةاذاحبمدتتمي تلا لوهسلاي هويرة العربية وتعرف باسم «تهامة» وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، تهامة الحجاز، وتهامة عسير، وتهامة اليمن، أما سهول البحر الأحمر الغربية فتمتد على طول الشواطئ الغربية لهذا البحر ابتداء من الحدود السياسية بين السودان وإريتريا حتى قلزم السويس. وهي كسهول تهامة شديدة الحرارة والرطوبة مع عرض محدود ويضيق ويتسع حسب بعدها أو قربها من سلسلة الجبال المتاخمة لها.

السهول الساحلية للخليج العربي :

وهي سهول تمتد على طول الساحل في الجانب الغربي من الخليج العربي بين رأس مسندم في عمان وشط العرب، وتكثر فيها السبخات المالحة والتلال الرملية وبخاصة في الجزء الجنوبي منها، أما مناطق الإحساء فهي سهول رملية تطل على الخليج العربي وتشتهر بوفرة المياه العذبة التي تتدفق من الينابيع والعيون.

السهول الساحلية للمحيط الهندي وخليج عدن :

تمتد هذه السهول على طول جمهورية الصومال حيث تتسع من جهة الجنوب ويخترقها نهر جوبا وشيبلي وعلى الرغم من خصوبتها فهي جافة طول العام.

أما سهول حضرموت فهي سهول ضيقة بصفة عامة ولكنها تتسع بشكل ملحوظ في الناحية التي تشرف على مياه الخليج على مساحة ٣٠٠ كليومتر تقريباً وبتراوح عرضها بين ١٥-٣٠ كليومتراً، وتكثر فيها الينابيع العذبة.

السهول الساحلية للبحر المتوسط :

وهذه السهول هي أطول السهول الساحلية العربية حيث تمتد جنوب وشرق البحر المتوسط من طنجة عبر المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وفلسطين ولبنان حتى الحدود التركية السورية وهي تضيق وتتسع من منطقة لأخرى حسب قربها أو بعدها من المرتفعات الموازية لها من الشرق .

السهول الساحلية للمحيط الأطلسي :

وهي أخصب السهول الساحلية العربية وتمتد من طنجة لمسافة ٨٥٠ كليومترا حتى الحدود الجنوبية للمغرب ويتراوح عرضها بين ٣٠ و٥٠كليومتراً، ويخترق هذه السهول عدد من الأنهار المغربية المهمة مثل أم الربيع وأبو رقراق .

١ . ٣ المناخ :

١ . ٣ . ١ الحرارة والأمطار :

يتأثر مناخ الوطن العربي بثلاثة عوامل متداخلة ومتفاوتة بدرجة كبيرة وهي :

- موقعه الجغرافي، والفلكي خاصة .
- موقعه من المسطحات المائية وتوزيع اليابس والماء فيه .
- موقعه من مناطق الضغط الجوي واتجاهات الرياح فيه .

يقع الجزء الأعظم من الوطن العربي في النطاق المداري الحار باستثناء الشريط الضيق نسبيا الذي يقع شمال دائرة العرض ٣٠٥درجة الذي ينتمي

إلى النطاق المعتدل الدافئ والمناطق العالية الإرتفاع عن مستوى سطح البحر المتناثرة في الجبال الغربية التي تنخفض درجات الحرارة فيها بشكل ملحوظ .

ونظراً لأن درجات الحرارة متقاربة بصفة عامة في معظم أرجاء الوطن العربي ولأن المسطحات المائية قليلة الأثر في تلطيف درجات الحرارة لغلبة اليابسة عليها لخلوها من البحيرات والخلجان الداخلية ، على رغم طول السواحل العربية ، فإن التنوع المناخي البارز يكاد ينحصر في تأثير الأمطار من حيث مواسمها وكمياتها .

أما بالنسبة لدرجات الحرارة فهي تتدنى تدريجيا من الجنوب إلى الشمال كلما ابتعدنا من خط الاستواء واقتربنا من مناطق الاعتدال صوب الأطراف الشمالية . ونظرا لأن تضاريس المنطقة تؤثر نسبياً في درجات الحرارة أكثر من تأثير المسطحات المائية فإن المنطقة تشهد مفارقات كبيرة في درجات الحرارة حيث تضم مواقعاً تسجل فيها أعلى درجات الحرارة في العالم في منطقة العزيزية الليبية (٥٨ درجة مئوية) ، ومواقع تسجل فيها أدنى درجة مئوية في أفرام على مرتفعات جبال أطلس في المغرب (٢٢ درجة مئوية تحت الصفر) .

كما أن الأمطار في الوطن العربي لا تهطل على وتيرة مستقرة في معظم أرجائه مما يجعله إقليما صحراوياً حيث لا تكاد تخلو دولة عربية واحدة (باستثناء لبنان لصغر حجمه وارتفاع سطحه وقربه من البحر) من سيطرة الصحراء فيه .

ويتعرض الإقليم العربي للمؤثرات القارية اليورو ـ آسيوية ، وذلك لقربة من قارتي آسيا وأوروبا ، ذاوتا البرودة الشتوية الشديدة ، كما يتعرض للمؤثرات القارية الآتية من الصحراء الكبرى الشديدة الحرارة في الصيف

مما يجعله عرضة لتأثير نطاق الضغط الأزوري المرتفع.

وكذلك يتأثر الوطن العربي بمظاهر السطح في مستوى كمية التساقط حيث تهبط درجات الحرارة في المرتفعات العالية التي تعمل كمصدات للرياح المحملة بالرطوبة، فتسقط الأمطار على الجهات المواجهة للرياح، بينما تكون الجهة الخلفية خالية من التساقط.

وفي الجبال العالية تتساقط الثلوج بينما تشتد الحرارة في السهول في المنطقة نفسها وباستثناء تيار «الكناري» البارد الذي يؤثر نسبياً في السواحل المغربية والموريتانية، فلا تتعرض الأجزاء الأخرى من الوطن العربي لأية تيارات بحرية أخرى. ومن ناحية ثانية فإن الهضاب العربية تتأثر بهبوب الرياح المحلية قبيل فصل الخريف وهي رياح حارة محملة بالغبار في كثير من الأحيان ومنها رياح «الخماسين» في مصر، و«الهبوب» في السودان، و«القبلى» في ليبيا، و«السموم» في بادية الشام، و«الطوز» في الكويت، و«السولانو» في المغرب وكلها من الريح العقيم الجاف.

١ . ٤ الأقاليم المناحية :

في ضوء ما تقدم يمكن تقسيم الأقاليم المناخية في الوطن العربي إلى ستة أقاليم مناخية وهي :

١ . ٤ . ١ الإقليم المناخي الصحراوي : (شكل ١ـ٣)

يعد هذا الإقليم أكبر الأقاليم المناخية وهو يمتد في عرض الوطن العربي بين دوائر العرض ١٨° و٣٠° درجة شمالاً، ويشمل في الشق الإفريقي من الوطن العربي، جميع امتدادات الصحراء الكبرى وصحراء الصومال، كما يشمل كامل الإقليم العربي في آسيا بين دوائر العرض ١٥° و٣٥°

شكل (١-٣) الوطن العربي: الأقاليم المناخية

المصدر: مؤسسة جيوبروجكتس ١٩٨٦م أطلس الوطني العربي والعالم ص ١٤٥، ط٣

درجة، ويضم الجزيرة العربية وبادية الشام باستثناء الجبال العالية، والشريط الساحلي الشرقي للبحر المتوسط والجيوب التي تتلقى الأمطار شبه الموسيمة في جنوب الجزيرة العربية ويتميز المناخ الصحراوي بشدة الحرارة، والجفاف صيفاً، وانخفاض الحرارة في ليالي الشتاء ولا تتجاوز الأمطار ١٠ سنتيمترات في العام ـ وإن كانت بعض الأمطار الفجائية تسقط في بعض السنوات.

١ . ٤ . ٢ إقليم مناخ البحر المتوسط :

يمتاز مناخ البحر المتوسط بأنه حار جاف صيفا معتدل ممطر شتاء، ويمتد هذا الإقليم على طول شواطئ البحر المتوسط من المغرب إلى سوريا، وتهطل الأمطار الشتوية بمعدلات متفاوتة بين شهري أكتوبر ومارس، إلا أن ذروة التساقط تكون دائماً في ديسمبر ويناير وفبراير.

ويعتمد هطول الأمطار بصفة عامة على عامل التضاريس من حيث ارتفاع المسطحات وانخفاضها ومواجهتها للتيارات الهوائية المشبعة بالرطوبة حيث تعمل المرتفعات كمصدات هوائية للأعاصير، فتزيد التساقط في الجوانب المواجهة لهذه الأعاصير وتقل أو تنعدم تماما في مناطق الظهر، ونظراً لأن الأمطار في هذه الأقاليم تسببها الأعاصير المشبعة، فهي تتأثر بالاضطرابات التي تتعرض لها هذه الأعاصير من عام لآخر.

١ . ٤ . ٣ الأقليم شبه الصحراوي :

وهذا الإقليم له خصوصيته في الوطن العربي حيث يمتد شمالي نطاق المناخ الإستوائي، ولذلك يتلقى أمطاراً صيفية بينما يمتد الجزء الآخر من هذا الإقليم جنوبي إقليم البحر المتوسط، فيتلقى أمطاراً شتوية، ويقع هذا الإقليم في الشق الإفريقي جنوبي الصحراء في أجزاء من السودان،

والصومال، وجيبوتي، وموريتانيا. أما الإقليم شبه الصحراوي الشمالي فيوجد في المغرب في الأطراف الشمالية للصحراء الكبرى وأجزء من بادية الشام وبادية العراق وشبه الجزيرة العربية.

١ . ٤ . ٤ الإقليم السوداني (مناخ السافانا) :

وهو إقليم يمتد في السودان بين دائرتي العرض ٤ و١٥ درجة شمالاً بين المناخ الاستوائي في أقصى الجنوب والمناخ الصحراوي الجاف في أقصى الشمال ويشتهر هذا الإقليم بشدة الحرارة في الصيف مع هبوط نسبي في موسم الأمطار ابتداءً من شهر يونيو إلى أواخر أغسطس، ثم يستمر الطقس معتدلاً من سبتمبر حتى نهاية فصل الشتاء في شهر فبراير.

وتتدرج الأمطار في الجنوب الذي يتلقى حوالي ١٠٠سم سنوياً كلما اتجهنا إلى شمال الخرطوم الذي يتلقى ٣٦ سنتيمترا فقط حيث يبدأ نطاق المناخ الصحراوي الجاف، ولا يوجد نظير لهذا الإقليم في الشق الآسيوي من الوطن العربي.

١ . ٤ . ٥ الإقليم المناخي المداري (الإستوائي) :

ويوجد هذا النوع من المناخ في أقصى الجنوب والجنوب الغربي من السودان وتهطل الأمطار في هذا الإقليم طوال العام، ولكن تطول فترة الأمطار الصيفية، وتكثر كمياتها بالمقارنة إلى فترات وكميات الأمطار الشتوية، لأن هذه المنطقة تشهد تعامد الشمس مرتين في العام في فصل الصيف، إحداهما في مايو والثانية في يوليو، ولذلك تتميز المنطقة بارتفاع درجات الحرارة وغزارة الأمطار، وهي أكثر المناطق العربية مطراً، إذ تزيد كميات التساقط على ١٢٠٠ملم في العام.

١ . ٤ . ٦ الإقليم المناخي شبه الموسمي :

وتسود هذه الظاهرة المناخية في النطاق الغربي من الجزيرة العربية، وبخاصة مرتفعات عسير (السروات)، وهضبة اليمن، حيث تسقط الأمطار في فصل الصيف، وهي أشبه ما تكون بالأمطار الموسمية ولكن بكميات قليلة بالمقارنة بالأمطار الموسمية المعروفة.

أما الركن الجنوبي من الجزيرة العربية فيتلقى أمطارا موسمية في فصل الشتاء وبخاصة على مرتفعات عمان بسبب التيارات الهوائية الآتية من الشمال الشرقي عبر المحيط الهندي والخليج العربي.

١ . ٥ التربة والغطاء النباتي :

١ . ٥ . ١ التربة :

التربة هي الغطاء السطحي الرقيق للقشرة الأرضية الذي تنمو عليه النباتات، وللتربة خصائص متعددة من حيث تركيبها الظاهري (الميكانيكي) المتمثل في حجم الحبيبات المكونة لها، أو نوعها من حيث مساماتها من رملية، أو طينية، أو مختلطة. ثم من حيث تركيبها الكيماوي وما تحويه من الأملاح والمعادن التي تشكل الغذاء الأساسي للنبات. ولذا تعود معالجة التربة والنباتات معاً في هذا الفصل لارتباطهما الوثيق وللعلاقة العضوية بينهما وتنقسم التربة في الوطن العربي إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي :

١ . ٥ . ٢ التربة الفيضية :

وهي تربة منقولة بفعل التعرية المائية من أعالي الجبال والمرتفعات وتتوزع بشكل أساسي على طول وادي النيل وروافده في السودان وفي وادي النيل

ودلتاه في مصر، وفي سهول دجلة والفرات، والمنظومة الدلتاوية العراقية، كما توجد في الأودية المختلفة في الشام في وديان نهري العاصي والليطاني. أما في المغرب العربي فتوجد التربة الفيضية في وادي أم الربيع والأودية الفرعية الأخرى حيث توجد أغنى أنواع التربة على امتداد الوطن العربي.

١ . ٥ . ٣ التربة الصحراوية :

غالبية التربة العربية تتشكل من التربة الصحراوية حيث تشمل الصحاري الشاسعة على امتداد الوطن العربي وهي تتكون من حبيبات متفاوتة الأحجام وتكتسب لونها من لون الأحجار الجيرية والرملية السائدة في كل منطقة وتتأثر التربة في هذه المنطقة بالعمليات المستمرة لعوامل التعرية، وعمليات التصحر المتواصلة. وتنقسم التربة الصحراوية إلى نوعين رئيسين هما : التربة الصحراوية الثابتة، وهي تتكون من قطع من الحجارة والحصى والتربة الصحراوية المتحركة باستمرار وهي عبارة عن كثبان عرضية وطولية أو هلالية الشكل. وتعد التربة الصحراوية من أفقر التربات في الوطن العربي، وكما أن الإقليم الصحرواي هو أقل الأقاليم المناخية مطراً، ولذلك فإنه يعد من أكثر المناطق الجافة في العالم.

١ . ٥ . ٤ تربة الحشائش المدارية (السافانا) :

وهي تربة سوداء سميكة وتأخذ إسم «السافانا» من الحشائش الطويلة المنتشرة في وسط وجنوبي السودان. وتتكون هذه التربة أساساً من الطفل والصلصال وهي تربة ذات خصوبة عالية وتعرف أحيانا بتربة القطن لأن القطن يعد من المزروعات المستهلكة للتربة.

١ . ٥ . ٥ الغطاء النباتي :

ويقصد ـ بالغطاء النباتي ـ النباتات التي تنمو طبيعيا في جميع الأقاليم العربية، من الغابات الكثيفة إلى الأشجار الطويلة، والحشائش المتنوعة في الطول والكثافة، إلى الحشائش الصحراوية الفقيرة (شكل ١ـ٤)

توزيع الغطاء النباتي في الأقاليم العربية :

أ ـ الغابات :

هناك نوعان من الغابات في الوطن العربي وهما : الغابات المدارية الإستوائية وشبه الاستوائية، والغابات المعتدلة.

ـ الغابات الاستوائية وشبه الاستوائية :

يوجد في الإقليم الاستوائي الجنوبي وجنوبي غرب السودان، وهي غابات كثيفة ودائمة الخضرة، وتتميز أشجارها بالطول، والضخامة لغزارة الأمطار، وشدة الحرارة، وتحتوي الغابة على أشجار ذات قيمة اقتصادية عالية كالمهوقني والتيك والأبنوس وجوز الهند والمانجو وغيرها.

وتنتشر الغابات شبه الاستوائية في مساحات متواضعة في عدد من المرتفعات في الجزيرة العربية المطلة على البحر الأحمر ومرتفعات عسير، وحضرموت وجبال عمان وكذلك في السودان في المنطقة الواقعة شمالي الإقليم الاستوائي. وتتضمن النباتات شبه الاستوائية أشجاراً متنوعة من الأثل والسدر والسنط والعرفج والأراك. ويعد السودان أغنى الأقطار العربية بالثروة الغابية إذ تغطي الغابات حوالي (١٢٪) من مساحته الكلية.

شكل (١-٤) الوطن العربي: الأقاليم النباتية

المصدر: مـوسسة جيوبروجكتس ١٩٨٦م أطلس الوطن العربي والعالم ، ص ١٤٨، ط٣

ـ الغابات المعتدلة :

ويوجد هذا النوع من الغابات في الأطراف الشمالية والشمالية الغربية من الوطن العربي والأجزاء الغربية من بلاد الشام وشمالي العراق وتتكون هذه الغابات من أشجار البلوط، والسنديان، والصنوبر. وتعد المملكة المغربية أغنى الأقطار العربية بالغابات المعتدلة والباردة وتأتي في المرتبة الثانية بعد السودان في الثروة الغابية.

ب ـ الحشائش :

يشتهر الوطن العربي بنوعين من الحشائش، حشائش السافانا المنتشرة في الإقليم المناخي الذي يقع شمالي خط الاستواء، والإقليم شبه الصحراوي في السودان والحشائش المعتدلة التي تنتشر في المناطق المعتدلة بين الإقليم الصحراوي ومنطقة نباتات البحر المتوسط.

وتتكون حشائش السافانا من أنواع كثيرة من النباتات الطويلة والشجيرات القصيرة والتي تنمو وتخضر بسرعة عقب هطول الأمطار في فصل الصيف، ثم تحترق بنفس السرعة في فصل الجفاف بتأثير الحرارة الشديدة والحرائق الكبيرة التي يتسبب فيها الإنسان. وهذه الحشائش تزداد انتشارا وكثافة كلما اقتربنا من خط الاستواء . . . أما في الجزء المناخي لإقليم الصحراء صوب الشمال فتتحول هذه الحشائش إلى حشائش السافانا البستانية «القصيرة التي يتراوح ارتفاعها بين نصف متر ومتر ونصف تقريبا»، وتزهر في موسم واحد وفي الوقت نفسه تقريبا بأنواع مختلفة ومتنوعة من النباتات والأعشاب الطبية والشجيرات الزهرية.

ج ـ نباتات البحر المتوسط :

وتتميز هذه النباتات بالخضرة الداكنة والأوراق الملساء اللامعة وهي تنتشر على طول الساحل الشمالي والشرقي للبحر المتوسط وبخاصة فوق سفوح المرتفعات المنخفضة من منحدرات سلاسل جبال أطلس ومرتفعات الشام وهي تتكون أساسا من نباتات الجوز والحور والصبار (وهو نبات جلب من أمريكا اللاتينية أصلا وانتشر بشكل واسع في كثير من أرجاء العالم) ونبات الحلفا الذي تصنع منه أنواع جيدة من الورق. ونسبة للظروف المناخية المواتية لزراعة الأشجار النباتية ذات القيمة الاقتصادية العالية كالكروم والزيتون. فقد أزيلت النباتات الطبيعية لصالح هذه النباتات الزراعية في مساحات شاسعة من إقليم البحر المتوسط في المغرب والمشرق.

د ـ النباتات الصحراوية :

وهذه النباتات هي أكثر أنواع الغطاء النباتي انتشارا في الوطن العربي، وهي تختلف وتتنوع مع طبيعة الصحراوات العربية في وسط إفريقيا، والجزيرة العربية والصومال وحتى داخل الإقليم الواحد فإن بعضا من النباتات تتغلب على بعضها وتنتشر أنواع منها أكثر من غيرها هنا وهناك كما هو ملاحظ في نباتات الربع الخالي والدهناء والنفود وكذلك في المناطق المختلفة من بادية الشام. ولكن بصفة عامة فالغطاء النباتي الصحراوي يتكون أساسا من النباتات ذات القدرة العالية في تحمل الجفاف وتقاومه بطرق مختلفة. وتكون المناطق المتاخمة للأقاليم المطيرة نسبيا أكثر ثراء وتنوعا في غطائها النباتي.

هـ ـ نباتات المستنقعات :

وينتشر هذا النوع من النباتات في مساحات شاسعة في إقليمين من أقاليم الوطن العربي على الجانبين الآسيوي والإفريقي . . . ففي الجانب الآسيوي توجد منطقة «أهوار» العراق، و في إفريقيا توجد منطقة «السدود» السودانية .

وتتشكل «الأهوار و السدود» في كل من العراق والسودان على التوالي في مناطق تجمع المياه في مساحات سطحية مستوية تتجمع فيها المياه لعجز قنوات الصرف الطبيعية في الأنهار، أو النهر الرئيس عن استيعابها أو لغزارة الأمطار وطبيعة التربة الطينية ذات المسامات الضيقة ـ فمستنقعات السدود في جنوب السودان تمتد على مساحة تناهز ٢٥٠,٠٠٠ كليومتر مربع، وتتكون حشائشها من نباتات القصب والبوص والبردي وأم الصوف والزهرة النيلية التي تشكل خطرا على الملاحة النهرية وعائقا لجريان المياه نحو الشمال .

أما أهوار العراق، فتمتد أيضا لعد آلاف من الكيلومترات التي تنتشر فيها نباتات الغاب والبوص والبردي، وبخاصة في هور الحمار وهور الحويزة والشنافية وغيرها .

ويمكن أن تستغل هذه النباتات الكثيفة استغلالاً اقتصاديا في صناعة الورق والخشب المصنع وغيرها من الصناعات التقليدية المعروفة لدى أهل المنطقة .

١ . ٦ الموقع الجيوسياسي للوطن العربي :

إن أول ظاهرة تميز الوطن العربي هي موقعه الجغرافي الوسطي عبر النطاق المداري الحار والنطاق المعتدل بصفة عامة والبارد، الأمر الذي أكسبه ثراء وتنوعا في منتجاته الزراعية في كل المواسم وعلى مدار العام. كما أن المساحة الشاسعة والامتدادات الواسعة طولا وعرضا والتضاريس المتباينة ارتفاعا وانخفاضا أكسبه إمكانات اقتصادية كبيرة من مصادر المياه والمساحات الزراعية والمراعي الطبيعية فوق سطح الأرض وإمكانات مكتنزة من المعادن والنفط والغاز الطبيعي في باطنها.

ومن ناحية ثانية فإن امتداد المسطحات المائية العظيمة والسواحل الطويلة المحيطة بأجزاء كبيرة من الوطن العربي جعلت منه منطقة عبور صالحة للاستعمال طول العام وجعلت من المرافئ والموانئ العربية مسرحا للتجارة الدولية ، هذا فضلاً عن اكتساب تلك المرافئ والموانئ أبعاداً استراتيجية لاغنى عنها. كما أصبح الوطن العربي قاعدة تجارية مهمة على مر العصور. ومما يعزز من أهمية هذا الوطن الاستراتيجية والتجارية موقعه المتحكم في البحرين الأحمر والمتوسط اللذين يشكلان أهم شرايين التجارة الدولية في جميع اتجاهاتها. وكذلك الخليج العربي الذي يمثل اليوم البؤرة الاستراتيجية العالمية لتجارة النفط والغاز الطبيعي وحركة المال، والتبادلات الواسعة لكافة أنواع التجارة في السلع والبضائع، والترانزيت.

ويكاد الوطن العربي أن يهيمن على الحركة الملاحية العالمية في حالتي الحرب والسلم من خلال المضايق التي يتحكم فيها مثل قناة السويس ومضائق تيران ومضيق باب المندب على مداخل البحر الأحمر ومخارجه، أو يشارك فيها مناصفة كمضيق هرمز وجبل طارق على مداخل ومخارج

كل من الخليج العربي والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي. وقد تجلت أهمية هذه المضايق في الحربين العالميتين وفي بعض الحروب العربية مع بعض الدول المجاورة. كما أن الأجواء العربية تشكل حلقة الوصل لحركة الطيران العالمي بين أوروبا وأفريقيا وبين الغرب والشرق لأن الوطن العربي يشغل موقعاً متوسطاً بين الممرات الجوية العالمية.

هذا الموقع المتوسط أكسب الوطن العربي كثيرا من خصائصه الحضارية إذ يتوسط عددا مهما من مواطن بعض الحضارات العالمية الكبرى القديمة والحديثة في العالم كالحضارة الفارسية، والحضارة الطورانية والحضارات الهيلينية والرومانية والبيزنطية والحضارات الإفريقية، والحضارات التي سادت في أوروبا في كل عصورها الحديثة. وقد كان الوطن العربي ولا يزال منطقة تلاقح وصراع حضاري مؤثرا فيها ومتأثرا بها. كما نشأت فيه حضارات تاريخية عظيمة كالحضارات الفرعونية والنوبية والمروية على وادي النيل والحضارات البابلية والآشورية على واديي الرافدين والأرامية والفينيقية في الشام وحضارات معين وسبأ في الجزيرة العربية.

وتقف بقايا الآثار في السواحل العربية شاهدا على عمق هذا التاريخ الحضاري وقد أسهم المناخ المعتدل وتوفر المياه العذبة غير الآسنة في منطقة صحراوية جافة والجبال والمرتفعات، والصحراوات العصية في حضانة وحماية الحضارات التي نشأت في الوطن العربي، كما وقفت في آن واحد رادعا للغزوات التي كانت تتعرض لها حضارات الوطن العربي من قبل الحضارات التي سبق ذكرها والتي حاولت أن تغزو هذه المنطقة من البحر والبر كالصليبيين والتتر وغيرهم.

وكان الوطن العربي مهدا للأديان السماوية الكبرى بدءاً من ديانة نوح

عليه السلام . فاليهودية والنصرانية ، ثم صار مهدا وموطنا للدين الإسلامي وحضارته العظيمة التي انتشرت منه إلى أطراف أوروبا وأطراف الصين والسند والملايو كما امتدت إلى العمق الأفريقي في مدة وجيزة من الزمن .

ومع ظهور الإسلام بدأ عهد جديد في الوطن العربي ، وتحقق لأرجائه المختلفة قدر من التماس الثقافي بالجزيرة العربية موطن العرب الأم نتيجة للهجرات العربية القديمة التي امتدت عبر الزمان لعدة آلاف من السنين ، وعبر المكان إلى بادية الشام والعراق ومصر والسودان وإفريقيا الشمالية بيد أن الوطن العربي لم يتحد في كيان سياسي وإداري إلا في ظل الإسلام في القرن السابع الميلادي .

وبالإسلام انتقل الوطن العربي إلى وضعية جديدة عندما توسعت العروبة من مفهوم عرقي وقبلي ضيق إلى فضاء إنساني عريض يشمل كل من «تحدث بالعربية» وتوطن في أرض العرب ، وآمن بالإسلام . وهكذا أصبحت اللغة العربية اللغة السائدة (لغة الشعب والحكم والإدارة والآداب والفنون) وفوق ذلك كله لغة العبادة ـ كما تحول كثير من الشعوب إلى الدين الجديد لأنه خاطب وجدانهم وفطرتهم ولم يكرههم على شيء وبذلك حدث ما لم يكن معهودا من قبل وهو الوحدة الروحية نحو مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف و الوحدة الإدارية نحو مقرات الخلافة أينما انتقلت : في المدينة المنورة ، وفي دمشق ، وفي بغداد ، وفي الأمصار الأولى التي سادت فيها قوة إسلامية . وتحقق للوطن العربي وحدة التاريخ العام في أطار وحدة التاريخ الإسلامي المتمثل في سيرة الرسول ﷺ ، وأصحابه ، والخلفاء الراشدين والقواد والعلماء والصالحين إلى يوم الدين .

ثم جاء عهد جديد في الوطن العربي، بدأ مع بروز أوربا كقوة صناعية، ثم استقر لها الأمر بضعف الخلافة العثمانية فانتهزت الدول الأوربية هذه الفرصة لتستعمر المغرب العربي في وقت مبكر، ولتفرض الوصاية على وادي النيل والخليج، والشام بأسلوب أو آخر إلى أن استقر الأمر تماما لفرنسا وبريطانيا وبعض الدول الغربية الأخرى بفرض الاستعمار المباشر على أغلب أنحاء المنطقة العربية وإخضاعها حيث وضعت لها حدودها السياسية ودساتيرها وقوانينها المحلية والدولية، وعلمها ونشيدها الوطني، وتحولت وجهتها الإدارية والثقافية إلى عواصم الدول الإمبريالية الحاكمة وكانت هذه هي الصياغة الأولى لأوضاع القطاع الأكبر من الوطن العربي على يد الاستعمار الغربي.

ومع العهد الجديد ازادات الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للوطن العربي إذ أصبح منطقة صراع ساخنة بين الأقطار الأوروبية من جهة، والولايات المتحدة (القوة الغربية النامية آنئذ) من ناحية، وبين مجموعة الدول الغربية والاتحاد السوفيتي (السابق) من ناحية أخرى. وزاد من هذه الأهمية اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة، وفي الشمال الإفريقي بصفة عامة وازدات أهمية المعابر المائية العربية وصارت قناة السويس ومضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب بؤراً لهذا الصراع وتدعمت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي عندما تطورت أمريكا بعد الحرب العالمية الأولى إلى قوة صناعية عملاقة وأصبح النفط القوة المحركة لها ثم ازدادت أهمية المنطقة بعد حرب عام ١٩٧٣، وما واكبها من الطفرة غير المسبوقة في أسعار النفط العالمية وتدفق الدولارات البترولية على المنطقة إذ أصبحت من أهم الأسواق الاستهلاكية في العالم.

وكان لقيام دولة إسرائيل في قلب المنطقة العربية أثر عميق في عدم استقرار المنطقة، وإرهاقها بحروب متواصلة حالت ولا تزال تحول دون أي تنمية تتناسب وإمكاناتها الهائلة.

ونظراً للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والحضارية للمنطقة فقد شغلت حيزا خاصة في إطار ظاهرة «العولمة» الكونية التي قد تتناقض في بعض جوانبها مع القيم الذاتية والهويات الوطنية. وبخاصة في الوطن العربي ومع ما يراد ويخطط للمنطقة.

وللمنطقة حقائق جيوسياسية سلبية وإيجابية من واقع تفاعلها وعلاقاتها التاريخية مع دول الجوار فضلاً عن العديد من المشكلات مثل مشكلة الهجرة من دول المغرب العربي إلى أوروبا وأمن البحر المتوسط، الأمر الذي يجعل من العلاقات العربية الأوروبية بصفة عامة والعربية الأسبانية بصفة خاصة عرضه للتقلبات.

وليست الحدود الجنوبية للوطن العربي بمأمن من هذا الصراع الدولي حيث تشكل منابع النيل في منطقة البحيرات وأعالى الهضبة الأثيوبية منطقة صراع عربي إفريقي محتمل لأن المياه تشكل المشكلة الأساسية التي ستواجه مصر وشمال السودان في السنوات القليلة المقبلة وذلك في ظل توجه إسرائيلي واضح وملموس لإثارة القلاقل لمصر والسودان معاً من خلال بعض الدول في هذه المناطق الأفريقية المهمة للأمن الوطني العربي.

١ . ٧ هجرة القبائل العربية وبدايات التماس الثقافي :

يتفق علماء الأجناس والهجرات البشرية أن الغالبية العظمى من القبائل والمجموعات البشرية التي تسكن الوطن العربي باستثناء أقليات صغيرة في الإقليم الجنوبي للسودان من القبائل النيلية (Nilotics)[١]، ومجموعة صغيرة أخرى تعود إلى أصول زنجية تنتشر في أجزاء من جنوب غربي السودان، وعلى طول الخط الفاصل بين الدول العربية المغاربية والدول الإفريقية إنما تنتمي إلى مجموعة عرقية واحدة هي مجموعة البحر المتوسط التي تنحدر من الجنس القوفازي، وأن المنطقة العربية تسكنها مجموعتان ثقافيتان ينتميان إلى جزر واحد هما : المجموعة الحامية والمجموعة السامية[٢]. ومع وجود اختلافات متباينة في الرأي فإن الغالبية تجمع أن أصولهما مشتركة وهي ترجع إلى الجزيرة العربية. وأن الهجرات العربية اتجهت إلى شرقي أفريقيا عن طريق باب المندب أولا وأن مجموعات منها واصلت رحلتها عن طريق البر نحو السودان ومصر، ثم إلى شمال أفريقيا. وأن الهجرات السامية إلى خارج الجزيرة العربية بدأت في عصور متأخرة قبل نحو ستة آلاف سنة إلى بوادي الشام والعراق ومصر ثم أخذت طريقها تدريجيا إلى شمالي السودان والشمال الأفريقي ـ وأن جميع هذه المجموعات كانت تتحدث

١ـ القبائل النيلية (Nilots) تسكن في أعالي النيل بالإقليم الجنوبي للسودان، وهي كما يرى سلقمان أقرب إلى العنصر الحامي في تقاطيعها وخصالها

Selgman, C.G. (1939), Races of Africa. London, p. 14

٢ـ السامية والحامية تضمان مجموعات بشرية ذات خصائص لغوية وثقافية تنتمي إلى جزر ثقافي واحد، ولا يعنيان الانتماء إلى أي عرق أو نسب، وعلى الرغم من أن بعض المراجع تشير إلى آثار توراتية ترجعهما إلى سام وحام أبناء نوح، إلا أن هذا الرأي لا يستند إلى أي أساس علمي أو تاريخي ثابت.

بلغات ولهجات سامية متقاربة تضم اللغة البابلية، والآشورية، والكنعانية، والأرامية، والعبرية، والعربية. وتتابعت هذه الهجرات لعدة قرون حتى قبيل القرن السابع الميلادي حين هاجرت بطون من قضاعة وكلاب وغسان وتغلب وبكر وغيرهم إلى بادية الشام(الدوري، ١٩٧٤، ص ٢٥). ومجموعات من ربيعة من الحجاز، والقحطانيون من اليمن إلى العراق. كما هاجرت بطون من قضاعة وجزام ولخم وربيعة إلى مصر منذ القرن الثالث الميلادي ثم تتابعت هذه الهجرات وازدادت بعد الفتح الإسلامي (الدوري، ١٩٨٨، ص ٧٧٠).

أما بالنسبة للسودان فعلى الرغم من أن الهجرات العربية إلى شرق السودان كانت معروفة من قديم الزمان إلا أن الهجرات العربية إلى داخل السودان إنما كانت في وقت متأخر بعد الفتح الإسلامي لمصر عن طريق النيل وكذلك عن طريق الصحراء شرقي وغربي النيل حيث توزعت في السافانا السودانية الملائمة لحياة البدو، ولعل أهم المجموعات المهاجرة بطون من جهينة وكنانة وقريش، كما استقر بعض بطون ربيعة على ضفاف النيل وتزاوجوا مع النوبيين (السكان الأصليون) (الشامي، والصقار، ١٩٨٥، ص ٤٢).

أما المغرب العربي فقد توطن فيه الحاميون «البربر» أولاً ثم تلتهم هجرات سامية عن طريق البحر والبر معا كهجرات الفينيقيين الذين جاءوا من الشام قبيل سنة ٣٠٠٠ق. م. فأسسوا مدينة قرطاجنة في تونس ثم وفدوا إلى الغرب واستقروا على طول سواحل المغرب العربي (ابو الحجاج، ١٩٦٥، ص ٣١). وبعد الفتح الإسلامي استقر هناك عدد كبير من الجنود أصهروا إلى البربر. ثم كانت هجرات الخوارج الأباضيين ثم هجرات بني هلال الذين نزلوا ليبيا وتونس، ثم الجزائر، فالمغرب وعاد بعضهم إلى المشرق ثانية واستقروا غربي السودان في منطقة دافور.

١ . ٨ اللغة العربية :

اهتم العرب منذ القدم بلغتهم واحتفوا بها ، وجعلوا لها أسواقا ، وتنافسوا في إتقانها ، وعرضها نظما وشعراً وجعلوا لها نوعا من القدسية فتخيروا أجودها وعلقوها في الكعبة وكانوا أهل فصاحة وبيان ولذلك تحداهم الحق عز وجل لغة وبيانا وحكمة بالقرآن الكريم . واللغة العربية لغة موصولة بماضي الأمة وهي باقية في أصولها وقواعدها ، ومفرداتها وتراكيبها كما كانت ، دون تغيير أو تبديل يذكر بعد أن توحدت اللهجات العربية في لغة قريش قبيل نزول القرآن . وتأكد ذلك بعد نزول القرآن بلغة قريش . ثم انتشرت اللغة العربية مع الفتوحات الإسلامية إلى جميع أرجاء الوطن العربي ولم تجد الأمم والشعوب المتاخمة للجزيرة العربية صعوبة في التعامل باللغة العربية واستيعابها بسرعة نتيجة للهجرات العربية المتواصلة عبر التاريخ لهذه البقاع . ومع دخول هذه الشعوب في الإسلام اتخذت اللغة العربية بعداً جديداً وأصبحت لغة عبادة ، ولهذا فهي تبسط وتدرس للعامة لأداء العبادات ولفهم التعاليم الإسلامية ، وتوضع لها القواعد ، وتروى بها قصص الأمجاد والبطولات الإسلامية فصارت اللغة العربية بذلك لغة شعبية تتصل بوجدان الناس وأحاسيسهم . ومن ناحية أخرى فإن اللغة العربية كانت لغة الإدارة والحكم والسفارات ، ولغة الفقهاء والعلماء ، وعلية القوم ، الأمر الذي دفع السكان الأصليين إلى ترك لغاتهم ولهجاتهم وإتخاذهم العربية لغة قومية لهم بجانب لغاتهم الوطنية . وأصبحت العربية لغة التواصل والتفاهم حتى بين الأقليات التي حافظت على لغاتها ولهجاتها حتى اليوم . ومما ساعد على انتشار اللغة العربية في جميع أرجاء الوطن العربي بهذه السرعة أن الانتماء إلى اللغة العربية أصبح وسيلة للانتماء للأمة

العربية أي الثقافة الغالبة بعد أن وسع الإسلام مفهوم العروبة من مفهومها العرقي والقبلي الضيق إلى فضاء إنساني عريض لتشمل كل من نطق باللسان العربي (الجاحظ، ط١٩٦٤، ص ١٢).

وكان للقرآن الكريم آثار أخرى عظيمة في حفظ اللغة في الصدور وفي السطور . . أما من حيث حفظها في الصدور فإن القرآن متعبد بتلاوته وحفظه ولا يتطلب ذلك معرفة القراءة أو الكتابة وليس محصوراً في فئة من الناس دون أخرى. فيقرأه ويحفظه العالم والأمي، والأعمى والبصير، والرجل والمرأة، والكبير والصغير، والغني والفقير على حد سواء وبيسر وسهولة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾(سورة القمر). لأن القران أساساً يؤخذ من المشايخ مَشافهةَ.

أما من حيث حفظ اللغة في سطور القرآن فقد حافظ القرآن بذلك على نقاء اللغة وبقائها في أصل قياسي تقاس عليه الفصاحة والبيان في مفردات اللغة وتراكيبها وأساليبها كما حفظها القرآن الكريم من التفرع والتشتت والانحسار والاندثار كما حدث لجميع اللغات الكبري وبخاصة اللاتينية.

١ . ٩ إسهام اللغة العربية في مقاومة التغريب :

لقد حفظت اللغة العربية وحدة الأمة في الوطن العربي حتى عند خضوع معظم أجزائه للاستعمار الأوروبي الذي عمل منذ البداية على فرض لغاته وثقافته على الشعوب العربية إلا أن الأمة التفت حول اللغة بوصفها حركة مقاومة للغرو الثقافي الجديد وغير المسبوق وبخاصة في المغرب العربي ووادي النيل، لأن الاستعمار كان يخطط للبقاء طويلا في هذه المناطق لأسباب اقتصادية واستراتيجية، وكانت هذه المقاومة العربية ترى أن المساس

باللغة هو مساس بالقرآن، وبالدين لأن الاستعمار لا يستطيع أن يعلن حربه على الدين مباشرة كما أن البعض الآخر كان يرى أنه من السهل أن تجتمع كل الأمة على المحافظة على اللغة العربية والدفاع عنها حتى وإن اختلفوا في بعض المسائل والقضايا الأخرى لأن اللغة هي الأداة الجامعة لها.

١ . ١٠ الدين الإسلامي :

على الرغم من وجود أقليات دينية في الوطن العربي بنسب متفاوتة في عدد من أقطاره، إلا أن الغالبية العظمى من السكان هم من المسلمين (٩٠٪) ذلك أنه باستثناء القبائل النيلية في جنوب السودان، فإن معظم الأقليات الدينية العربية الأخرى يرون أن هناك ما يربطهم بالإسلام، لأن الإسلام يعترف بالأديان السماوية السابقة ولأنه لم يكرههم على قبوله وكفل لهم حقوق المواطنة في الحرية والمساواة، ثم أنهم وجدوا أن الوحدة العربية لا تتعارض مع وجودهم في المجتمع العربي (مغيزل، ١٩٨٨، ص ١٣١).

ومن ناحية ثانية فإن الدين الإسلامي نظام شامل يتناول شؤون المسلمين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أدق تفاصيلها وهو تنظيم وتشريع ومعاملات وأخلاق على مستوى السلوك الفردي والجماعي ومن ثم فلا مشاحة أن يتوحد المسلمون في جميع بقاع الوطن العربي في أدق التفاصيل. وهكذا ظل الدين الإسلامي دائماً اللحمة والرباط في حالة السلم والحرب وخط الدفاع الأول للحفاظ على وحدتهم وهويتهم، ذلك أن الدين متقدم على اللغة عند المسلمين، فالمسلم قد يتقن أي لغة أخرى غير العربية وقد ينسى العربية تماما بيد أن انفصاله عن الدين انفصالاً كلياً ليس وارداً البتة لأن اللغة وسيلة والدين غاية ولا أدل على ذلك من أن القبائل العربية داخل الجزيرة العربية وخارجها كانت تتكلم العربية ولكنها ظلت قبائلاً متفرقة لم

تتحقق وحدتها الكاملة إلا أن فشا الاسلام فيها وانتشر . كذلك وعلى الرغم من أن الاستعمار استطاع أن ينال بقدر أو بآخر من الوحدة اللغوية في الوطن العربي إلا أنه فشل في أن ينال من حدة المسلمين .

وكما هو ملاحظ اليوم، فإنه وعلى الرغم من القطرية والتجزئة الفاصلة بين الشعوب العربية إلا أن الشعور الديني والأخوة الإسلامية إلى جانب الرباط اللغوي، إنما تمثل في مجموعها العنصر الأقوى في تأمين وجود الأمة ووحدتها، فأمن الأمة ووحدتها سيما الوحدة الدينية يرفد الأمة بالقدرة على تحقيق الانتصارات الكبرى عندما تواجهها المخاطر والمواقف المصيرية التي تهدد وجودها كما تجلى ذلك في مواجهة الصليبيين في القرن الثاني عشر الميلادي والتتر في القرن الثالث عشر الميلادي وهزيمتهم وإخراجهم من الوطن العربي .

١ . ١١ التاريخ المشترك :

إذا كانت اللغة تمثل وعاء التاريخ، فالتاريخ هو ذاكرة الأمة الحافظة لوجودها واستمراريتها عبر الزمن، ذلك أن التاريخ هو أحد مقومات الأمة التي تجمعها وتعطيها هويتها الرابطة بين الماضي والحاضر، فالتاريخ في مفهومه الشامل ليس هو التاريخ المدون في الكتب فحسب إنما هو أيضاً ذلك الجزء من التراث الشعبي المحكي الذي يتناقله الناس عن أمجادهم وبطولاتهم وأفراحهم وأتراحهم، وهذا النوع من التاريخ هو الذي يقرب الشعور والأحاسيس ويقرب النفوس ويخلق نوعا من التقارب المعنوي ويحرك الدوافع الكامنة لدى الشعوب نحو المستقبل . والأمم تتذكر أمجادها وإنجازاتها في لحظات الهزائم والمحن، وتجمع قدراتها وإمكاناتها، وتفجرها لمستقبل أفضل والأمة العربية من أكثر الأمم شعورا بالماضي لأنه مليء

بالانتصارات والانجازات، والقيم الحضارية والإنسانية الرفيعة، بل هي من الأمم الأكثر إحساساً بهذا التاريخ الذي يكاد بعظمته وجلاله أن يلهيها عن حاضرها ومستقبلها.

وعلى مدى خمسة عشر قرنا من الزمان ظلت الأمة العربية موحدة حول التاريخ الإسلامي، فسيرة الرسول ﷺ وصحابته، وسيرة الفتوحات الإسلامية الكبرى، والإنجازات العلمية والحضارية التي تحققت في ظل الحضارة الإسلامية مُشكلة في مجموعها التاريخ الذي يدرسه الأطفال العرب في جميع مدارسهم منذ نعومة أظفارهم. وهكذا تمثل الشخصيات الإسلامية العظمى من صحابة وتابعين وتابعيهم باحسان إلى يوم الدين وكل من نال شرف الدفاع عن هذه الأمة، آباء معنويين لأفراد الأمة العربية، ومن جهة أخرى فإن مكة المكرمة، والمدينة المنورة ودمشق وبغداد والقاهرة والقدس وأضرابها هي عواصم عربية وإسلامية مشتركة لكل العرب والمسلمين. هكذا كان المنطق والمنطلق التاريخي للأمة العربية ولا يكاد الطفل العربي المسلم يعرف نسبا لرموزها التاريخية غير نسبها العربي والإسلامي ولا يكاد يتذكر لها انتماءها قبليا أو قطريا لقياداتها التاريخية إلا انتماءها إلى العروبة والإسلام معاً ولذلك، وعلى الرغم من كل المحن التي مر ولايزال يمر بها الوطن العربي، فإن المسار العام للتاريخ لم يتغير. وعلى الرغم من أن التاريخ بطبعه لا يسير في خط مستقيم إلا أننا لابد أن نقرأ التاريخ الإسلامي العربي في كلياته دون الوقوف كثيراً عند جزئياته، ولابد أن نتذكر أن جميع الأمم تبدأ نهضتها باستلهام تاريخها والأمة العربية ليست بدعا من الأمم.

١ . ١٢ العادات والتقاليد المشتركة :

العادات والتقاليد ظاهرة تاريخية تسجل تطور المجتمعات في مراحل نموها المختلفة وهي تنتقل من جيل إلى جيل آخر بواسطة السلوك الأسري والمجتمعي ومن خلال التثقيف والتربية والتعليم، والتقليد والإيحاء، ولذلك فهو تجسيد للتراث المعنوي المشترك بين الإجيال والرابط الحي بين الماضي والحاضر.

والعادات والتقاليد والقيم هي ممارسات تلقائية من قبل الأفراد والجماعات وهي تعينهم على التفاهم والتعايش بسلام وتضبط حركة المجتمع بكل مفرداته.

والمجتمع العربي يستمد قيمه وعاداته وتقاليده من عدة مصادر بيئية وحضارية وإنسانية، فالبيئة الصحراوية التي تسود في (٦٨٪) من الأرض العربية والتنقل والترحال في هذه البيئة جسد قيم الكرامة والمروءة والشجاعة والنجدة والتلقائية والصفاء، ووسطية الوطن العربي وامتدادات سواحله منحت أهله المرونة والذكاء والقدرة على التعامل مع مختلف الشعوب واكتساب المعارف. والعقيدة الإسلامية أعطت الإنسان العربي القيم السامية في السلوك الفردي والجماعي في الأخلاق والمعاملات.

وعلى الرغم من أن بعض الأقاليم العربية احتفظت ببعض خصوصياتها، إلا أن الخط العام لهذه العادات والتقاليد والقيم ظل متشابها في الغالبية العظمى من أجزاء الوطن العربي لأنها مستمدة من جذور تاريخية مشتركة ومن معين واحد هو معين القيم الإسلامية التي تمثل أرقى ما وصلت إليه البشرية من التواصي والتراحم والنجدة وصلة الأرحام والمحافظة على النظام الأسري، والتماسك العائلي. ويسير المجتمع العربي وفق مقاييس

دقيقة في جميع مناسباته الاجتماعية المتصلة بالزواج والأفراح والأعياد والترويح والمرح والمجاملات، ونظراً لاستمرارية هذه العادات والتقاليد وترسيخها لزمن طويل، أصبحت جزءاً أصيلاً من مكونات الشخصية العربية ومن وعيها القومي. وقد أسهمت سهولة المواصلات والاتصالات، والتقنيات الإعلامية الحديثة، والبث المباشر والمتواصل على مدار الساعة في التقريب بين هذه العادات والتقاليد والتفاهم بين الشعوب العربية.

الفصل الثاني

السكان والعمران

٢ ـ السكان والعمران

٢ . ١ حجم السكان ونموهم :

بحلول العام ٢٠٠٠م كان عدد سكان الوطن العربي يدور حول (٢٩٥) مليون نسمة وفقاً لأرجح التقديرات (CIA, 2000, and World Almanac.2001 ، وهو ما يبينه الجدول (٢ـ١) . وبتحليل الجدول المذكور نخلص إلى الاستنتاجات التالية :

ـ جاء ترتيب الدول العربية من حيث حجم السكان عام ٢٠٠٠م كما يلي : مصر ، السودان ، الجزائر ، المغرب ، العراق ، السعودية ، اليمن ، سوريا ، تونس ، الصومال ، ليبيا ، الأردن ، لبنان ، موريتانيا ، عمان ، الإمارات ، الكويت ، قطر ، البحرين وجيبوتي (شكل ٢ ـ ١) .

ـ المراكز الأربعة الأولى شغلتها دول عربية إفريقية ، هي : مصر ، السودان ، الجزائر والمغرب . يزيد سكان هذه الدول الأربع مجتمعين عن نصف سكان الوطن العربي بأسره ، فإذا ما أضيف إليهم سكان الدول العربية الأفريقية الأخرى لحام العدد حول (١٩٠) مليون نسمة (جدول ٢ـ١) .

ـ أكثر الدول العربية سكاناً هي مصر وأقلها سُكاناً : جيبوتي ، وكلتا الدولتين في إفريقيا مع ملاحظة أن سكان مصر يعادلون نحو ١٥٠ ضعفاً من سكان جيبوتي .

ـ معظم الأعداد عبارة عن تقديرات أو إسقاطات أسست في الغالب على تعدادات سابقة مع حساب معدل النمو السنوي . يصدق هذا على ما ورد في الجدول (٢ـ١) من أعداد ، وعلى أعداد السكان على مستوى الوطن العربي للفترة ١٩٧٥ـ٢٠٥٠(جدول ٢ـ٢) .

الجدول (٢ـ١)حجم السكان وبعض المتغيرات الديموجرافية الأخرى

المتغير / الدولة	حجم السكان ١٠٠٠ نسمة (١٩٩٩)	معدل النمو ٩٨/ ١٩٩٩	سنوات تضاعف السكان	إجمالي الخصوبة Tot.Fert	الولادات في الألف (١٩٩٩)	الوفيات في الألف (١٩٩٩)	وفيات الرضع في الألف (١٩٩٩)	الزيادة الطبيعية (١٩٩٩)
الأردن	٤,٩٩٨	٣,٠	٢٤	٤,٤	٣٣	٥	٣٤	٢,٩
الامارات	٢,٣٦٩	٥,٨	٣٢	٤,٩	٢٤	٢	١٦	٢,٢
البحرين	٠,٦٣٤	٣,٥	٣٧	٢,٨	٢٢	٣	٨	١,٩
تونس	٩,٥٩٣	١,٢	٤٤	٢,٨	١٧	٥	٣٠	١,٢
الجزائر	٣١,١٩٤	١,٤	٢٩	٣,٨	٢٩	٦	٤٤	٢,٤
جيبوتي	٠,٤٥١	١,٩	٣٠	٥,٨	٤١	١٥	٩٨	٢,٦
السعودية	٢٢,٠٢٤	٣,٢	٢٣	٦,٤	٣٧	٦	٣٦	٣,٢
السودان	٣٥,٠٨٠	٢,٨	٣٢	٤,٦	٣٣	١٢	٧٠	٢,٢
سوريا	١٦,٣٠٦	٣,٣	٢٥	٤,٧	٣١	٥	٣٥	٢,٦
الصومال	٧,٢٥٣	١,٠	٢٤	٧,٠	٤٧	١٩	١٢٦	٢,٩
العراق	٢٢,٦٧٦	٢,٣	٢٥	٥,٧	٣٥	٦	٦٢	٢,٩
عمان	٢,٥٣٣	٣,٥	١٨	٧,١	٣٨	٤	٢٤	٣,٤
قطر	٠,٧٤٤	٣,٣	٣٨	٤,٢	١٦	٤	١٦	١,٩
الكويت	١,٩٧٤	٠,٧	٣٢	٣,٢	٢٢	٢	١٠	٢,٠
لبنان	٣,٥٧٨	٣,٧	٤٣	٢,٤	٢٣	٧	٣٥	١,٦
ليبيا	٥,١١٥	٢,٥	٢٨	٤,١	٢٨	٤	٢٦	٢,٤
مصر	٦٨,٣٦٠	٢,٢	٣٥	٣,٣	٢٥	٨	٦٦	١,٨
المغرب	٣٠,١٢٢	٢,٠	٤١	٣,١	٢٤	٦	٤٩	١,٩
موريتانيا	٢,٦٦٨	٣,٠	٢٥	٥,٥	٤٣	١٤	٧٥	٢,٩
اليمن	١٧,٤٧٩	٣,٥	٢٥	--	٣٩	١١	٧٥	٢,٨

المصدر :

(1) PRB(2000),World Population Data Sheet, Several Pages.

(٢) جامعة الدول العربية وآخرون(٢٠٠٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(3) World Almanac& Book of Facts(2001), Several Pages.

(4) CIA (2000),World Facts, Washington D.C.

ملحوظة: الكسور مجبورة لأقرب عدد صحيح.

شكل (٢ ـ ١) الوطن العربي : حجم السكان

المصدر : جدول (٢ـ١)

جدول ٢ـ٢ : سكان الوطن العربي ١٩٧٥ـ٢٠٥٠م.

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)
١٩٧٥	[٣]١٢٦	١٩٨٥	[١]١٩١
١٩٨٦		١٩٨٧	
١٩٨٨		١٩٨٩	
١٩٩٠	[١]٢١٩	١٩٩١	[٢]٢٢٨
١٩٩٣	[٢]٢٣٩	١٩٩٤	[١]٢٤٥
١٩٩٥	[١]٢٤٨	١٩٩٦	[١]٢٥٤
١٩٩٧	[١]٢٦٠	١٩٩٨	[١]٢٦٧
١٩٩٩	[١]٢٧٣	٢٠٠٠	[٤]٢٩٥
٢٠١٥	[٣]٣٣٣	٢٠٢٥	
٢٠٣٠	[٥]٤٨٠	٢٠٥٠	

ملحوظة : الأعداد مقربة إلى أقرب مليون.

المصدر :

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠م.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤م.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م، ص ١٥٧ .

(٤) تجميع الباحث مع التقريب لأقرب مليون من(Cia,2000 World Facts) عدة سنوات.

(٥) عبدالسلام، محمد السيد (١٩٩٨)، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، العدد ٢٣٠، الكويت، ص ٣٧٠.

- يفيد الجدول (٢-٢) أن سكان الوطن العربي زادوا من ١٢٦ مليوناً عام ١٩٧٥م إلى نحو ٢٩٥ مليوناً عام ٢٠٠٠م.
- استغرق عدد السكان ٢١ عاماً (١٩٧٥-١٩٩٦) ليتضاعف من ١٢٦ مليوناً إلى ٢٤٥ مليون نسمة. معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة كان في حدود (٢,٧٪)، وقد تراجع إلى (٢,٣٧٪) إبان الفترة (١٩٩٨-١٩٩٩)، ومن المتوقع هبوطه إلى (٢٪) خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥م) (التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ٢٠٠١، ص ٢٥٣، وتقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١، ص ١٥٧).

هذا على مستوى الوطن العربي، أما على مستوى دول الوطن العربي فإننا نقف على معدلات نمو متفاوتة تماماً للفترة (١٩٩٨-١٩٩٩) (جدول ٢-١). يكشف الجدول (٢-١) ما يلي :

- الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الأولى من حيث معدل النمو السنوي للسكان (٨,٥٪)، وأقل معدل بين الدول العربية سجلته الكويت (٠,٧٪). وعلى الرغم من أن الدولتين تتمتعان بمتوسطات دخل سنوية مرتفعة، بسبب اعتمادهما على النفط، إلا أن الكويت قد أكملت بناها التحتية أو كادت ومن ثم أصبحت حاجتها للعمالة الأجنبية محدودة خلافاً لدولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت ولا تزال تشهد حركة تنموية شاملة تستهدف استكمال تلك البنى ضمن أهداف تنموية أُخرى، الأمر الذي رفع الطلب على العمالة الوافدة (جدول ٢-٣)، وترتب على ذلك رفع معدل النمو السنوي للسكان.
- ومهما يكن من أمر فمعدل نمو السكان خلال الفترة (١٩٩٨-١٩٩٩)، والبالغ (٢,٣٧٪) يقل عن نظيره للفترة (١٩٧٥-١٩٩٩) بـ(٠,٣٣٪) إذ كان في حدود (٢,٧٪) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠،

جدول (٢ـ٣) اعداد الوافدين

الدول	أعدد الوافدين	صافي الهجرة
الأردن		٧,٤/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
الامارات	١,٥٧٦,٤٧٢ (٢٠٠٠)	
البحرين	٢٢٨,٤٢٤ (٢٠٠٠)	
تونس		
الجزائر		٤٧,/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
جيبوتي		٦٣,١١/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
السعودية	٥,٣٦٠,٥٢٦ (٢٠٠٠)	
السودان		
سوريا		
الصومال		
العراق		صفر/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
عمان	٥٢٧,٠٧٨ (٢٠٠٠)	٦٥,/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
قطر		٢٥٨,٢١/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
الكويت	١,١٥٩,٩١٣(٢٠٠٠)	٧٧,١٤/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
لبنان		صفر/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
ليبيا	١٦٢,٦٦٩ (٢٠٠٠)	صفر/ ١٠٠٠ (ـ)
مصر		٣٥,/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
المغرب		٢١,١/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
موريتانيا		صفر/ ١٠٠٠ (٢٠٠٠)
اليمن		

المصدر : CIA, 2000, World Facts Washington, D.C. Several Pages

ص ٢٥٣)، بل وتذهب جهات موثوقٌ بها إلى أن معدل النمو كان في حدود (٨ , ٢٪) إبان الفترة ١٩٦٥-١٩٩٩ (World Development Indicators, 2001, p 26.). ومن المتوقع له أن يهبط إلى (٢٪) خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥) وذلك حسب توقعات تقرير التنمية البشرية (٢٠٠١، ص ١٥٧). كما يذهب التقرير نفسه إلى أن عدد سكان الوطن العربي سيصل عند نهاية الفترة ٢٠١٥م إلى ٣٣٣ مليون نفس، وهو ما يعني تبايناً واضحاً في حساب معدل نمو السكان بين التقرير المشار إليه وآخرين أمثال (عبد السلام، ١٩٩٨، ص ٣٧)، الذي يرى أن سكان الوطن العربي سيقفزون إلى ٤٨٠ مليون نسمة خلال العام ٢٠٣٠م، ولا يتأتى ذلك إلا باحتساب معدل نمو أعلا من (٢٪) حسب توقعات الأمم المتحدة (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١، ص ١٥٧). وليس ثمة شك في ما لو أضحى معدل النمو (٢٪) خلال الفترة المذكورة (١٩٩٩-٢٠١٥)، فسيظل متفوقاً على معدل نمو السكان العالمي المقدر بـ(٢ , ١٪)، وعلى نظائره في كافة الأقاليم الرئيسة خلا الدول الأقل نمواً ومن بينها عدة دول عربية، إذ يتوقع لها أن تسجل معدلات تزيد على معدل النمو السكاني في الدول العربية. وكيفما كانت دلالات معدلات النمو باعتبار مؤشرات التنمية الدولية التي تجنح إلى تصنيف ثلاثي لدول العالم مؤسس على وجود علاقة عكسية بين معدلات النمو ومستوى التنمية. ترتيباً على هذا التصنيف يلاحظ أن الكثرة الكاثرة من الدول العربية ينطبق عليها صفة تنمية منخفضة.

- حالة أُخرى تستحق الوقوف عندها هي حالة المغرب حيث معدل النمو هو (٢٪) فقط خلال الفترة ٩٨-١٩٩٩م. ويعود هذا الانخفاض في النمو إلى ما يلي :

- تقبل قطاعات معتبرة من المغاربة لفكرة الأسرة الصغيرة بسبب من إرتفاع معدلات الخصوبة والتشرب النسبي للثقافة الأوروبية الداعيةً لتقليص حجم الأسرة.
- تسارع معدلات زيادة النساء في مجالات العمل المختلفة الأمر الذي حدَّ من الوقت المتاح للعمل وتربية الأطفال ومن ثم انعكس ذلك على معدل النمو.
- هجرة الذكور إلى أوربا بعامة وإلى فرنسا وأسبانيا بخاصة فضلاً عن تيار هجرة يتجه نحوالدول العربية ذات الا قتصادات النفطية.
- ومن الحالات الملفتة للنظر إرتفاع معدل النمو في لبنان إذ تصل نسبة التعليم إلى (٤ , ٨٦٪) (CIA, 2000, p.282). وتسجل متوسطات الدخل مستوىً عال نسبياً مع توجه قوي لقبول مفهوم الأسرة الصغيرة، وبخاصة عند المجتًمع المسيحي. ويبدو أن الحرب الأهلية التي شهدتها لبنان والمواجهات بين لبنان واسرائيل في الجنوب والتي راح ضحيتها آلاف اللبنانيين دفعت بقطاعات من الشعب اللبناني إلى التوالد حتى يعوض من فُقد بالموت جراء حرب ظلت سجالاً لحين من الدهر. ومن جهة أُخرى تستضيف لبنان أعداداً من الفلسطينين المعروفين بالميل للتكاثر لظروف الشعب الفلسطيني الخاصة كما هو معلوم بالضرورة.

٢ . ٢ : سنوات تضاعف السكان :

لما كان متوقعاً لمعدل النمو أن يهبط عن مستواه الحالي الذي يدور حول (٣ , ٢٪)، فإن عدد السكان سوف يحتاج لسنوات أكثر ليتضاعف إذ أنه فيما سوى عمان التي ينمو سكانها بمعدل (٥ , ٣٪) سنوياً (جدول ٢ـ١)، فإن الدول العربية الأخرى سوف تستغرق ما بين ٢٣ سنة للسعودية و٤٤

سنة لتونس (جدول ٢ـ١). ويلاحظ أن الجدول يكشف عن تباينٍ واضح بين دولة عربية وأخرى، فما تفسير ذلك؟

الدول الثلاث الأولى هي تونس (٤٤ سنة)، ولبنان (٤٣سنة)، والمغرب (٤١سنة). الدول الثلاث تطل على المتوسط ويتمتع ثلاثتها بحظٍ وافر من الاحتكاك مع أوروبا حيث تسود مفاهيم النمو السكاني البطيء. هذا وتتصدر عمان والسعودية الدول المتسارعة النمو والتي لا تحتاج إلا لـ٢٣ سنة و١٨ سنة على التوالي ليتضاعف عدد السكان فيها. ولعل في الاستقرار الاقتصادي والأمني وعدم وجود سياسات لتنظيم الأسرة مدعاة لنمو السكان وتضاعف أعدادهم في مثل هذه الفترة القصيرة. ليس ذلك فحسب بل أن الدولتين المذكورتين تدعمان زيادة الولادات لأن أراضيهما شاسعة ومواردهما الحالية والمستقبلية كفيلة إذا ما استغلت استغلالاً حسناً بتوفير أسباب العيش لمزيد من المواطنين. وحسب المملكة الآن أنها تضم نحو ٥ ملايين وافد يتطلب إحلالهم زيادة في عدد السكان (جدول ٢ـ٣).

ولا يبدو أن هناك أسباباً متماثلة لتفسير عدد سنوات تضاعف السكان في كافة دول الوطن العربي مجتمعة ولكن لكل دولة أو مجموعة دول التفسير الخاص بها. على سبيل المثال نجد أن سنوات تضاعف السكان لكل من موريتانيا واليمن والعراق وسوريا هي ٢٥ سنة، كما أنها في ليبيا ٢٨ سنة فقط. فهل الظروف في هذه الدول متماثلة؟

الإجابة بالطبع لا باعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها متقاربة في حالتي اليمن وموريتانيا من جهة الأوضاع الاقتصادية وكما أنها متقاربة إلى حدٍ ما بين العراق وسوريا من جهة أخرى.

٢ . ٣ : الولادات الخام :Crude Birth Rate

من خلال الجدول (٢ـ١) تبين وجود ثلاثة أنماط للولادات في الوطن العربي، النمط الأول، نمط الولادات العالية (٤٠ فأكثر) وتمثله كل من الصومال وجيبوتي وموريتانيا. ثلاثتها تتميز بمعدلات تنمية بشرية منخفضة ونسبة تعليم متدنية ومتوسط دخل فردي محدود فضلاً عن الغياب النسبي لأية سياسات حول تنظيم الأسرة (شكل ٢ـ٢).

النمط الثاني، نمط الولادات المتوسطة (٢٠ـ٣٩) ويضم، بقية الدول العربية خلا قطر وتونس. وهذه المجموعة تتباين أيضاً فيها متوسطات الدخل الفردية ومعدلات التنمية البشرية ونسب التعليم وسياسات تنظيم الأسرة. ويبدو لي أن تفسير الحالة الولادية في دول هذه المجموعة يكمن في النظر إلى كل دولة لوحدها إذ أن لكل دولة ظروفها الخاصة. السودان مثلاً ظل يعاني من نشاطٍ حربي لفترة طويلة إمتصت كثيراً من موارده وأثرت في حركة التنمية فيه حتى عد من بين الدول الأقل نمواً في العالم (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١). الأمر ذاته ينسحب على العراق الذي خاض ثلاث حروب ترتب عليها إضرار بالغ بالعملية التنموية بأسرها. وعلى النقيض من هذا فإن المجموعة تضم دولاً مثل السعودية وليبيا وعمان حيث متوسطات الدخل المرتفعة ومعدلات التنمية البشرية المتسارعة.

أما النمط الثالث (أقل من ٢٠)، فنجده في قطر وتونس وهو نمط الولادات المنخفضة. والدولتان كما نرى تتمتعان بمستوىً عال من الحضرية (جدول ٢ـ٧) ودخول مرتفعة في قطر وإلى حد ما في تونس. ولأن تونس دولة متوسطية منفتحة على أوروبا ويحتك سكانها بالسياح الأوروبيين فقد تعزز الاتجاه إلى الأسرة الصغيرة فيها.

شكل (٢ـ٢) الوطن العربي: معدل المواليد في الالف

المصدر : الجدول (٢ ـ ١)

بصورة عامة نلحظ أن أعلى معدل للمواليد هو في موريتانيا (٣٦ , ٤٣ في الألف مقابل أقل معدل في قطر (٠٧ , ١٦) . وهذا يتواءم إلى حد ما مع حقيقة أن معدلات الولادة العالية هي انعكاس لدخول فردية منخفضة (جدول ٣ـ١)، ونسب أمية مرتفعة (جدول٢ ـ ١٢) ومعدلات ريفية كبيرة (جدول ٢ـ٧)، وكبر حجم الأسرة، ولربما شيوع نسبي لظاهرة تعدد الزوجات وسن زواج مبكر مع غياب أو ضعف سياسات تنظيم الأسرة، وإن كان (٥٢٪) من النساء العربيات في الفئة العمرية (١٤ـ٤٩) أي فترة الانجاب ـ قد استخدمن شكلا أو آخر من أشكال موانع الحمل إبان الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٩ (World Development Indicators,2001) . يضاف إلى ما ذكر عدم تقبل فكرة الأسرة الصغيرة وإرتفاع معدلات الخصوبة الإجمالية (جدول ٢ـ١) .

يصدق هذا على معظم دول الوطن العربي الفقيرة ولكنه لا يصدق كما سبق أن ذكرنا على دول مثل المملكة العربية السعودية التي تسجل الولادات فيها معدل (٥ , ٣٧ في الألف) . إنه معدل كبير تكمن أسبابه في الاستقرار السياسي والاجتماعي والقدرة المالية الكافية للنفقة على أفراد الأسرة فضلاً عن ميل السعوديين للتكاثر كما هو ملاحظ .

وعلى النقيض من المملكة دولة قطر التي يصل متوسط دخل الفرد فيها إلى (١٠٠ , ١٧) دولار في السنة، وكذلك الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وإن كانت تعد دولاً غنية إلا أن الولادات فيها جميعها منخفضة . وهذا يعني أن متوسط دخل الفرد وحده يعجز عن تفسير معدل الولادات صعوداً وهبوطاً ولابد من تشابك وتداخل عدة متغيرات وتداخلها

لتفسير عدد الولادات. والجدير بالذكر أن دول الخليج التي ذكرنا إضافة إلى البحرين وتونس ولبنان ومصر والمغرب كلها سجلت ولادات دون المتوسط بينما أن الولادات في بقية الدول العربية تزيد على المتوسط.

٢ . ٤ الوفيات الخام :

من خلال الجدول (٢ـ١) يتضح أن هناك ثلاثة أنماط للوفيات في الوطن العربي. النمط الأول (أقل من ٥ وفيات في الألف)، ويمثله كل من ليبيا والكويت والبحرين والإمارات وقطر. جميع هده الدول دول منتجة للنفط، ومتوسطات الدخل فيها مرتفعة، وهناك إمكانية عالية للوصول إلى خدمات صحية جيدة، ومياه شرب آمنة مع وجود صرف صحي دائم فضلاً عن معدلات حضرية كبيرة ونسب تعليم مرتفعة.

أما النمط الثاني : فيضم كلاً من المغرب والجزائر وتونس ومصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، معدل الوفيات هنا يتراوح بين (٥ و١٠ أشخاص في الألف)، وهو أيضا معدل مقبول وينم عن تطور كبير في المجالات ذات الصلة صحية واجتماعية واقتصادية وحضارية ويلاحظ أن الدول المندرجة تحت هذا النمط يدخل فيها مصر أكثر الدول العربية سكاناً، ويفترض أن جهداً استثنائياً قد بذل للوصول إلى هذا المعدل.

ثالث الأنماط يدخل تحته السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن وخمستها محسوبة ضمن دول العالم الثلاث والأربعين الأقل نمواً (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ص ٧٦) ومعدل الوفيات في هذا النمط يزيد على ١٠ أشخاص بالألف(شكل ٢ ـ ٣).

شكل (٢ـ٣) الوطن العربي : معدل الوفيات في الالف

المصدر : الجدول (٢ـ١)

٢ . ٥ الزيادة الطبيعية :

معلوم عن النمو أنه محصلة للزيادة الطبيعية من جهة والهجرة من جهة أخرى . والزيادة الطبيعية هي المكون الأهم للنمو . ولما كنا قد بسطنا الحديث عن الولادات والوفيات الخام فيناسب التعرض للزيادة الطبيعية لأنها في حقيقتها تمثل الفرق بين المتغيرين آنفي الذكر : الولادات والوفيات .

نستطيع أن نلقي نظرة على الجدول (٢-١) الذي يوضح الزيادات الطبيعية في الدول العربية . وأكثر الزيادات الطبيعية في عمان والسعودية والأردن والعراق والصومال وموريتانيا وهي تمثل النمط الأول . والنمط الثاني تمثله سوريا وجيبوتي واليمن ، أما ثالث الأنماط فتمثله كل من مصر والسودان وليبيا والجزائر والمغرب والكويت والبحرين ولبنان وقطر ، وهو أهم الأنماط باعتبار أن مجموع سكان هذه الدول ينيف على ثلثي سكان الوطن العربي . ويلاحظ أن كلاً من الأنماط الثلاث يضم دولاً تتباين كثيراً في خصائصها الاقتصادية ولربما الديمغرافية . مثال ذلك النمط الأول الذي يضم السعودية وموريتانيا على ما بينهما من تفاوتٍ اقتصادي وحتى في نسب التعليم والخصائص الديمغرافية الأخرى .

٢ . ٦ وفيات الرضع :

في عام ١٩٩٩م كان ٤٤ رضيعاً في الوطن العربي من كل ١٠٠٠ رضيع يولدون أحياء يموتون . كما أن ٥٦ طفلاً من كل ١٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يموتون أيضاً (World Development Indicators,2001. p . 46) . معدلات وفيات الرضع بالطبع تتفاوت من دولة إلى أخرى وهو واحد من المتغيرات الديمغرافية الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار للوقوف على الواقع

التنموي في الدول المختلفة. لذا لا نجده غريباً أن أقل الدول العربية نمواً هي التي سجلت أعلى معدلات لوفيات الرضع (جدول ٢ـ١). الصومال جاءت على رأس القائمة بواقع وفاة ١٢٦ رضيعاً في كل ١٠٠٠ رضيع. الأسباب معروفة دخول منخفضة وإمكانات صحية محدودة وعدم استقرار تسبب فيه حرب أهلية ولا يزال أوارها مشتعلاً. هذا المعدل في وفيات الرضع في الصومال كبير جداً حتى إذا ما قورن بدول افريقية محسوبة في أسفل سلم الدول الأقل نمواً وهو ما يقارب ثلاثة اضعاف معدل الوفيات المتوسط للوطن العربي. ويزيد بـ٧٢ وفاة عن معدل الوفيات العالمي كما أنه يتفوق على معظم معدلات الوفاة في أقاليم العالم الرئيسة.

وجاء بعد الصومال كل من جيبوتي (١٠٩٨) واليمن (٧٥) وموريتانيا (٧٤,٧) والسودان (٧٠) وجميعها من الدول الأقل نمواً. ويعاني بعضها من مشكلات عدم استقرار نسبي كما هو الحال في السودان (حرب جنوب السودان).

أقل معدلات الوفاة في البحرين (٨) والكويت (٩,٩) والإمارات (١٦) وهي معدلات منخفضة بل تتقدم على بعض معدلات دول أوروبا الغربية المصنفة ضمن دول «العالم المتقدم». الأسباب وراء هذا الأنخفاض كثيرة إلا أن أهمها هومتوسطات الدخل المرتفعة، وسلامة البيئة والنظافة، والحصول على العلاج، ومياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي المتميز والثقافة الصحية الجيدة، والأمن والاستقرار بصوره المختلفة.

ودول أخرى سجلت معدلات وفاة متوسطة: سلطنة عمان (٨,٢٣) وليبيا (٤,٢٦) ولبنان (٣٥)، والمملكة العربية السعودية (٣,٣٦) وتونس (١,٣٠) ويمكن أن تساق ذات الأسباب التي أشرنا إليها لتعليل هذه المعدلات أيضاً.

ويمكن تمييز ثلاثة أنماط : وفيات مرتفعة ووفيات متوسطة ووفيات منخفضة (جدول ٢ـ١)

٢ . ٧ إجمالي الخصوبة (Total Fertility) :

كان معدل الخصوبة في عام ٢٠٠٠م في حدود (٥ , ٤) (PRB, 2000)، مرتفعاً عن (٤ , ٤) في عام ١٩٩٨م (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١). شغلت سلطنة عمان المركز الأول (١ , ٧)، وشغلت الصومال المركز الثاني (٧)، ثم السعودية (٤ , ٦)، وجيبوتي (٨ , ٥). هذه هي المعدلات الأعلى. دولتان في القطاع الآسيوي من الوطن العربي، ودولتان في القطاع الإفريقي منه، المملكة وعمان متوسط دخل الفرد فيهما مرتفع قياساً إلى الصومال وجيبوتي. إحدى الدول (الصومال) عانت ولا تزال تعاني من عدم إستقرار واضح. عدة متغيرات أخرى تكشف عن التناقض الصارخ في المستوى التنموي بين المجموعتين، ومع ذلك فإجمالي الخصوبة متماثل أو متقارب؟

معدلات الخصوبة الأدنى كانت في لبنان (٤ , ٢)، وتونس (٨ , ٢)، والمغرب (١ , ٣)، والبحرين (٨ , ٢). الدول الثلاث الأولى تطل على المتوسط وتتمتع بحظ وافر من الثقافة الفرانكوفونية، ويحتك سكانها بالسياح الأوربيين لأن السياحة هي أحد مواردها المهمة إن لم تكن الأهم، وترتفع فيها معدلات الحضرية على النمط الأوروبي، وغاية ما هنالك أن ثلاثة الدول المذكورة ذات بعد انفتاحي واضح على الغرب الأوربي ومفاهيمه التي تدعو فيما تدعو إليه إلى الأسرة الصغيرة بما يستتبعه ذلك من تحديد النسل وتنظيم الأسرة إلى غير ذلك من المفاهيم ذات الصلة.

أما مملكة البحرين الصغيرة المساحة أيضاً فتتحول لتناسب تيارات الانفتاح المبرمج والعولمة ولا سيما في مجال الاقتصاد والتجارة وتوجيه

التعليم ليخدم التنمية . لم يعد هناك ريف في البحرين بالمعنى التقليدي مثلها في ذلك مثل معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الاتجاه قوي للأسرة الصغيرة . تربية الأطفال تحتاج إلى تفرغ وعلى الأم أن توفق بين تربية أطفالها والعمل الذي قد تحتاج إلى مردوده المادي في تلبية احتياجات أولئك الأطفال ، إلا أن هذا لا ينسحب إلا على فئةٍ محدودة من النساء .

وكيفما كان الأمر فإن معدلاً اجمالياً للخصوبة يزيد على (٤٪) يعد مرتفعاً جداً بالقياس إلى المعدلات الاجمالية للخصوبة على مستوى العالم (٩ , ٢) عام ٢٠٠٠م بل إنه يبز نظائره على مستوى أغلب الاقاليم الرئيسة ، ولا يتفوق على الوطن العربي في معدل إجمالي الخصوبة سوى غربي إفريقيا ووسطها وشرقها .

٢ . ٨ الهجرة :

بالإمكان تمييز أربعة أنماط من الهجرة في الوطن العربي :

١ـ هجرة سكان الريف إلى المدن .

٢ـ الهجرة البينية بين الدول العربية (من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى) .

٣ـ الهجرة من خارج الوطن العربي إلى دولة عربية أو أكثر .

٤ـ الهجرة من الوطن العربي إلى الخارج (دول غير عربية) .

١ـ النمط الأول :

سلفت الإشارة إلى أن المدن العربية أضحت جاذبة لسكان الريف بنسب متفاوتة حتى هبطت نسبة سكان الريف إلى (٢٪) فقط في بعض الدول العربية مثل الكويت ، و(٨٪) في قطر ، و(١٠٪) في لبنان ، و(١٣٪) في ليبيا عام ٢٠٠٠م (CIA, 2000) .

الأسباب وراء قوة الجذب الطاغية التي تتمتع بها معظم المدن العربيةهي :

- تركز الأنشطة والمشروعات الاقتصادية في المدن .
- الظروف المعيشية القاهرة في الأرياف .
- إرتفاع الأجور النسبي في المدن مع شح الموارد الريفية .

أما أنماط الهجرة الثلاثة الأخرى فدوافعها اقتصادية مع وجود حالات لجوء غالباً ما تعود إلى أسباب سياسية ، فضلاً عن هجرات محدودة ذات صبغة ثقافية أو دينية . وفي الجدول (٣ـ٣) بيان بأعداد المهاجرين إلى خمس من دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا حيث يشكل النفط ومشتقاته عماد اقتصادات هذه الدول الأمر الذي ترتب عليه نهضة تنموية شاملة وفرت فرصاً للعمل ومن ثم جذبت أعداداً كبيرة من المهاجرين الوافدين من الدول العربية (مصر ، اليمن ، السودان ، المغرب ، فلسطين وغيرها) .

وواضح من الجدول أن المملكة العربية السعودية ذات الاقتصاد القوي والعريض القاعدة مع التنوع والحيوية المتجددة كانت الجاذب الأول لأكبر كتلة من الوافدين بما يزيد على خمسة ملايين نسمة عام ٢٠٠٠م ، تليها الإمارات ، فالكويت ، فعمان ، والبحرين ثم ليبيا ، ومن الجدول ذاته يتضح لنا معدل صافي الهجرة لعدد من الدول العربية عام ٢٠٠٠م ، التفاوت واضح بين الدول العربية : صفر/ ١٠٠٠ في موريتانيا وليبيا ولبنان و(١٦ , ٢/ ١٠٠٠ في قطر ، أما من حيث الهجرة العربية لخارج الوطن العربي فيمكن أن نمثل لها بوجود ٥ , ٢ مليون جزائري يعيشون في فرنسا (World Almanac, 2001, p.138.) .

ويقدر عدد اللاجئين إلى الدول العربية ب(٠٠ , ٦٨١) نسمة عام ١٩٩٩ (تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠١ ، ص ٢٠٧) .

هذا وقد تضاعف عدد سكان المدن العربية أكثر من حوالي تسع مرات خلال النصف الثاني من القرن العشرين إذ كان عدد سكان المدن العربية نحو (٥ , ٣) مليون نسمة في بداية القرن وارتفع إلى نحو ١٨ مليون في منتصف القرن وبلغ نحو ١٣٠ مليوناً عام ١٩٩٠م. ويقدر عدد سكان المدن في عام ٢٠٠٠ بنحو ١٦٠ مليوناً (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ١٠٣). ويبين الجدول (٢ـ٨) أعداد سكان عدد من المدن العربية المهمة في سنتى ١٩٩٨ أو ١٩٩٩م. وعادة ما لا تتوافر بيانات مفصلة ودقيقة تسمح بتتبع مراحل نمو المدن سكانياً وعمرانياً. وكمثال لنا أن نأخذ حالة مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية ونتابع تطورها العمراني والسكاني حتى عام ١٤١٩هـ، من خلال الجدول (٢ـ٤). ويعاني معظم سكان المدن العربية من مشكلات السكن كماً وليفاً والصرف الصحي غير الملائم، ومياه الشرب غير الآمنة والتلوث وضعف آليات حفظ الأمن الشخص فضلاً عن ندرة وسائل النقل والمواصلات وسواها.

إجمالاً يمكن القول أن أعداد سكان الريف تتقلص لصالح سكان المدن ذلك أن الظروف المعيشية ومحدودية الموارد وفرص العمل في غالبية المناطق الريفية في الكثير من الدول العربية وتوقعات توفر فرص عمل أفضل في المدن وارتفاع الأجور النسبي فيها أدى إلى تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر (تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠١، ص ٢٦). وهكذا نمت المدن حتى وصل عدد المدن المليونية في الوطن العربي إلى نحو ٨٠ مدينة، من ٤٠٠ مدينة هي مدن الوطن العربي تقريباً. أما أكبر مدن الوطن العربي عام ٢٠٠٠م فهي مدينة القاهرة (١٥ مليون نسمة). وفي الجدول (٢ـ٥) رصد لمعدلات النمو السنوي للسكان في عدد من كبريات المدن العربية.

جدول (٢ـ٤) : توسع مدينة الرياض

السنة	المساحة (كم٢)	عدد السكان (نسمة)
٣١٩هـ	١	١٠,٠٠٠
١٣١٩ـ١٣٥٠هـ	-	٢٧,٠٠٠
١٣٥١هـ ـ ١٣٧٠هـ	١٣	٨٣,٠٠٠
١٣٧١هـ ـ ١٣٩٠هـ	-	٣٥٠,٠٠٠
١٣٩هـ ـ ١٤٠٥هـ	-	١,٣٠٠,٠٠٠
١٤٠هـ ـ ١٤١٠هـ	٧٥٢	٣,٥٠٠,٠٠٠

المصدر : الهيئة العليا لتطوير الرياض، (١٤٢٢هـ)، نشر تطوير، العدد ٢ .

جدول (٢ـ٥) : المعدل السنوي لنمو سكان بعض المدن العربية خلال عقد التسعينيات

المدينة	نسبة النمو
بيروت	٢,٨٪
الكويت	٢٪
تونس	١,٥٪
الجزائر	١,٧٪
الدار البيضاء	١,٧٪
القاهرة	١,٨٪
الرباط	١,٨٪
الخرطوم	٣,١٪
الرياض	٢,٦٪
دمشق	٢,٦٪

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ١٠٤ .

٢ . ٩ كثافة السكان :

يمكن تبين أربعة أنماط للكثافات لسكان في الوطن العربي :

النمط الأول : هو نمط الكثافات العالية جداً ويندرج تحته كل من البحرين والكويت ولبنان . والنمط الثاني فهو نمط الكثافات العالية ويشمل مصر ، والعراق ، وسوريا وتونس . النمط الثالث هو نمط الكثافات المتوسطة ويضم كلاً من السودان ، واليمن ، وجيبوتي ، والجزائر ، والمغرب ، والصومال ، واليمن ، والإمارات العربية المتحدة ، وقطر . وهو النمط الأكثر سيادة باعتبار عدد الدول المندرجة تحته .

أما النمط الرابع نمط الكثافة المنخفضة فيضم كل من موريتانيا ، وليبيا ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان . وعلى الرغم من أن نمط كثافة السكان كفيل بإعطاء فكرة عن توزيع السكان في الوطن العربي بيد أنه قد لا يكون معياراً علمياً صادقاً ذلك أن (٦٨٪) من مساحة الوطن العربي البالغة نحو ١٤ مليون كم هي صحاري وأراضي جافة ومن ثم فأحوالها تتراوح بين عدم صلاحيتها للاستيطان البشري أو لاستيطان محدود في الواحات وعلى ضفاف الأودية وبطونها حين يتوفر الماء لاستخدامات الإنسان والحيوان(شكل ٢ ـ ٤) .

وبنظرة إلى الأنماط الأربعة التي سلف الحديث عنها نلاحظ كم أن القرينة واضحة بين كثافات السكان ومساحات الدول ، لذا فلا مشاحة أن كانت البحرين والكويت هي الشاغلة للنمط الأول فضلاً عن أنها مكتظة بالسكان نسبياً وذلك خلافاً لدول النمط الرابع (موريتانيا وليبيا والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان) : مساحات شاسعة وأعداد من السكان

شكل (٢ـ ٤) الوطن العربي : أنماط الكثافة السكانية «نسمة/ كم٢»

المصدر : الجدول (٢ـ٦)

ليست بالكبيرة. ومن المفارقات أن كثافة السكان في الكيل المربع الواحد في البحرين التي هي الأعلى في جميع دول الوطن العربي تعدل (٤٧٠) ضعفاً من كثافة السكان في الكيلو المربع الواحد في موريتانيا. ان هذا فيه من الدلالة ما يكفي على عدم توازن الكثافات السكانية في وطننا العربي بل أنها ليست متقاربة وتتفاوت تفاوتاً ظاهراً (جدول ٢-٦) وعلى كل فإن اشكالاً أخرى من الكثافة مثل الكثافة الفزيولوجية قد تكون أكثر تعبيراً عن توزيع السكان في وطننا العربي من الكثافة العامة. مصر مثلاً وهي الدولة العربية الأكثر سكاناً تندرج تحت النمط الثاني للكثافات بواقع ٦٢ نفساً للكيلو متر المربع، وبالطبع فإن حساب الكثافة قد شمل كل الأراضي المصرية حتى تلك الأراضي الصحراوية غير المسكونة والتي تكاد تنعدم فيها أسباب الحياة. وحقيقة الأمر أن السكان في مصر إنما يتركزون على شاطئ النيل ودلتاه وسواحل المتوسط وإلى حد ما سواحل البحر الأحمر. وهناك أيضاً تركزات سكانية محدودة عند الواحًات (سيوة والفيوم والكفرة . . . إلخ.).

ان التوزيع السكاني في كافة أنحاء المنطقة العربية إنما يتحكم فيه عدة عوامل (متغيرات) على رأسها الماء وفرص كسب العيش أي نوع النشاط الاقتصادي الذي يمكن ممارسته. فضلاً عن القرارات السياسية ذات الصلة بالاستيطان والقرارات الفردية المؤسسة على التكوين الحضاري والرؤي الاجتماعية للأفراد والجماعات حول الاختيار الأسلم لموقع الإقامة على مستوى الأقاليم أو الدولة أو الوطن العربي بأكمله.

وهكذا نجد أن ضفاف الأنهار العربية كبيرها وصغيرها (النيل، دجلة، الفرات، أم الربيع، ملوية، مجردا، الأردن، الليطاني، والحاصباني،

جدول (٢ ـ ٦) كثافة السكان (١٩٩٩م)

م	الدولـــــة	١٩٩٩م	المساحة (كم٢)
١	الأردن	٥٥	٨٩,٣٤٢
٢	الامارات	٣٥	٨٣,٦٠٠
٣	البحرين	٩٤٠	٧٠٧
٤	تونس	٦١	١٥٥,٥٦٦
٥	الجزائر	١٢	٢,٣٨١,٧٤١
٦	جيبوتي	٢٧	٢٣,٢٠٠
٧	السعودية	٩	٢,٢٥٠,٠٠٠
٨	السودان	١٢	٢,٥٠٥,٨٠٥
٩	سوريا	٨٧	١٨٥,١٨٠
١٠	الصومال	١٥	٦٣٧,٦٥٧
١١	العراق	٥١	٤٣٥,٠٥٢
١٢	عمان	٨	٣٠٩,٥٠٠
١٣	قطر	٤٩	١١,٤٢٧
١٤	الكويت	١٢٧	١٧,٨١٨
١٥	لبنان	٣٣٧	١٠,٤٥٢
١٦	ليبيا	٣	١,٧٧٥,٥٠٠
١٧	مصر	٦٢	١,٠٠٢,٠٠٠
١٨	المغرب	٤١	٧١٠,٨٥٠
١٩	موريتانيا	٢	١,٠٣٠,٧٠٠
٢٠	اليمن	٣٢	٥٥٥,٠٠٠
	الكثافة العامـــــة	٧٠	

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٠) ص٢٥٤.

بردي، . . . إلخ .) هي المناطق الأكثف سكاناً على مستوى الوطن العربي يليها سواحل البحار (المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي) ثم الواحات الكبرى (الكفرة، سيوة واليريمي إلخ .)، وبطون وضفاف الأودية موسمية الجريان (الرمة وحنيفة والعقيق، وأبو حبل وأزوم) وغيرها .

٢ . ١٠ :توزيع السكان حسب نمط الحياة (حضر وريف)

تتضارب المصادر الدولية والعربية حول نسبة السكان الحضر في الدول العربية، مثال ذلك ما جاء في دليل مؤشرات التنمية الدولية لعام ٢٠٠٠م (World Development Indicators,2000 .) من أن السكان الحضر تصل نسبتهم إلى (٥٨٪) من مجموع سكان الوطن العربي عام ١٩٩٩م . إلا أن مصدراً عربياً هو التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١م يهبط بتلك النسبة إلى (٥٧٪)للسنة ذاتها . مثل هذا الفارق وإن كان ضيئلاً قد يعزى إلى عدد ونوع المعايير التي استندت إليها كل جهة في تقديرها . والأمر ذاته ينسحب على كل دولة عربية (جدول ٢ـ٧) .

وبتحليل الجدول نخلص إلى الاستنتاجات التالية :

١ـ زيادة معدلات الحضرية وتناقص معدلات الريفية بصورة عامة .

٢ـ في مصر وجيبوتي لم يحدث تغيير في معدل الحضرية خلال الفترة نفسها . فما تفسير ذلك ؟

أـ الريف المصري (وخاصة قرى الدلتا) يتمتع بكثيرٍ من مزايا المدن .

ب ـ الكثير من الريفيين يفضل الإقامة في القرية والذهابً للعمل في صورة رحلة يومية مؤقتة (Commutation) .

أما جيبوتي فمعدل الحضرية أصلاً عال فيها بسبب أن مدينة جيبوتي العاصمة تتركز فيها معظم الفعاليات الاقتصادية والسياسية والخدمية .

جدول (٢ ـ ٧) نسبة السكان الحضر في الدول العربية عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠م

المتغير / الدولة	الحضر ٪ (١٩٩٤)	الحضر ٪ (٢٠٠٠)	الفرق	أتجاه الفرق
الأردن	٧٢ (٢)	٧٤ (٢)	٢	+
الامارات	٨٤ (٢)	٨٦ (١)	٢	+
البحرين	غ.م	٩٣ (٣)	--	--
تونس	٥٩ (٢)	٦٥ (١)	٦	+
الجزائر	٥٦ (٢)	٦١ (٣)	٥	+
جيبوتي	٨٣ (٢)	٨٣ (١)	--	٠
السعودية	٨٠ (٢)	٨٥ (١)	٥	+
السودان	٢٥ (٢)	٣٥ (١)	١٠	+
سوريا	٥٢ (٢)	٥٤ (١)	٢	+
الصومال	٢٦ (٢)	٢٧ (١)	١	+
العراق	٧٥ (٢)	٧٦ (١)	١	+
عمان	١٣ (٢)	٨٣ (١)	٧٠	+
قطر	--	٩٢ (١)	--	--
الكويت	٩٦ (٢)	٩٨ (١)	٢	--
لبنان	٨٧ (٢)	٩٠ (٣)	٣	--
ليبيا	٨٦ (٢)	٨٧ (١)	١	+
مصر	٤٥ (٢)	٤٥ (١)	--	٠
المغرب	٤٨ (٢)	٥٥ (١)	٧	+
موريتانيا	٥٤ (٢)	٥٦ (١)	٢	+
اليمن	٣٤ (٢)	٢٤ (١)	-١٠	--

(1)The World Almanac & Book of Facts,2001.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٥م ص ٢٥٤ .

(٣) إسقاط مؤسس على بيانات من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م الذي أورد معدلات الحضرية في الدول المشار إليها لعام ١٩٩٩م، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٧ .

ملحوظة : بما أن البيانات مؤسسة على مفهوم المدينة أو المنطقة الحضرية، وهو مفهوم قد يتفاوت من دولة إلى أخرى لزم الحذر في التعامل مع البيانات سيما عند عقد المفاوضات .

والدولة مساحتها صغيرة ويستطيع سكان الريف أن يترددوا على مدينة جيبوتي والعودة إلى قراهم في اليوم نفسه.

ووفقاً للجدول نلاحظ تراجعاً وإن يكن محدوداً في معدلات الحضرية في اليمن مؤكداً تعلق اليمنيين القوي بمواطنهم الأصلية (ريفية غالباً)، وأن ا لوشائج القبلية لا تزال قوية كما أن مستوى التعليم المنخفض (٣٨٪) ـ كل هذه مجتمعة قد توفر تفسيراً لظاهرة تناقص الحضرية.

ومما يلفت النظر أن الكويت (أعلى معدل حضرية) واليمن (أقل معدل حضرية): ينتميان إلى إقليم واحد هو إقليم شبه الجزيرة العربية.

ويلاحظ أن العاصمة غالباً ما تكون المدينة الأولى من حيث عدد السكان في معظم الدول العربية، وهذا لا ينفي وجود مدن أخرى قد تقارب في عدد سكانها العاصمة أو تماثلها. وفي الجدول (٢ـ٨) الأعداد الرسمية لسكان عواصم بعض الدول العربية لسنوات مختلفة. ومن أسف أن الأعداد الحقيقية للسكان في الكثير من العواصم العربية تزيد على الأعداد الرسمية، ينطبق هذا على دمشق، وعمان، والجزائر، والخرطوم والرباط، وتونس(شكل ٢ـ٥).

٢ . ١١ التركيب النوعي :

جانب آخر مهم هو التركيب النوعي للسكان ولئن كان النساء أطول أعماراً في الوطن العربي فهن الأقل عدداً، إذ لم يزدن على (٣ , ٤٩٪) من جملة السكان عام ١٩٩٩ (World Development Indicators, 2001). الفارق ليس كبيراً بل يكاد عدد الذكور أن يوازي عدد الإناث وهو ما يتواءم ونسبة النوع العالمية (١ , ٠٥ ذكر لكل أنثى) (CIA, 2000, p.545).

شكل (٢ـ٥) الوطن العربي : العواصم والمدن المهمة

المصدر : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٤١٥هـ اطلس العالم العربي

جدول (٢ ـ ٨) سكان عواصم بعض الدول العربية عام (١٩٩٩م)

	الدولـــــة	العاصمة	عدد سكان العاصمة
١	الأردن	عمان	١,٤٣٠,٠٠٠
٢	الامارات	ابوظبي	٩٢٧,٠٠٠
٣	البحرين	المنامة	--------
٤	تونس	تونس	١,٨٩٧,٠٠٠
٥	الجزائر	الجزائر	--------
٦	جيبوتي	جيبوتي	٣٨٣,٠٠٠ (١٩٩٥م)
٧	السعودية	الرياض	١,٣٢٤,٠٠٠
٨	السودان	الخرطوم	---------
٩	سوريا	دمشق	٢,٣٣٥,٠٠٠
١٠	الصومال	مقديشو	١,٢١٩,٠٠٠
١١	العراق	بغداد	٤,٧٩٧,٠٠٠
١٢	عمان	مسقط	---------
١٣	قطر	الدوحة	٣٣٩,٤٧١ (١٩٩٣م)
١٤	الكويت	الكويت	١,١٩٠,٠٠٠
١٥	لبنان	بيروت	---------
١٦	ليبيا	طرابلس	١,٨٢٢,٠٠٠
١٧	مصر	القاهرة	١٠,٥٥٢,٠٠٠
١٨	المغرب	الرباط	١,٤٩٦,٠٠٠
١٩	موريتانيا	نواكشوط	٧٣٥,٠٠٠ (١٩٩٥م)
٢٠	اليمن	صنعاء	١,٣٠٣,٠٠٠

المصدر : World Almanac& Book of Facts,(2001), Several Pages.

وللوقوف على التركيب النوعي على مستوى دول الوطن العربي يمكن الرجوع إلى الجدول (٢ـ٩). وبنظرة إلى الجدول يتبين لنا ما يلي :

١ـ فيما عدا حالتي لبنان (٩٤ , ٠٪) وموريتانيا (٩٨ , ٠٪) فعدد الذكور أكبر من عدد الاناث في بقية الدول العربية. يمكن أن يعزى انخفاض النسبة في لبنان إلى ما تعرضت له من حرب أهلية طويلة (١٩٧٥ـ١٩٩٠م)، وإلى هجرة اللبنانيين الانتقائية (رجال غالباً) الراسخة الجذور والتي ظل اللبنانيون يمارسونها منذ القرن التاسع عشر الميلادي. موريتانيا يبدو وضعها مثيراً للتساؤل إذ أنه مع انتشار تعدد الزوجات وارتفاع الولادات كان المتوقع للنسبة أن تكون أكثر من واحد!! وقد يُعلل الوضع بارتفاع معدلي الوفيات الخام، ووفيات الرضع.

النسب الأعلى سجلتها قطر والإمارات والكويت، وعمان، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وكلها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. السبب عائدٌ إلى وجود أعداد كبيرة من العمالة (ذكور غالباً) المهاجرة إلى هذه الدول طلباً للعمل. بقية الدول العربية تراوحت النسب فيها بين (١٪) للمغرب، و(١ , ١٪) للأردن. نستطيع أن نسمي هذا توازناً نوعياً للسكان. ويفترض نظرياً على الأقل أنه ومنظومة عوامل أخرى أن يسهم في الاستقرار الاجتماعي والأمني إلى غير ذلك. إن غياب التوازن في نسبة النوع في دول مجلس التعاون من شأنه أن يتولد عنه إنعكاسات سلبية قد تطفو إلى السطح ما لم يستمر الرخاء الاقتصادي والانضباط الأمني الذي كان ولا يزال سائداً في هذه الدول إلى حد كبير.

الجدول رقم (٢ـ٩) : التركيب النوعي لسكان الدول العربية (نسبة الذكور للاناث عام ٢٠٠٠م)

الدولة	عدد الذكور مقابل الأنثى الواحدة ٢٠٠٠م	الدولة	عدد الذكور مقابل الأنثى الواحدة ٢٠٠٠م
الأردن	١,١	الامارات	١,٥١
البحرين	١,٣	تونس	١,٠٢
الجزائر	١,٠٢	جيبوتي	١,٠٧
السعودية	١,٢٤	السودان	١,٠٣
سوريا	١,٠٥	الصومال	١,٠١
العراق	١,٠٢	عمان	١,٣١
قطر	١,٩٣	الكويت	١,٥
لبنان	٠,٩٤	ليبيا	١,٠٦
مصر	١,٠٢	المغرب	١,٠٠
موريتانيا	٠,٩٨	اليمن	١,٠٤

المصدر : CIA,2001, World Facts,Washington D.C. Several Pages .

٢ .١٢ : التركيب العمري للسكان :

أشار تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠١م إلى أن متوسط العمر للمواطن العربي كان عام ١٩٩٩م (٦٦,٧ سنة) (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١، ص ١٤٤). ويعد هذا قفزة كبيرة من متوسط عمر بلغ (٥٦ سنة) عام ١٩٨٠م (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ص ١٥٥).

وبنظرة إلى الجدول (٢-١٠) نتبين أن متوسط الأعمار عام ٢٠٠٠م تراوح بين ٧٦سنة في الكويت، و٤٦سنة في الصومال. وكان العمر المتوسط في الكويت عام ١٩٨٠م (٧١ سنة) أي زيادة خمس سنوات في عشرين سنة، وهو ما يبدو أقل من المتوقع بالنظر لطول الفترة، ولما طرأ من تحسن في كافة المتغيرات ذات الصلة برفع متوسط الأعمار. ومن أسف فليس تحت أيدينا بيانات عن متوسط الأعمار في الصومال عام ١٩٨٠م، ولكننا نجزم أنه كان أكثر من ٤٦ سنة ذلك أن ظروف الأمن والاستقرار فيها، أي عام ١٩٨٠م كانت أفضل وبقرينة أن الدول العربية التي كانت لها ظروف مقاربة مثل موريتانيا، واليمن، والسودان كانت متوسطات الأعمار فيها فوق ٤٦ سنة آنئذ. وإذا كانت الكويت قد سجلت تقدماً في متوسط الأعمار قدره خمس سنوات خلال عشرين عاما (١٩٨٠م-٢٠٠٠م)، فإن دولاً أخرى قد سجلت تقدماً أكبر بما يشبه القفزة (١٥ سنة لليبيا، و١٤ سنة لعمان، و١٢ سنة لتونس، و١١ سنة للجزائر). ومن جهة أخرى فيلاحظ أن أعمار النساء في معظم الدول العربية تزيد على أعمار الرجال (CIA, 2001 2001, & Europa).

ويبدو أن هذا النسق مضطرد في كثير من أنحاء العالم أي أن النساء أطول أعماراً من الرجال لربما لقلة مكابدتهن للأعمال التي تستنزف قوة

عضلية زائدة، ولعدم اشتراكهن في الحروب والمواجهات كما أن تعرضهن للمخاطر والكوارث الطبيعية أقل.

أما من حيث التصنيف الفئوى للأعمار والوثيق الصلة بالقوى العاملة بين السكان فيمكن أن نلقي نظرة على الجدول (٣-١٠).

وبتحليل الجدول نلاحظ ما يلي :

١- ارتفاع متوسط الأعمار خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠م في جميع الدول العربية التي توافرت عنها بيانات.

٢- وفقاً للجدول فإن متوسط الأعمار للدول العربية هو نحو ٦ سنة حسب مصادر معلومات الجدول.

٣- باعتبار بيانات السنة السابقة ١٩٩٩م، التي أوردها تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠١، ص ص ١٤١-١٤٤). فإن متوسط الأعمار في الدول العربية هو (٤ , ٦٦) سنة وهو ما يقل بـ(٤ , ٠) سنة عن متوسط الأعمار للعالم ولكنه يزيد على المتوسط للدول النامية بـ(٩ , ١) سنة، كما يفوق متوسط الأعمار في أقل البلدان نمواً بـ(٧ , ١٤) سنة.

٤- أعمار النساء في جميع الدول العربية تزيد على متوسط أعمار الرجال (الجدول٢-١٠).

٥- يمكن تصنيف الدول العربية على أساس متوسط الأعمار لعام ٢٠٠٠م إلى ثلاث مجموعات وفقاً لنظام الأمم المتحدة: (٣ , ٧٧ سنة) فما فوق كمؤشر لتنمية بشرية مرتفعة و(٨ , ٦٦-٣ , ٧٧ سنة) تنمية بشرية متوسطة، أو بصيغة أخرى.

- (٦٩-٧٧ سنة) تنمية بشرية مرتفعة.
- (٥٢-٦٩ سنة) تنمية بشرية متوسطة.
- (٥٢ سنة فأقل) تنمية بشرية منخفضة.

الجدول (٢ـ١٠) :متوسط الأعمار في سنتي ١٩٨٠ و٢٠٠٠م

الدولــة	متوسط العمـــر		الدولــة	متوسط العمـــر	
	١٩٨٠م	٢٠٠٠م		١٩٨٠م	٢٠٠٠م
الأردن	-	٧٧	الامارات	٦٨	٧٤
البحرين	-	٧٣	تونس	٦٢	٧٤
الجزائر	٥٩	٧٠	جيبوتي	-	٥١
السعودية	٦١	٦٨	السودان	٤٨	٥٧
سوريا	٦٢	٦٩	الصومال	-	٤٦
العراق	٦٢	٦٤	عمان	٥٨	٧٢
قطر	-	٧٢	الكويت	٧١	٧٦
لبنان	٦٥	٧١	ليبيا	٦٠	٧٥
مصر	٥٦	٦٣	المغرب	٥٨	٦٩
موريتانيا	٤٧	٥١	اليمن	٤٩	٥٨

الكسور مجبورة لأقرب عدد صحيح .

المصدر : CIA, (2001) Worl Facts, 2000, Washington, D.C. Several Pages .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربة وآخرون (٢٠٠٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ص ٢٥٥

ـ هنالك ارتباط وثيق بين متوسطات الأعمار وعدة متغيرات منها متوسط دخل الفرد، والمستوى التعليمي والأوضاع الصحية والاستقرار.

ومهما يكن من أمر فإن متوسط الأعمار في الوطن العربي يقل عن نظيره العالمي بـ(٣,٠) سنة، كما يقل عن متوسط الأعمار في بعض البلدان المصنعة بيد أنه يتفوق على متوسط الأعمار في أغلب الأقاليم الإفريقية وأقاليم أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا وشرقي أوروبا (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١م، ص ١٤٤).

في عام ١٩٧٥م كان (٤٢٪) من سكان الدول العربية في الفئة العمرية ١٥ سنة فأقل، وفي عام ٢٠٠٠م ارتفعت نسبة الفئة ذاتها كما ارتفعت نسبة من هم فوق الـ(٦٥)سنة (جدول ٢ـ٢٢).

ومعلوم أن هاتين الفئتين هما ممن لا يمارسون عملاً، وأن أغلبهم داخلٌ في دائرة الإعالة. المهم هو ما طرأ على الفئة التي في سن العمل (١٥ـ٦٥ سنة). صحيح أن بعض الجهات ترى أن سن العمل تنتهي في عمر يقل عن (٥٩) سنة أو ٦٠ سنة إلا أن تنامي هذه الفئة وإن كان بقدر محدود يبشر بتحول في تركيب الأعمار قد تكون له إنعكاساته على سوق العمل الحقيقي أو الافتراضي.

وكان تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م، قد أشار إلى أن نسبة من تزيد أعمارهم على ١٥ سنة عام ١٩٩٩م قد وصلت إلى (٩,٦١٪). وهي تقل بـ(٩,٧) عن نظيرتها على مستوى العالم، وإن كانت أكبر من النسب المناظرة في بعض أقاليم العالم الرئيسة (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١).

٢ .١٣ : الأوضاع التعليمية :

في عام ١٩٩٩م كان (٣ , ٦١٪) من سكان الوطن العربي البالغين (١٥ عاماً فأكثر) يعرفون القراءة والكتابة، كما أن نسبة القيد الإجمالية في التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي معاً قد وصلت إلى (٦٥٪) من جملة الأفراد المفترض فيهم أنهم في المراحل التعليمية آنفة الذكر (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١، ص ١٤١).

وفي العام ١٩٩٧م وصلت نسبة المسجلين والمسجلات في التعليم الابتدائي ممن هم في الفئة العمرية الملائمة لتلك المرحلة إلى (٩٠٪ و٨٣٪) على التوالي (2001 World Development Indicators,).

وتعد هذه النسبة جيدة قياساً بأقاليم رئيسة أخرى في العالم، وما كان لها أن تتم إلا بالجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية بهدف تحسين معدلات القيد ونوعية التعليم وتجسدت في البرامج الشاملة للتعليم المجاني التي تم اعتمادها وفي المبالغ الكبيرة المخصصة للانفاق على التعليم إذ تقدر نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٥ , ٨٪) في السعودية، و(٧ , ٧٪) في تونس، و(٧٪) في اليمن، و(٩ , ٦٪) في سوريا، و(٨ , ٦٪) في الأردن، وتتراوح في باقي الدول بين (٠٩ , ٠٪) في السودان و(١ , ٥٪) في الجزائر وموريتانيا (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ٢٦).

وعلى كلٍ فقد تأرجح الإنفاق على التعليم بين النقص والزيادة سواء كان ذلك نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو مجموع الإنفاق الحكومي وذلك خلال فترتين (١٩٨٥/ ١٩٨٧م-١٩٩٥/ ١٩٩٧م) (جدول ٢-١١).

جدول (٢ـ١١) الإنفاق العام على التعليم في بعض الدول العربية

الدولة	نسبة مئوية من الناتج الوطني		كنسبة مئوية من مجموع الانفاق الحكومي	
	١٩٨٧ـ٨٥	١٩٩٧ـ٩٥	١٩٨٧ـ٨٥	١٩٩٧ـ٩٥
السعودية	٧,٤	٧,٥	١٣,٦	٢٢,٨
		٧,٧	١٤,٨	١٩,٩
تونس	٦,٢			
اليمن	-	٧	-	٢١,٦
سوريا				
الأردن	٦,٨	٧,٩+	١٥,٨	١٩,٨
السودان	-	١,٤	-	-
الجزائر	٩,٨	٥,١ـ	٢٧,٨	١٦,٤
موريتانيا	-	-	٩,٩	-
الإمارات	٢,١	١,٧ـ	١٣,٢	٢٠,٣

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ٢٠٠١، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ص ص ١٧١ـ١٧٣ .

صحيح أن بيانات الجدول غير مكتملة وأنها لتسع دول عربية فقط إلا أنها كافية لتمثيل كافة الدول العربية .

وإذا أخذنا الجدول بشقيه نلاحظ أن هناك تفاوتاً من حيث اتجاه الانفاق زيادة ونقصاً. السعودية وتونس والأردن زادت نسبة الانفاق فيها على التعليم خلال الفترة الثانية خلافاً للجزائر التي تراجعت فيها تلك النسبة مثلاً. وأظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة تراجعاً في نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة في نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الانفاق الحكومي.

أما نسبة التعليم في الوطن العربي لعام ٢٠٠٠، فخير ما يعين على تناولها الجدول (٢ـ١٢). وفقاً للجدول جاء ترتيب الدول العربية من حيث نسبة التعليم كما يلي :

١ـ الأردن. ٢ـ لبنان. ٣ـ البحرين. ٤ـ عُمان. ٥ـ قطر و الكويت و الإمارات ٦ـ ليبيا. ٧ـ سوريا. ٨ـ تونس. ٩ـ السعودية. ١٠ـ الجزائر. ١١ـ العراق. ١٢ـ مصر. ١٣ـ جيبوتي والسودان. ١٤ـ المغرب. ١٥ـ موريتانيا واليمن.

ويمكن تصنيف هذه الدول إلى خمس مجموعات (الجدول ٢ـ١٢).

المجموعة الأولى (أقل من ٥٠٪) : تضم كل من موريتانيا، والمغرب، والسودان.

المجموعة الثانية (٥٠ـ٦٠٪) : ويدخل فيها كل من مصر، والعراق.

المجموعة الثالثة (٦١ـ٧٠٪): ويندرج تحتها الجزائر، وتونس، والمملكة العربية السعودية

المجموعة الرابعة (٧١ـ٨٠٪) : وتشمل الكويت، وقطر، والإمارات، وعمان، وسوريا، وليبيا.

المجموعة الخامسة (أكثر من ٨٠٪) : وتضم الأردن والبحرين ولبنان.

جدول (٢ـ١٢) نسبة التعليم في الدول العربية (١٩٩٩)

الدول	نسبة التعليم ١٩٩٩م (٪)	الدول	نسبة التعليم ١٩٩٩م (٪)
الأردن	٨٧	الامارات	٧٩
البحرين	٨٥	تونس	٦٧
الجزائر	٦٢	جيبوتي	٤٦
السعودية	٦٣	السودان	٤٦
سوريا	٧١	الصومال	-
العراق	٥٨	عمان	٨٠
قطر	٧٩	الكويت	٧٩
لبنان	٨٦	ليبيا	٧٦
مصر	٥١	المغرب	٤٤
موريتانيا	٣٨	اليمن	٣٨

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث والبيانات من :

1- CIA, (2000), World Facts, Washington D.C.

2- World Almanac and Book of Facts, 2000, New York.

ملحوظة : الكسور مجبورة لأقرب عدد صحيح .

٢ـ ١٤ : الحالة الصحية :

النظرة الشاملة للحالة الصحية للسكان تتطلب الوقوف على مدى سلامة البيئة وملاءمتها لعيش الإنسان. ولما كان هذا الجانب قد تعرض له الفصل الخامس من فصول هذا الكتاب فلا ضرورة لتكراره هنا ويمكن الاكتفاء بمؤشر واحد للدلالة على مدى سلامة البيئة ألا وهو انبعاثات ثاني أكسيد الكربونً في عدد من الدول العربية خلال العام ١٩٩٨م (جدول ٢ـ١٣). وسوف نعالج الحالة الصحية للسكان من خلال المؤشرات التالية :

١ـ مياه الشرب الآمنة.

٢ـ الصرف الصحي الملائم.

٣ـ الخدمات الصحية.

٤ـ العاملون في المهن الطبية.

٥ـ أهم المؤشرات الديموجرافية على الحالة الصحية.

٦ـ مرض نقص المناعة المتكسب (AIDS).

٢ . ١٤ . ١ : مياه الشرب الآمنة :

لا يزيد نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه على (١٠٠٠م٣) سنوياً وهو ما يقل بـ(٦٠٠٠م٣) عن نصيب الفرد من المياه على مستوى العالم. الفرق كبير جداً، بل وأن نصيب الفرد العربي مرشح للتناقص ليصل إلى (٤٦٠م٣) فقط بحلول العام ٢٠٢٥م وفقاً لتقديرات موثوق بها. وهو دون مستوى الفقر المائي الخطير ومن شأنه إعاقة حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيما إذا استمرت معدلات النمو السكاني بوتيرتها الحالية.

الجدول (٢ـ١٣) : انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد بالطن المتري (١٩٩٦م)

الدولة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	الدولة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
الأردن	غ. م	الامارات	٣٣,٣
البحرين	١٧,٧	تونس	١,٨
الجزائر	٣,٣	جيبوتي	٠,٦
السعودية	١٣,٨	السودان	١,٠
سوريا	٣,١	الصومال	صفر
العراق	٤,٤	عمان	٧,٠
قطر	٤٢,٠	الكويت	غ. م.
لبنان	٣,٥	ليبيا	٨,٠
مصر	١,٧	المغرب	١,٠
موريتانيا	١,٢	اليمن	غ. م.

المصدر : World Bank, (2000), World Bank Atlas 2000, pp. 3-35.

ملحوظة : الكسور مجبورة لأقرب كسر عشري.

وعلى كُل فإن الاستعمالات المنزلية للمياه في كافة الدول العربية بما في ذلك مياه الشرب لا تتعدى (٨٪) أي (٨ , ١٤ مليار م٣) من جملة (٧ , ١٩٥ مليار م٣) متاحة في الوقت الحاضر (١٩٩٨). ومهما يكن من أمر فإن هناك (٢٦٪) من سكان الدول العربية لا يحصلون على كفايتهم من مياه الشرب (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١م، ص ٨٩).

ويبين الجدول (٢-١٤) أن (١٠٠٪) من البحرينيين يحصلون على مياه شرب آمنة وأدنى النسب هي في الصومال حيث لا يصل إلا (٣٠٪) من السكان إلى مصادر مياه آمنة. دول مجلس التعاون الخليجي يسجل بعضها نسباً عالية (أكثر من ٩٠٪ في الإمارات والسعودية مثلاً، بالرغم من شح موارد المياه في هذه الدول. ودول مثل السودان (٦٠٪) ومصر (٧٩٪) تثير أكثر من سؤال بالنظر إلى توفر موارد مياه الشرب فيها (نهر النيل وروافده والموارد الجوفية ومياه الأمطار).

والإشكال هنا ليس في مقادير المياه المستهلكة ولكن في نوعيتها. على سبيل المثال المملكة العربية السعودية بوصفها الدولة الأولى في العالم من حيث تحلية مياه البحر (٢٥ محطة تحلية)، (وزارة التعليم العالي، ١٩٩٩)ما كان لها أن تحظى بمياه شرب صحية آمنة لولا التحلية التي هي مرتبطة بالقدرة المالية على الانفاق عليها وعلى إنشاء شبكات أنابيب بأطوال كبيرة (٤٠٠كم من الدمام على ساحل الخليج العربي إلى الرياض مثلا) وعلى توفير الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل محطات التحلية.

وهكذا ينبغي أن ننظر إلى مياه الشرب الأمنة بوجهيها الكمي والنوعي، فالمياه بعضها طبيعي وبعضها يستمد من مصادر مع التحسين. وقد أشار (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ص ١٥٨) إلى المملكة العربية

جدول (٢ـ١٤) بعض المؤشرات الصحية في الدو ل العربية (٩٠ـ١٩٩٨)

الدول	مياه الشرب	الصرف الصحي الآمنة٪	الخدمات الصحية ٪ الملائم ٪
الأردن	٩٤	٥٢	٩٧
الامارات	٩٨	٩٥	٩٨
البحرين	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تونس	٩٨	٨٠	-
الجزائر	٧٨	٩١	٩٨
جيبوتي	-	-	-
السعودية	٩٥	٨٦	٩٧
السودان	٦٠	٢٢	٧٠
سوريا	٨٥	٨٣	٩٠
الصومال	٣١	١٢	-
العراق	٧٨	٧٠	٩٣
عمان	٨٢	٧٨	٩٦
قطر	-	-	-
الكويت	-	-	-
لبنان	٩٤	٦٣	٩٥
ليبيا	٩٧	٩٨	٩٥
مصر	٧٩	٣٢	٩٩
المغرب	٥٥	٤١	٧٠
موريتانيا	١٩	٣٣	٦١
اليمن	٦١	١٧	٣٨

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠٠، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ٤٥٦.

السعودية، ومصر، والمغرب، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا بوصفها دولاً عربية استفادت من مياه محسنة بنسب متفاوتة تراوحت بين (٣٧٪) كحد أدنى لموريتانيا و(١٠٠٪) لجيبوتي. باستثناء موريتانيا، واليمن، والصومال، والسودان فإن سكان معظم الدول العربية الأُخرى يحصلون على مياه شربٍ آمنة بنسب تتخطى (٧٠٪) (الجدول ٢ـ١٤).

أما من حيث مقادير المياه المتوافرة للفرد الواحد عام ١٩٩٨م بالامتار المكعبة فيرصدها الجدول (٢ـ١٥). ترتيب الدول العربية حسب أرقام الجدول كما يلي: السودان، موريتانيا، العراق، سوريا، الصومال، لبنان، المغرب، مصر، الجزائر، جيبوتي، عمان، اليمن، الأردن، ليبيا، السعودية، الامارات، قطر، والكويت. واضحٌ أن الفروق كبيرة: في السودان يتوفر للفرد الواحد ما يعادل ما يتوفر للفرد في الكويت بـ٤٩٣ ضعفاً. التوزيع غير متوازن إذن وله انعكاساته السلبية على الحالة الصحية للسكان ومن جهةٍ أُخرى فإن دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية تدفع أموالاً طائلة لتوفير المياه للمواطنين والمقيمين مع دعم أسعارها حتى يصبح في مقدور الجميع الوصول إليها. جدير بالذكر أن التوجه العربي العام يميل إلى خصصة مثل هذه المرافق.

ولما كانت المياه، مياه الشرب وثيقة الصلة بالأحوال المناخية للوطن العربي (٦٨٪ من أراضي الوطن العربي صحاري) (شربل، ١٩٩٨م). فلا غرابة أن الدول العربية التي تشغل الصحراء فيها مساحات شاسعة تقل فيها مقادير المياه المتاحة للسكان: ليبيا (١٥١)، الأردن (١٩٨)، السعودية (١١٦)، قطر (٤٢)، الامارات (٧٣)، (جدول ٢ـ١٥). هذا وفي الجدول (٢ـ١٦) توضيح لاستهلاك المياه السنوي من مقادير المياه المتاحة خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٨م

جدول (٢ـ١٥) مقادير المياه المتوافرة للفرد الواحد في عام ١٩٩٨م بالأمتار المكعبة

الدول	مقادير المياه
الأردن	١٩٨
الامارات	٧٣
البحرين	غ. م.
تونس	٤٣٩
الجزائر	٤٨٧
جيبوتي	٤٧٢
السعودية	١١٦
السودان	٥,٤٣٣
سوريا	٢٩٢٦
الصومال	١,٧٣٠
العراق	٣,٤٥١
عمان	٤٣٩
قطر	٤٢
الكويت	١١
لبنان	١١٤٠
ليبيا	١٥١
مصر	٩٤٩
المغرب	١٠٨٠
موريتانيا	٤٥٠٨
اليمن	٢٤٥

المصدر : World Bank, (2000), World Bank Atlas, 2000, pp. 34-35.

جدول (٢ـ ١٦) الاستهلاك السنوي للمياه من مقادير المياه المتاحة خلال الفترة ١٩٨٠ـ ١٩٩٨م (٪)

الدولة	النسبة ٪	الدولة	النسبة ٪
الأردن	٥١,١	الامارات	١٠٥٥
البحرين	غ.م	تونس	٦٩
الجزائر	٤٠,٢	جيبوتي	٣,٣
السعودية	٧٠٨,٣	السودان	١١,٦
سوريا	٣٢,٢	الصومال	٥,٢
العراق	٥٦,٨	عمان	١٢٣,٢
فلسطين	غ.م	قطر	غ.م
جزر القمر	غ.م	الكويت	٢,٧٠٠
لبنان	٢٦,٩	ليبيا	٤٨٦,٣
مصر	٩٤,٥	المغرب	٣٦
موريتانيا	٣٠	اليمن	٢٥٤

المصدر : World Bank, (2000), World Bank Atlas 2000, pp. 34-35.

٢ . ١٤ . ٢: الصرف الصحي الملائم :

خلال الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٨م تمتع (١٢٪) فقط من الصوماليين بصرف صحي ملائم وإبان الفترة ذاتها كان جميع سكان البحرين يحصلون على الخدمة ذاتها، مع مثل هذا الفارق الكبير يتكشف لنا بوضوح التفاوت الكبير بين دول الوطن العربي في خدمات التصحاح (الصرف الصحي ومياه الشرب الآمنة).

والناحية الصحية لا تشكل إلا جانباً واحداً من الواقع التنموي لكنها تعطي مؤشرات قوية على الوضع برمته. إن عملاً كبيراً يجب أن يتم حتى يحدث التقارب المنشود والوحدة التنموية الشاملة لوطننا العربي الكبير. دول مهمة وذات ثقل سكاني كبير مثل مصر والسودان اللتين يتوطنها نحو ثلث العرب (أكثر من ١٠٠ مليون نسمة تقريباً) تتمتعان بصرف صحي دائم لا يتعدى (٣٢٪) في حالة مصرو(٢٢٪) في حالة السودان. أغلبية السكان لا تطالهم هذه الخدمة المهمة لصحة الإنسان، وذات الأمر يصدق على موريتانيا، واليمن وإلى حد ما المغرب. بقية الدول تتراوح نسبها بين (٥٢٪ و ١٠٠٪). هذا ما كان عليه الحال إبان الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٨م. وبحلول العام ٢٠٠٠م كان (٦٢٪) من سكان الوطن العربي مشمولين بخدمات الصرف الصحي بواقع (٨٤٪) من سكان الحضر و(٣٥٪) من سكان الريف. وعلى كُلٍ فالتفاوت كبير على مستوى دول الوطن العربي حضرها وريفها حتى أن نسبة السكان المشمولين بالخدمات الصحية في المناطق الحضرية في بعض الدول العربية قد تصل إلى ثلاثة أضعاف تلك النسبة الموجودة في المناطق الريفية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ٨٧).

أما من حيث معالجة مياه الصرف الصحي فقد حققت الدول العربية تقدماً ملحوظاً في هذا الصدد (جدول ٢ـ١٧) . وعلى الرغم من أن البيانات لم تتوافر لكل الدول العربية، والتباين الكبيرفي قدرة كل محطة وأخرى ليس موضحاً إلا أن في مقدار مياه الصرف المعالجة يومياً من الدلالة ما يكفي لتبيان ما تم في هذا الصدد. وهناك دول عربية تعتمد أسلوباً لا مركزياً بتوظيف عشرات المحطات ذات الطاقة المحدودة ـ طاقة المعالجة ـ ولنا مثل في مسقط حيث تعتمد معالجة مياه الصرف الصحي على (١٠٦) محطات تتراوح طاقتها اليومية بين (٨ و١٢) ألف قدم٣ قياساً إلى محطة واحدة في البحرين تعالج (٢٠٠ , ٠٠٠) متر٣ في اليوم (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠١، ص ٨٨). ويستتبع المعالجة عادةً الاستفادة من مياه الصرف الصحي في أغراضٍ زراعية حتى أن الأمم المتحدة قدرت ما أُعيد استخدامه من مياه الصرف الصحي في المدن العربية عام ٢٠٠٠م بـ(٤) مليارات م٣ من المياه (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١، ص ٨٩).

٢ .١٤ .٣ : الخدمات الصحية :

ارتفعت نسبة الانفاق على قطاع الصحة سواءً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أو للانفاق الجاري كما ارتفعت المؤشرات الصحية في الدول العربية خلال السنوات السابقة. ويلاحظ ارتفاع نسبة تغطية الخدمات الصحية في المناطق الحضرية وفي بعض المناطق الريفية إلا أن الخدمات الصحية في الريف عامة لا تزال غير متاحة بشكل كافٍ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ٣٠). وفي الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٨م) كانت نسبة السكان المشمولين بخدمات صحية في ١٤ دولة عربية قد تجاوزت (٩٠٪) بل وصلت النسبة إلى (١٠٠٪) في كل من البحرين والكويت.

جدول (٢ـ١٧) محطات معالجة مياه الصرف الصحي في بعض الدول العربية والمياه المعالجة

الدول	عدد المحطات	مياه الصرف الصحي المعالجة من قبل المحطات بالأمتار المكعبة	السنة
البحرين	١	١٢٠,٠٠٠	١٩٩٨
الكويت	٣	٤٠٠,٠٠٠	١٩٩٨
الأردن	١٦	٢٠٠,٠٠٠	١٩٩٨
اليمن	١	٥٠,٠٠٠	٢٠٠٠
السعودية	٣	٢٢٥٠,٠٠٠	٢٠٠٠
قطـر	١٥	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠١)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ٨٨.

بقية الدول العربية كانت النسب فيها دون ذلك (الجدول ٢ـ١٤ عمود ٣). إنها نسب مشجعة، بيد أنها لا تشير إلى نوعية الخدمات الصحية المتوافرة. وهذا محك أساسي، قد توجد الخدمة الصحية ولكنها قد تكون من نوع متدنٍ إلى حد كبير.

صحيح أن البيانات الواردة في الجدول غير مكتملة لبعض الدول، وأن بعضها قديم إلا أنها في مجملها تعطي صورة جيدة للحالة الصحية في المنطقة العربية.

وإذا كانت الصورة التي يمكن استخلاصها من الأرقام المبينة في الجدول تعكس قدراً من التشاؤم عن الأمن الصحي في عدد من الدول العربية الفقيرة والأقل نمواً، فإن نسب من استطاعوا الاستفادة من الخدمات الصحية إبان الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٨م تفتح الباب لقدرٍ من التفاؤل.

هذا على وجه الإجمال بيد أن صورة أفضل عن الواقع الصحي يمكن الوصول إليها من خلال التعرف إلى أعداد المستشفيات والأسرة والوحدات العلاجية الأخرى. صحيح إن البيانات التي تحت أيدينا ليست كاملة كما أن بعضها قديم إلا أنهاكفيلة بعكس صورة مقبولة للحالة الصحية (جدول ٢ـ١٨ الأعمدة، ٤, ٥, ٦, ٨, ٩).

نظرة إلى الجدول (٢ـ١٨) تكشف أن مصر هي الدولة الأولى في عدد المستشفيات، وهو أمر متوقع بناء على عدد السكان الكبير والامكانات البشرية (عدد وتنوع المهن الطبية الأساسية والمساندة). فضلاً عن القدرة الاقتصادية النسبية سواء لجهة إنشاء المستشفيات أو تشغيلها.

أقل الاعداد كانت في جيبوتي (مستشفيان حتى ١٩٩٣م)، وقطر (أربعة مستشفيات حتى ١٩٩٥م)، وعلى الرغم من يقيننا أن الصورة لربما

جدول (٢ ـ ١٨) بعض المتغيرات الصحية للدول العربية (سنوات مختلفة)

الدولة	الأطباء (١)	أطباء الاسنان(١)	الصيادلة (١)	المستشفيات(١)	الأسرة (١)	المراكز الصحية(١)	عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة ١٩٩٠-٩٨ (٢)	السكان لكل سرير ٩٠-٩٨م	بيانـات أخـــرى
الأردن	٧٣٢٢(٩٦)	٢,١٨٠(٩٤)	٤٣٠٤(٩٤)	٦٣	٦,٨٠٠(٩٥)	–	١٧٠	٥٥٦	
الأمارات	٤٠٩٥(٩٦)	٥٦٣(٩٦)	–	٣٦(٩٦)	٤٣٤٤(٩٦)	١٢٨(٩٦)	٧٨	١٢١	٨,٥٠٦ ممرضة ، هناك مؤسسات علاجية خاصة من بينها (٥٢) مستوصفاً خاصاً
البحرين	–	–	–	–	–	–	–	٣٥١	
تونس	٥٣٤٤(٩٤)	–	١,٦٨٥	١٦٣(٩٦)	–	–	٧٠	٥٨٨	١٢١٩٥ ممرضة (٩٤)
الجزائر	٢٥,٧٩٦	٧,٧٦٣	٣,٤٢٥	٢٨٤(٩٠)	٦٠,١٢٤	١,٣٠٩	٨٠	٤٧٦	هناك ٤٧٥ عيادة ولادة و١٠ مستوصف و٣٣٤٤ مركز عناية صحية
جيبوتي	٩٧	١٠	١٤(٨٩)	٢(٩٣)	–	٦(٩٣)	–	–	٢١ صيدلية
السعودية	٣٠,٦٠١(٩٩)	–	–	–	–	١,٧٥٦(٩٩)	١٧٠	٤٣٥	٦٧,٢٤١ ممرضة و٧٠٦ صيدلية خاصة
السودان	٢٦٠٠(٩٤)	٨٠٢٥(٩٥)	٥٩١٩(٩٥)	–	–	–	١٠	٩٠٩	
سوريا	١٥٣٩١(٩٥)	–	–	٢٧٤(٩٥)	١٧,٦٢٣(٩٥)	–	١٣٤	٨٣٢	٢٣,١٥١ ممرضين وممرضات ، ٦٠٦٣ قابلة و٧٩٥ مركز صحي
الصومال	٣٥٨(٨٦)	٢(٨٦)	١١٣(٨٦)	٨٨(٨٦)	–	–	–	١٨٣٤	ممرضة و ٣٦ قابلة
العراق	٨,٧٨٧(٩٣)	١٦٥٦(٩٣)	١٥٦١(٩٣)	١٨٥(٩٣)	–	–	٦٠	٦٦٧	١٣,٢٠٦ ممرضة(٩١)
عمان	٤,١٤٣(٩٩)	٢٣٧(٩٩)	٣٩٥(٩٩)	٤٧(٩٨)	٤٤٤٣(٩٨)	١١٧(٩٨)	١٣٠	٤٤٥	يوجد ٧,٥٢٥ ممرض وممرضة
قطر	٧١٥(٩٥)	٨٨(٩٥)	١٨٧	٤(٩٥)	–	–	–	–	١٨٣٤ ممرضة، الارقام تعبر عن العاملين في الحكومة
الكويت	٢٩٣٨(٩٥)	٤٣٧(٩٥)	–	١٦(٩٥)	٤٤٢٥(٩٥)	–	١٩٠	٣٥٧	يوجد ٨,٣٣٧ ممرضة و١٩ قابلة و ٧٠ وحدة علاجية
لبنان	٦٩٨٧(٩٥)	٣,١٠٠(٩٥)	٢٣٦٩	١٥٣(٥٩)	–	–	٢٨٠	٣٧٠	٣٥٠٠ ممرضة
ليبيا	٤٧٤٩(٩٠)	٦٨٦(٩٠)	–	–	–	–	١٣٠	٢٣٣	١٣٨٤٩ ممرضة
مصر	١٢٦,٠٠٠(٩٦)	١٥,١٥٠(٩٢)	٣٤,٧٠٠(٩٢)	٣٣٠	١١٣,٠٢٠	–	٢١٠	٥٠٠	٩٨,٥٠٠ شخص يعملون في مهن طبية متنوعة و٦٠٠٢ وحدة علاجية (٩٤)
المغرب	٨٨٧٨(٩٤)	١٢٠٤(٩٤)	٢٤٧٠(٩٤)	–	–	–	٥٠	١,٠٠٠	
موريتانيا	٢٠٠(٩٤)	–	–	–	–	–	١٢	١,٤٢٠	
اليمن	٣٢٢٠(٩٥)	١٦٧(٩٤)	٢٩٥	٨١(٩٤)	–	–	٢١	١,٦٠٧	٣٨٥ قابلة

المصدر : The Statesman's Yearbook (2002), Turner ,B.(Editor) Londan. Several Pages

(٢) جامعة الدول العربية وآخرون ٢٠٠٠، ص ٤٥٦

اختلفت كثيراً الآن بيد أن أعداد السكان في كلتا الدولتين ـ وقتها ـ لا تتطلب أكثر من ذلك. وورود قطر هنا يثير سؤلاً مشروعاً حول مدى كفاية العدد المجرد للمستشفيات كمؤشر أو علامة دالة على مستوى الأمن الصحي.

هنا لابد من دخول نوع المستشفى وتصنيفه حسب تنوع الخدمات المقدمة ونوعيتها (جودتها). إذن نخلص إلى أن أعداد المستشفيات وحدها ليست كفيلة بنقل صورة حقيقية لواقع الأمن الصحي في دولة ما أو منطقة إلا أنه يصعب الوصول إلى معلومات مفصلة حول ذلك في كافة الدول العربية. وينسحب الأمر ذاته على عدد الأسرة وما يقابل كل سرير من السكان في سنة أو فترة زمنية محددة. فضلاً عن أعداد الوحدات الصحية الأخرى (الجدول ٢ـ١٨).

٢ .١٤ .٤: أعداد العاملين في المهن الطبية الأساسية والمساندة

يندرج تحت هذه الفئة الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والممرضين والممرضات والقابلات وسواهم ممن له صلة بهذا النوع من النشاط الإنساني (جدول ٢ـ١٨، الأعمدة ١ , ٢ , ٣ , ٧ , ٩). وأعداد هذه الفئة ونوعية تخصصاتها تعد مؤشراً قوياً على الحالة الصحية وعلى مستوى الأمن الصحي في المنطقة العربية والدول المكونة لها. وقد يكون في الأعداد المطلقة للأطباء مؤشراً على مستوى الأمن الصحي لدولة ما، إلا أن تلك الدلالة تكتسب بعداً أكبر فيما لو ربطنا بينها وبين متوسط داخل الفرد إلى غير ذلك من معطيات أساسية على مستوى الوطن العربي ودوله (جدول ٢ـ١٩ وجدول ٢ـ١٢). وبتحليل الجدول (٢ـ١٨) نلحظ أن أكثر الأطباء في مصر (١٢٦ , ٠٠٠) تليها المملكة العربية السعودية (٦٠١ , ٣٠) وأقل عدد لهم في جيبوتي (٩٧). هنالك طبيب واحد لكل (٧ , ٠٠٠) سعودي، وطبيب

جدول (٢ـ ١٩) متوسط دخل الفرد عام ١٩٩٩م

الدول	متوسط دخل الفـــرد بالدولار الأمريكي ١٩٩٩م	الدول	متوسط دخل الفـــرد بالدولار الأمريكي ١٩٩٩م
الأردن	٣,٥٠٠	الامارات	١٧,٧٠٠
البحرين	١٣,٧٠٠	تونس	٥,٢٠٠
الجزائر	٤,٧٠٠	جيبوتي	١,٢٠٠
السعودية	٩,٠٠٠	السودان	٠,٩٤٠
سوريا	٢,٥٠٠	الصومال	٠,٦٠٠
العراق	٢,٤٠٠	عمان	٧,٩٠٠
قطر	١٧,١٠٠	الكويت	٢٢,٧٠٠
لبنان	٤,٥٠٠	ليبيا	٦,٧٠٠
مصر	٢,٨٥٠	المغرب	٣,٢٠٠
موريتانيا	٠,٨٩٠	اليمن	٠,٧٤٠

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث والبيانات من :

1- CIA, (2000), World Facts, Washington D.C.

2- World Almanac and Book of Facts, 2000, New York.

ملحوظة : الكسور مجبورة لأقرب عدد صحيح .

واحد لكل (٥٠٠ , ٧) في جيبوتي. الفرق ليس كبيراً بالنظر إلى الاختلاف في متوسط دخل الفرد، لكن التباين يبدو صارخاً حين نأخذ حالة دولة مثل السودان (طبيب لكل ٥٠٠ , ١٣ نسمة)، وهكذا تتفاوت الدول العربية في عدد الأطباء، الأعداد مرتفعة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنخفضة في البلدان العربية الأقل نمواً. وبالطبع فليس جميع الأطباء في كل دولة هم من تلك الدولة إذ أن دول الخليج التي تدفع مرتبات سخية نسبياً تستقطب أعداداً كبيرة من الأطباء من دول عربية أخرى. مصر هي المصدر الأول للأطباء وكافة أنواع العمالة ذات الصلة بالمهن الطبية لأن عندها فائضٌ كبير ذلك أن تعليم الطب في مصر راسخ الجذور منذ فواتح القرن الماضي، ويشهد تعليم الطب توسعاً مستمراً إستجابة للطلب المتزايد على دراسة الطب، ولهذا فالجامعات المصرية تخرج أعداداً كبيرة من الأطباء وتتيح المجال للتخصص في مختلف أفرع الطب. ليس ذلك فحسب بل إن أعداداً كبيرة من المصريين كانت ولا تزال تهاجر إلى أوروبا شرقها وغربها والولايات المتحدة طلباً للعلم وبخاصة العلوم الطبية. ويجدر بالذكر أن بضعة ألوف من الأطباء المصريين ذوي التخصصات المتميزة يعملون في الولايات المتحدة وبريطانيا وهناك أيضاً أطباء من جنسيات عربية أخرى يجدون فرصاً للعمل في الدول الخليجية، وفي ليبيا وفي مناطق أخرى من العالم.

وخلال الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٨م كانت لبنان هي الأفضل حالاً من بين جميع الدول العربية بواقع (٢٨٠) طبيباً لكل (٠٠٠ , ١٠٠) من السكان، بينما الدولة الأخيرة السودان بواقع (١٠ أطباء لكل ٠٠٠ , ١٠٠ نسمة). وفي مصر وصل العدد إلى (٢١٠) طبيباً، والكويت (١٩٠) طبيباً، والسعودية (١٧٠) طبيباً، والأردن (١٧٠) طبيباً، وسوريا (١٣٤) طبيباً، و(١٣٠ طبيباً) لكل من ليبيا وعمان. أما بقية الدول العربية جميعها فقد

حصلت على نسب دون (١٠٠) بل أن موريتانيا واليمن فيهما (١٢ و٢١) طبيباً على التوالي لكل (١٠٠ , ٠٠٠) نسمة من السكان (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١).

وفي محاولة لتفسير التفاوت في أعداد الأطباء لكل (١٠٠ , ٠٠٠) يلاحظ أن الدول ذات متوسطات الدخول الأعلى (دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا) جميعها سجلت نسباً مرتفعة (فوق ١٠٠ طبيب لكل ١٠٠ , ٠٠٠ نسمة) بيد أن لبنان ومصر والأردن وسوريا لا يبدو أن القرينة بين عدد الأطباء والأوضاع الاقتصادية فيها وحدها كفيلة بتفسير الأعداد الكبيرة نسبياً من الأطباء لديها. لا بد من عوامل أخرى لعل أهمها التوسع في تعليم الطب وارتفاع مستوى الوعي والتعليم فضلاً عن البعد الحضاري التاريخي. فيما يتعلق بالاهتمام بالقضايا الصحية من جهة وإنفتاح هذه البلدان بحكم الموقع الجغرافي (مصر، لبنان، سوريا) على الفضاء الحضاري الأوربي الذي يثمن التثقيف الصحي ويوليه عناية خاصة.

وتصدق الاستنتاجات نفسها على أطباء الأسنان والصيادلة (جدول ٢ـ١٨)، وغالباً ما يكون عدد أطباء الأسنان والصيادلة أقل من عدد الأطباء إلا في حالات نادرة كحالة السودان مثلاً حيث يزيد عدد أطباء الأسنان والصيادلة على عدد الأطباء ذلك أن الطلب على الأطباء السودانيين في الخارج (دول الخليج وبريطانيا مثلاً) أكبر من الطلب على أطباء الأسنان والصيادلة.

وكما أن التباين في عدد الأطباء كان كبيراً بين الدول العربية فهو كذلك في حالة أطباء الأسنان والصيادلة ولنا مثل في حالة أطباء الأسنان في الصومال إذ أن عددهم (٢) اثنين ـ مقارنة بـ١٥٠ , ١٥ طبيب أسنان في

شكل (٢ ـ ٦) اعداد الاطباء والاسرة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨م

المصدر : الجدول (٢ ـ ١٨)

مصر، وفي الوقت الذي وصل فيه عدد الصيادلة في مصر إلى (٣٤,٧٠٠) كان عددهم في جيبوتي (١٤) فقط.

قد يقال أن بعض البيانات قديمة نوعاً بيد أنها كفيلة باعطاء دلالات جيدة على مجمل الوضع الصحي في المنطقة العربية وينسحب الأمر ذاته على البيانات الخاصة بإعداد العاملين في المهن الطبية المساندة (التمريض والقابلات) على الرغم من أن المعلومات لم تتوفر لكل الدول العربية، وكما هو متوقع فقد جاءت مصر في مقدمة الدول العربية إذ يعمل نحو (١٠٠,٠٠٠) شخص في مهن طبية مساندة (جدول ٢ـ١٨).

٢ .١٤ .٥ : أهم المؤشرات الديمجرافية على الحالة الصحية :

من المؤشرات الديمجرافية ذات الدلالة القوية على الحالة الصحية وفيات الرضع والخصوبة الكلية أو إجمالي الخصوبة (Total Fertility) (جدول ٢ـ١)، متوسط العمر (Life Expectancy) (جدول ٢ـ١٠). ولما كنا قد فصلنا الحديث عن المؤشرات الثلاثة الأولى آنفاً تحت الأقسام (٢ـ٦) و(٢ـ٧) و(٢ـ١٢) من هذا الفصل، فلا ضرورة لتكرار ذلك هنا وبالإمكان الرجوع إليها بوصفها مؤشراً ديمغرافياً حسن الدلالة على الحالة الصحية للسكان. وكان المعدل قد وصل إلى ٧٣ حالة وفاة في الألف متفوقاً أربع مرات على معدل الودل الصناعية. وقد انخفض معدل الوفيات دون الخامسة في عام ١٩٨٨ إلى أقل من ١٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الإمارات، والبحرين، والكويت. وارتفع إلى ١٩٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الصومال. ويتجاوز المائة لكل ألف مولود حي في جيبوتي (١٧٦)، وموريتانيا (١٥١)، والعراق (١٢٥)، والسودان (١٠٥) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ٣٠).

٢ .١٤ . ٦ مرض نقص المناعة المكتسب (AIDS) :

مؤشر آخر على الحالة الصحية للسكان هو مدى إنتشار مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز أو السيدا) . وقد توفرت للباحث بيانات عن الايدز في عشر دول عربية موزعة بين القطاعين الافريقي والآسيوي للوطن العربي (جدول ٢ـ٢٠) . جيبوتي هي الدولة الأولى من حيث نسبة المصابين (٣ , ١٠٪)، يليها السودان (١٪)، الصومال (٣ , ٠٪)، فالبحرين (٢ , ٠٪)، و(١ , ٠٪) لكل دولة من الدول الست المتبقية .

ومن الملاحظ أن ثلاثة دول من بين الدول الأربع الأولى هي في افريقيا وواحدة فقط في آسيا وهذا يتناسب مع الوضع الافريقي حيث يقيم ٢٨ مليون مصاب بالايدز من مجموع ٤٠ مليون مصاب به في العالم (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٠) .

٢ . ١٤ .٧ : وفيات الرضع ومؤشرات أخرى :

ومن المؤشرات على الحالة الصحية للسكان في الوطن العربي هو وصول وفيات الرضع إلى (٤٤) رضيعاً في كل (٠٠٠ , ١) مولود حي، وأن معدل وفيات الأطفال دون

جدول (٢ـ٢٠) : نسب المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب في عدد من الدول العربية

الخامسة قدر بـ(٥٦/ ١٠٠٠ نسمة) (World Development 2001 Indicators,)

ومن المؤشرات ذات الدلالة على الحالة الصحية أيضاً :

ـ أفراد يعانون من نقص الوزن بالنسبة للسن : النسبة المئوية لمن هم دون سن الخامسة (١٩٩٥ـ٢٠٠٠) ١٦٪ .

جدول (٢ ـ ٢٠)

نسب المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب (ايدز) في بعض الدول العربية

الدول	الايدز
الأردن	ـ
الإمارات	ـ
البحرين	٠,٢
تونس	ـ
الجزائر	٠,١
جيبوتي	١,٣
السعودية	ـ
السودان	١,٠
سوريا	ـ
الصومال	٠,٣
العراق	ـ
عمان	٠,١
قطر	٠,١
الكويت	٠,١
لبنان	٠,١
ليبيا	٠,١
مصر	ـ
المغرب	ـ
موريتانيا	ـ
اليمن	ـ

المصدر: CIA(2000).World Facts,Washindton,D.C.Several Pages

جدول (٢ ـ ٢١) : القوى العاملة والعاطلون عن العمل والتوزيع القطاعي للعمالة

المتغير / الدولة	القوى العاملة (بالمليون)	العاطلون عن العمل	التوزيع القطاعي للعمالة + ملحوظات
الأردن	١,١٥ [٩٩]	٢٥٪ [٩٩]	٣٠٠,٠٠٠ اردني يعملون خارج بلادهم
الإمارات	١,٣٨ [٩٨]	...	الخدمات ٦٪ ، الصناعة ٣٢٪ ، الزراعة٨٪ [٩٦]
البحرين	٢٩٥,٠٠٠ [٩٨]	١٥٪ [٩٨]	الصناعة والتجارة والخدمات٧٩٪ ، الحكومة٢٠٪ ، الزراعة١٪ [٩٧]
تونس	٣ [٩٧]	١٦,٥٪	الخدمات ٥٥٪ ، الصناعة٢٣٪ ، الزراعة تعاني من عجز العمالة المهرة
الجزائر	٩,١ [٢٠٠٠]	٣٠٪ [٩٩]	الحكومة٢٩,٥٪ ، الزراعة٢٢٪ ، البناء والاعمال العامة١٦,٢٪ ، الصناعة١٣,٦٪ ، التجارة والخدمات ١٣,٥٪ ، النقل والاتصالات٥,٢٪ [٨٩]
جيبوتي	٢٨٢,٠٠٠	٤٥٪ [٩٦]	الزراعة ٧٥٪ ، الصناعة ١١٪ ، الخدمات ١٤٪ [٩١]
السعودية	٧ [٩٩]	...	الزراعة ١٢٪ ، الصناعة ٢٥٪ ، الخدمات ٦٣٪ [٩٩]
السودان	١١ [٩٦]	٣٠٪ [٩٢]	الزراعة٨٠٪ الصناعة والتجارة١٠٪ الحكومة٦٪ اخرى٤٪
سوريا	٤,٧ [٩٨]	١٣,٥٪ [٩٨]	الزراعة٤٠٪ ، الصناعة٢٠٪ ، الخدمات٤٠٪ [٩٦]
الصومال	...	...	...
العراق	٤,٤ [٨٩]	...	...
عمان	٨٥٠,٠٠٠ [٩٧]	...	...
قطر	٢٣٣,٠٠٠	...	...
الكويت	١,٣ [٩٨]	١,٨٪ [٩٦]	الحكومة والخدمات الاجتماعية٥٠٪ ، الخدمات٤٠٪ ، الصناعة والزراعة١٠٪ [٩٦]
لبنان	١,٣ [٩٩]	١٨٪ [٩٧]	الخمدات ٦٢٪ ، الصناعة٣١٪ ، الزراعة٧٪ ، يضاف مليون عامل اجنبي في البلاد
ليبيا	١,٢ [٩٧]	٣٠٪ [٩٨]	الخدمات والحكومة٥٤٪ ، الصناعة ٢٩٪ ، الزراعة١٧٪
مصر	١٩ [٩٩]	١١,٨ [٩٩]	الزراعة ٤٠٪ ، الخدمات٣٨٪ ، الصناعة٢٢٪
المغرب	١١ [٩٧]	١٩٪ [٩٨]	الزراعة ٥٠٪ ، الخدمات٣٥٪ ، الصناعة ١٥٪ [٩٩]
موريتانيا	...	٢٣٪ [٩٥]	الزراعة٤٧٪ ، الخدمات٣٩٪ ، الصناعة ١٤٪
اليمن	...	٣٠٪ [٩٥]	...

المصدر : الجدول من انشاء الباحث والبيانات من : CIA,World Facts 2000, Several Peges

شكل (٢ ـ ٧) التوزيع القطاعي للعمالة في عدد من الدول العربية

المصدر: الجدول (٢ ـ ٢٠)

جدول (٢ ـ ٢٢) الفئات العمرية (في سن العمل) مقارنة بالفئات العمرية المعالة

المتغير / الدولة	١٩٧٥			٢٠٠٠		
	أقل من ١٥٪	١٥-٦٥٪	أكثر من ٦٥٪	أقل من ١٥٪	١٥-٦٥٪	أكثر من ٦٥٪
الأردن	٤٧,٢	٥٠,٠	٢,٨ (١)	٣٧,٩	٥٨,٩	٣,٢ (٢)
الامارات	٢٨,٤	٦٩,٤	٢,٢ (١)	٢٩,٧	٦٨,١	٢,٢ (٢)
البحرين	٢٨,٤	٦٩,٤	٢,٢ (١)	٣٠,٠	٦٧	٣,٠ (٣)
تونس	٤٣,٨	٥٢,٧	٣,٥ (١)	٢٩,٧	٦٩,٧	٦,٠ (٢)
الجزائر	٤٧,٨	٤٨,٢	٤,٢ (١)	٣٥,٠	٦١	٤,٠ (٣)
جيبوتي	٤٣,٤	٥٤,٦	٢,٠ (!)	٤٢,٦	٥٤,٧	٢,٧ (٢)
السعودية	٤٤,٣	٥٢,٧	٣,٠ (١)	٤٢,٦	٥٤,٨	٢,٦ (٢)
السودان	٤٤,٤	٥٢,٩	٢,٧ (١)	٤٥,٠	٥٣	٢,٠ (٢)
سوريا	٤٨,٥	٤٧,٨	٣,٧ (١)	٤٠,٦	٥٦,٢	٣,٢ (٢)
الصومال	٤٥,٤	٥١,٦	٣,٠ (١)	٤٤,٤	٥٢,٨	٢,٨ (٢)
العراق	٤٦,٦	٥٠,٩	٢,٥ (١)	٤٢,٢	٥٤,٧	٣,١ (٢)
عمان	٤٤,٤	٥٢,٩	٢,٧ (١)	٤١,١	٥٦,٥	٢,٤ (٢)
قطر	٣٣,٣	٦٤,٩	١,٨ (١)	٢٦,٣	٧١,٤	٢,٣ (٢)
الكويت	٤٤,٦	٥٤,٠	١,٤ (١)	٢٩,٤	٦٨,٣	٢,٣ (٢)
لبنان	٤١,١	٥٣,٩	٥,٠ (١)	٢٨,٠	٦٥,٠	٧,٠ (٣)
ليبيا	٤٦,١	٥١,٧	٢,٢ (١)	٣٥,٩	٤١,٢	٣,٩ (٢)
مصر	٤٠,٠	٥٥,٨	٤,٢ (١)	٣٥,١	٦١,١	٣,٨ (٢)
المغرب	٤٧,١	٤٩,٢	٣,٧ (١)	٣٥,٠	٦٠,٤	٤,٦ (٢)
موريتانيا	٤٣,٢	٥٣,٧	٣,١ (١)	٤٦,٠	٥٢	٢,٠ (٣)
اليمن	٥٠,٩	٤٦,٥	٢,٦ (١)	٤٧,٥	٤٩,٤	٣,١ (٢)

المصدر: التقرير العربي الموحد، ٢٠٠٠، ص٢٥٤.

(1) World Almanac and World Facts,2001, Several Pages.

(2) CIA, World Facts, 2000, Several Pages.

ـ أطفال يعانون من قصر القامة بالنسبة للسن (النسبة المئوية لمن هم دون سن الخامسة) ٢٤٪.

ـ وصول حالات الإصابة بالسل لكل ١٠٠,٠٠٠ (١٩٩٨) إلى ٤٧.

ـ نسبة من يتابع ا لحمل طبياً من بين الحوامل (٥٨٪) (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١، صفحات معددة).

١٥.٢ : التركيب المهني والاقتصادي للسكان :

زادت نسبة القوة العاملة من (٩,٣٣٪) عام ١٩٩٥ إلى (٩,٣٥٪ عام ١٩٩٨. وكان معدل نموها السنوي للفترة ١٩٨٥ـ١٩٩٠م (٨,٥٪). ولكنه هبط إلى (٣٪) فقط خلال الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٨م. ويتوزع هؤلاء على ثلاثة قطاعات رئيسة هي الزراعة (٤٨٪)، والخدمات (٧,٣٢٪)، والصناعة (٣,١٩٪) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ص ٢٦٠).

هذا على وجه الإجمال أما التوزيع القطاعي المفصل للعمالة على مستوى الدول العربية التي توفرت للباحث بيانات عنه فيوضحه الجدول (٢ـ٢١). ويتبين من الجدول أيضاً أن مصر هي الأولى من بين الدول العربية في أعداد القوى العاملة فعلاً بواقع ١٩ مليون نسمة عام ١٩٩٧م، أما العاطلون عن العمل فقد وصلت نسبتهم إلى (٤٥٪) عام ١٩٩٦م في جيبوتي. وهي النسبة الأعلى من بين سائر الدول العربية.

وفي الجدول (٢ـ٢٢) مقارنة بين الفئات العمرية في سن العمل (١٥ـ٦٥ سنة) وتلك التي خارج سن العمل خلال سنتي ١٩٧٥م و٢٠٠٠م.

الفصل الثالث

النشاط الإقتصادي

٣ ـ النشاط الاقتصادي

٣ . ١ الملامح العامة :

بالرغم من قوة المركز الاقتصادي لبعض دول الوطن العربي إلا أن الاقتصاد العربي يظل اقتصاداً نامياً بدلالة أن أربع دول عربية فقط هي التي تخطى فيها متوسط دخل الفرد السنوي عام (١٩٩٩م) مبلغ (١٠,٠٠٠) دولار أمريكي. بل إن هناك أربع دول لم يبلغ متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار للسنة ذاتها. ومهما يكن من أمر فالاقتصاد ينمو بخطى حثيثة ـ على تفاوت في مستويات النمو من دولة عربية إلى أخرى، ولنا في التحسن الكبير في متوسطات دخول الأفراد خلال الفترة ١٩٨٩ـ١٩٩٩م مؤشرٌ كافٍ على ذلك النمو (جدول ٣ـ١).

مؤشر آخر مهم هو نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الوطن العربي إذ بلغ (٦٢١,٧٥٧) مليون دولار أمريكي أوما يقارب ضعف ما كان عليه عام ١٩٨٥م وهو (٣٧٤,٧٣٥) مليون دولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحدة، ٢٠٠٠).

وعلى العموم فباستثناء موريتانيا وجيبوتي فقد زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥ـ٢٠٠٠) على تفاوت في تلك الزيادة من دولة عربية إلى أخرى (جدول ٣ـ٢).

وفي العام ١٩٩٩م، كان المكون الأول للناتج المحلي الإجمالي هو قطاع الإنتاج السلعي، تليه بقية القطاعات حسب ما هو واضح من الجدول (٣ـ٣). هذا على وجه التفصيل، أما على مستوى القطاعات الكبرى فنجد أن الصناعة (استخراجية وتحويلية) قد أسهمت في الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٤٠٪).

جدول (٣ ـ ١) متوسط دخل الفرد بالدولار الأمريكي في عامي (١٩٨٩م) و(١٩٩٩م)

الدولة / متوسط دخل الفرد السنوي	١٩٨٩م	١٩٩٩م	اتجاه الفرق + أو −
الأردن	١٧٣٠	٣٥٠٠ (٢)	+
الامارات	١٨,٤٣٠	١٧,٧٠٠ (٢)	−
البحرين	٦,٣٦٠	١٣,٧٠٠ (٢)	+
تونس	١,٢٦٠	٥,٢٠٠ (٣)	+
الجزائر	٢,١٧٠	٤,٧٠٠ (٢)	+
جيبوتي	١,٠٧٠	١,٢٠٠ (٢)	+
السعودية	٦٢٣٠	٩,٠٠٠ (٣)	+
السودان	٥٤٠	٩٤٠ (٢)	+
سوريا	١,١٠٠	٢,٥٠٠ (٣)	+
الصومال	١٧٠	٦٠٠ (٣)	+
العراق	١٩٤٠	٢,٤٠٠ (٣)	+
عمان	٥٢٢٠	٧,٩٠٠ (٣)	+
قطر	٩,٩٢٠	١٧,١٠٠ (٣)	+
الكويت	١٦,٣٨٠	٢٢,٧٠٠ (٣)	+
لبنان	--	٤,٥٠٠ (٣)	
ليبيا	٥,٤١٠	٦,٧٠٠ (٣)	+
مصر	٦٣٠	٢,٨٥٠ (٣)	+
المغرب	٩٠٠	٣,٢٠٠ (٣)	+
موريتانيا	٤٩٠	٨٩٠ (٣)	+
اليمن	٦٤٠	٧٤٠ (٣)	+

المصدر: (١)معهد الموارد العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (١٩٩٣)، موارد العالم ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣م.

(2) World Almanac& Book of Facts,(2001), New York, Several Pages.

(3) CIA,(2000),World Facts, Washington D.C. Several Pages.

جدول (٣ ـ ٢) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٥و٢٠٠٠م)

	الدولة / متوسط نصيب الفرد	١٩٩٥م	٢٠٠٠م
١	الأردن	١,٥٦٩	١,٦٥٥
٢	الامارات	١٧,٧٥٥	٢١,٢٧٣
٣	البحرين	١٠,١٢٠	١١,٥٦٨
٤	تونس	٢,٠١٥	٢,٠٣٣
٥	الجزائر	١,٧٤٠	١,٧٥١
٦	جيبوتي	٨٤٦	٨٠٧
٧	السعودية	٦,٧٩٨	٧,٨٦٥
٨	السودان	٣٥١	٤١٣
٩	سوريا	١,١٧١	١,١٥٠
١٠	الصومال	----	----
١١	العراق	----	----
١٢	عمان	٦,٤٧٧	٨,٣٧٦
١٣	قطر	١٤,٥٣٢	٢٩,٢٧٨
١٤	الكويت	١٤,٧٣٦	١٦,٩٥٧
١٥	لبنان	٣,١٧٨	٤,٣٨٠
١٦	ليبيا	٦,١٠٨	٦,٣١٢
١٧	مصر	١,٠٤٦	١,٥١٣
١٨	المغرب	١,٢٥٠	١,١٤٥
١٩	موريتانيا	٤٦٣	٣٧٣
٢٠	اليمن	٣٣٣	٤٦٧

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، (٢٠٠١)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص١٦.

جدول (٣ـ٣) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (١٩٩٩)

القطاعات الاقتصادية	مليون دولار
الزراعة والصيد والغابات	٧٩,١٨٧
الصناعات الاستخراجية	١١٥,٩١٥
الصناعات التحويلية	٧٠,٦٣٤
التشييد	٣٨,٠٧١
الكهرباء والغار والماء	٨,٧٢١
قطاعات الإنتاج السعلي	٣١٢,٥٢٨
التجارة والمطاعم والفنادق	٧٣,٠٤٦
النقل والمواصلات والتخزين	٥٠,٦٤١
التمويل والتموين والمصارف	٤٤,٩٧٦
قطاعات الخدمات الانتاجية	١٦٨,٦٦٣
الاسكان والمرافق	١٦,١٣٧
الخدمات الحكومية	٨٥,٥٨٥
الخدمات الأخرى	٣٠,٦٣٢
قطاعات الخدمات الاجتماعي	١٣٢,٣٥٤
الناتج المحلي الإجمالي	٦٢١,٧٥٧

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحـــد، ص ٢٤٩ .

شكل (٣ ـ ١) التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٩م

المصدر : الجدول (٣ـ٣)

كما أسهمت الزراعة بـ(١٤٪) في العام ١٩٩٩م، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) في السنة ذاتها نحو ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

ومن المؤشرات على الأحوال الاقتصادية في الوطن العربي واردات السلع والخدمات التي عادلت ما نسبته (٢٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي، كما عادلت الصادرات السلعية والخدمية ما نسبته (٢٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩م.

هذا وقد وصل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية التي استلمتها الدول العربية في العام ذاته (٤ , ٤٣٣٨) مليون دولار أمريكي (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١).

٣ . ٢ : الزراعة :

على الرغم من أن الزراعة لا تسهم إلا بـ(١٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي في دول الوطن العربي بيد أنها تستوعب أغلبية القوى العاملة (٥٨٪). وقد حقق القطاع الزراعي نمواً سنوياً مقداره (٢ , ٤٪) خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٩م (World Development Indicators,2001) وهو ما يبدو متوائماً مع النمو المتسارع للسكان.

وفي العام ١٩٩٩م وصلت الأراضي المزوعة إلى نحو (٩٦٨ , ٧٠)ألف هكتار بينما شكلت المراعي (٥٣٠ , ٣٤٩) ألف هتكار (التقريرالاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠). وفي خلال سنة واحدة (١٩٩٨-١٩٩٩م) زادت مساحة الأراضي المزورعة بما نسبته (٢٤ , ٤٪). وقد طالت الزيادة الأراضي الزراعية المستديمة والأراضي الزراعية الموسمية.

الاستثناء الوحيد هو الزراعة المطرية التي تراجعت بنسبة (٢٢ , ١٪) . إجمالاً هناك تغير ونمو في مساحات الأراضي المزروعة بأصنافها المختلفة (الجدول ٣ـ٤) وكان (٧٤٣ , ٤٠) ألف هكتار من المساحات المزروعة قد خصص لإنتاج المحاصيل عام ١٩٩٩م . ووصل إنتاجه إلى (٠١٥ , ١٥٢) ألف طن متري موزعة على الحبوب ، والخضروات ، والمحاصيل السكرية .

وفي عام ١٩٩٠م وصلت قيمة الناتج الزراعي في الدول العربية إلى (٥١٧ , ٥٨) مليون دولار . وظل الناتج الزراعي ينمو باضطراد بمعدل نمو سنوي وصل إلى (٤ , ٣٪) حتى قدرت قيمته بـ(٣٧٢ , ٨١) مليون دولار عام ١٩٩٨م ، إلا أنه سرعان ما تراجع إلى (١٨٧ , ٧٩) مليون دولار بعد عام واحد (١٩٩٩م) مسجلاً نسبة تراجع بلغت (٧ , ٢٪) وبالقدر نفسه تراجعت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٧٤ , ١٢٪) نزولاً من (٨٥ , ١٣٪) التي كانت نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السنة ١٩٩٨م .

٣ . ٣ الغابات :

لأن (٦٨٪) من أراضي الوطن العربي صحار فلا غرابة أن ثماني دول عربية ليس فيها من الغابات شيء وحتى تلك التي تتمتع بغطاء غابي فغالباً ما يكون محدوداً . السودان والمغرب ولبنان والجزائر هي الدول الوحيدة التي تتمتع بغطاء غابي واسع نسبياً ، ويمثل (١٨٪) من الأراضي السودانية ، و(٩٪) من أراضي المغرب ، و(٥٪) من أراضي لبنان) و(١٪) من أراضي الجزائر (شكل ١ ـ ٤) .

أما من حيث المعدل السنوي لإزالة الغابات خلال الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٥م فقد كان للبنان الصدارة (٨ , ٧٪) ، تليها المغرب (٣٪) ، ثم تونس (٢ , ٢٪) ، ثم الجزائر (٢ , ١٪) ثم بقية الدول على التوالي (جدول ٣ـ٥) .

الجدول (٣ـ٤) : الموارد ا الزراعية والرعوية واستخداماتها في الوطن العربي « ألف هكتار» ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩م.

مساحات الأراضي	١٩٩٨م	١٩٩٩م	نسبة التغير ٩٨ـ١٩٩٩م
أولاً : الأراضي المزروعة	٦٨,٠٨٣	٧٠,٩٦٨	٤,٢٤
أ ـ الأراضي الزراعية المستديمة	٢,٦٢٧	٦٩١٠	٤,٢٧
ب ـ الأراضي الزراعية الموسمية	٦١,٤٥٦	٦٤,٠٥٨	٤,٢٣
ب ـ ١ : الزراعة المطرية	٣٤,٣٩٩	٣٣,٩٧٨	١,٢٢ـ
ب ـ ٢ : الزراعة المروية	١٠,٦٦٥	١٠,٧٧٩	١,٠٧
ب ـ ٣ : الأراضي المتروكة (بور)	١٦,٣٩٢	١٩,٣٠١	١٧,٧٥
ثانياَ : مساحة المراعي	٣٤٦,١٤٧	٣٤٩,٥٣٠	٠,٩٨

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ٢٦٢ .

جدول (٣ـ٥) الغطاء الغابي في الدول العربية

الدولة	مساحة الأراضي الغابية (الآف الكيلو مترات المربعة)	نسبة الأراضي الغابية إلى (إجمالي أراضي الدولة ١٩٩٥م)	المعدل السنوي لإزالة الغابات ٩٠ـ١٩٩٥م
الأردن	صفر	ـ	ـ
الإمارات	١	١	صفر
البحرين			
تونس	٦	٤	٠,٥
الجزائر	١٩	١	١,٢
جيبوتي			
السعودية	٢	ـ	٠,٨
السودان	٤١٦	١٨	٠,٨
سوريا	٢	١	٢,٢
الصومال	غ.م	غ.م	غ.م
العراق	١	صفر	صفر
عمان	صفر	صفر	صفر
قطر	صفر	صفر	صفر
الكويت	صفر	صفر	صفر
لبنان		صفر	صفر
ليبيا	ـ	صفر	صفر
مصر	صفر	صفر	صفر
المغرب	٣٨	٩	٣
اليمن	صفر	صفر	صفر

المصدر : World Bank, (2000), World Bank Atlas, 2000, pp. 34 -35.

٣ . ٤ الثروة الحيوانية والسمكية :

خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م زادت نسب الإنتاج الحيواني من الابقار والجاموس والاغنام والماعز واللحوم والألبان بدرجات متفاوتة ، وقد تراوحت نسب التغير السنوي بين (٣ , ٢٪ و٩ , ٤٪) . وفي الفترة ذاتها تراجعت منتجات الأبل والبيض بما نسبته (١ , ٠٪ و٤ , ٠٪) على التوالي (جدول ٣-٦) . ولما كانت أعداد الدجاج التي تربى كبيرة (جدول ٣-٧) ، فلا تفسير لهذا التراجع إلا من خلال الاتجاه المتزايد نحو تربية الدواجن للحومها بوصفه هدفاً استهلاكياً اكثر من تربيتها لبيضها .

أما انتاج الأسماك فقد سجل معدلات تغير سنوية تراوحت بين (١ , ٣٪) خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٨م) و(٧٧ , ٦٪) في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩م . وعلى العموم فقد كان انتاج الأسماك ١٨٥٩ طناً متريا عام ١٩٩٠ ، ووصل إلى (٦٣٩ , ٢) طناً متريا عام ١٩٩٩م (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ١٩٩٩) .

هذا من حيث الإنتاج الحيواني والسمكي ، أما من حيث أعداد الحيوانات في الدول العربية فلا يبدو أن الإنتاج الحيواني في كل دولة عربية يتناسب دائماً مع أعداد الحيوانات فيها ، ومع هذا فإن في أعداد الحيوانات المجردة مؤشراً مقبولاً على وضع الثروة الحيوانية فيها (جدول٣-٧) وفي الجدول (٣-٨) بيانٌ بإنتاج الحبوب والدرنيات والبذور الزيتية والخضروات والفواكه ، والألياف والمحاصيل السكرية في الدول العربية عام ١٩٩٩م .

جدول (٣ـ٦) تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي
(ألف طن متري) ١٩٩٥ـ١٩٩٩

نوع الانتاج	١٩٩٥	١٩٩٩	النسبة المئوية للتغير السنوي ١٩٩٥ـ١٩٩٩
الإبقار والجاموس	٤٨,٨٥٦	٥٤,٢٨٥	٢,٧
الأغنام والماعز	٢٢١,٣٥٥	٢٤٢,٨٤٤	٢,٣
الإبل	١٢,٠١٩	١١,٩٥٩	٠,١ـ
اللحوم	٤,٦٢٨	٥,٢٤٠	٣,٢
الألبان	١٥,٩٠٧	١٩,٢٥٤	٤,٩
البيض	٨٤١	٨٢٧	٠,٤ـ

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٩)، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام ١٩٩٩م الخرطوم.

جدول (٣ـ٧) أعداد الثروة الحيوانية في دول المنطقة العربية لسنتي (١٩٩٧ و١٩٩٩م)

الدولة	الماعز (١٩٩٧)	الأغنام (١٩٩٧)	الأبقار والجاموس ١٩٩٧	الأبل ١٩٩٧	الدواجن ١٩٩٧	الأسماك طن متري ١٩٩٩
الأردن	٦٣٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	-	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	
الإمارات	١,٢٠٠,٠٠٠	٤٧٦,٢٨١	١١,٠٠٠	-	١٤,٦٥٠,٠٠٠	١١٤,٣٥٨
البحرين	١٦,٣٠٠	١٧,٥٠٠	١١,٠٠٠	-	٤٦٥,٠٠٠	١٠,٠٥٠
تونس	١,٣٠٠,٠٠٠	٦,٦٠٠,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠	-	٣٧,٠٠٠,٠٠٠	٨٩,٠٢٧
الجزائر	٣,٤٠٠,٠٠٠	١٨,٢٠٠,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠	-	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٩,٣٣٢
جيبوتي	٥١١,٠٠٠	٤٦٣,٠٠٠[1]	٢٦٩,٠٠٠[1]	-	-	-
السعودية	٤,٥٠٠,٠٠٠	٨,٣٠٠,٠٠٠	٢٥٦,٠٠٠	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٤,٠٨٥
السودان	٣٧,٨٠٠,٠٠٠	٤٢,٨٠٠,٠٠٠	٣٧,٠٩٠,٠٠٠	-	٤١,٥٠٠,٠٠٠	٤٨,٠٧٢
سوريا	١,٢٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٠٥,٠٠٠	-	٢١,٠٠٠,٠٠٠	-
الصومال	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	-	٣,١٠٠,٠٠٠	١٥,٧٠٠
العراق	١,٣٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	-	٨,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٧٠٢[1]
عمان	٧٢٨,٠٠٠[1]	١٦٠,٠٠٠	١٤٨,٠٠٠[1]	-	٣,٢٠٠,٠٠٠[1]	١١٧,٠٤٩[1]
قطر	١٧٧,٠٠٠[1]	٢٠٧,٠٠٠[1]	-	-	٤,١٥٠,٠٠٠[1]	-
الكويت	١٧٧,٠٠٠[1]	٢٠٧,٠٠٠[1]	-	-	٤,١٥٠,٠٠٠[1]	-
لبنان	٤٤٥,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٧٧,٠٠٠	-	٢٩,٢٠٠,٠٠٠[1]	-
ليبيا	٢,٢٠٠,٠٠٠[1]	٦,٤٠٠,٠٠٠[1]	-	-	٢٤,٥٠٠,٠٠٠[1]	-
مصر	٣,٢٦٠,٠٠٠[1]	٤,٤٠٠,٠٠٠[1]	٦٣٣,٠٠٠	-	٨٧,٠٠٠,٠٠٠[1]	٤١٨,٦٩٤[1]
المغرب	٥١١,٠٠٠[1]	١,٦٥٨,٠٠٠[1]	٢,٥٦٠,٠٠٠[1]	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠[1]	٧٨٥,٨٤٣[1]
موريتانيا	٤,١٣٠,٠٠٠[1]	٦,٢٠٠,٠٠٠[1]	١,٤٠٠,٠٠٠[1]	-	٤,١٠٠,٠٠٠[1]	٨٢,٠٠٠[1]
اليمن	٤,٢١٠,٠٠٠	٤,٧٦٠,٠٠٠	١,٢٨٠,٠٠٠	-	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١١٥,٦٥٤

المصدر: 1- World Almanac and Book of Facts, (2001), New York.
2- World Almanac and Book of Facts, (2002), New York .

جدول (٣ـ٨) : انتاج المحاصيل الزراعية في المنطقة العربية (١٩٩٩)

المحاصيل	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم / هكتار)
الحبوب	٤٩,٨٩١	٣١,٢٧٧	١,٤٦٧
الدرنيات	٨٠٥٠	٤٢٤	١٨,٩٨٦
البذور الزيتية	٣٢٩٢	٣,٥٠٠	٩٤١
الخضروات	٣٦٣٩٢	٢١٥٤	١٦,٨٩٥
الفواكـه	٢٥٧٩٢	٢٢١٦	١١,٦٣٩
الألياف	٢٠٧٨	٨٣١	٢,٥٠١
المحاصيل السكرية	٢٦٥٢٠	٣٤١	٧٧,٧٧١
المجموع	١٥٢٠١٥	٤٠,٧٤٣	١٣٠,٠٠

المصدر : (١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (١٩٩٨)، الكتاب السنوي للتجارة (١٩٩٨م).

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٩)، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، ١٩٩٩م الخرطوم.

٣ . ٥ الصناعـة :

شهد القطاع الصناعي تحسناً كبيراً في أدائه خلال العام ٢٠٠٠ وذلك للعام الثاني على التوالي نتيجة لزيادة إنتاج النفط وزيادة أسعاره في السوق العالمية، إذ بلغت قيمة الناتج الصناعي العربي الإجمالي خلال العام (٢٠٠٠م) نحو (٢ , ٢٦٣) مليار دولار بمعدل نمو قدره (٩ , ٣٧٪) عن العام السابق بالمقارنة مع ناتج إجمالي للصناعة قيمته (٩ , ١٩٠) مليار دولار ومعدل نمو مقداره (٤ , ٢٠٪) عام ١٩٩٩م (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١م، ص ٥٧). وفي الجدول (٣ـ٩) توضيح لإسهام كل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في قيمة الناتج الصناعي للفترة (١٩٩٤ـ٢٠٠٠م). ولأن عدة دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر) يقوم اقتصادها بالأساس على إنتاج النفط والغاز فضلاً عن خامات أخرى نلحظ الإسهام المتعاظم للإنتاج الاستخراجي والتصنيع الأولي على مستوى الوطن العربي ككل (جدول ٣ـ١٠)و(شكل ٣ـ ١).

ولسوف يستمر هذا الوضع لفترة طويلة بالنظر إلى أن أغلب احتياطات النفط والغاز المعروفة إلى زماننا هذا إنما هي موجودة في دُول عربية ومنها المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات والكويت وليبيا (جدول ٣ـ١١)(شكل ٣ـ٢). ومن المؤشرات الحسنة الدلالة على الواقع الصناعي في كل دولة معدل إنتاج الكهرباء (٣ـ١١)، وواضح أنه وثيق الصلة بالنفط والغاز بوصفهما المصدر الرئيس لإنتاج الكهرباء في الوطن العربي. ترتيباً على هذا فلا غرو أن جاءت المملكة العربية السعودية في الصدارة بينما سجلت جيبوتي أقل معدل إنتاج (جدول ٣ـ١١)، ويصدق الاستنتاج ذاته على الصناعات التحويلية إذ شكلت صناعة الكيماويات والبتروكيماويات

جدول ٣ـ٩ : قيمة الناتج الصناعي العربي ١٩٩٤ـ٢٠٠٠
(بالأسعار الجارية)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويليـة			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي ٪	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ٪	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي ٪	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي٪	القيمة المضافة	معـدل النمـو السنوي ٪	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي٪
١٩٩٤	٢,٠	-	١٨,٥	٥٣,٤	-	١٠,٧	١٤٥,٤	-	٢٩,٢
١٩٩٥	١٠٣,٦	١٢,٦	١٩,٣	٥٧,٩	٨,٤	١٠,٨	١٦١,٥	١١,١	٣٠,٢
١٩٩٦	١٢٧,٠	٢٢,٦	٢١,٧	٦٢,٠	٧,١	١٠,٦	١٨٩,٠	١٧,٠	٣,٣
١٩٩٧	١٣٠,٠	٢,٤	٢١,٤	٦٦,٢	٦,٨	١٠,٩	١٨٦,٢	٣,٨	٣٢,٣
١٩٩٨	٩٠,٧	٣٠,٢	١٥,٥	٦٧,٩	٢,٦	١١,٦	١٥٨,٦	١٩,٢ـ	٢٧,٠
١٩٩٩	١١٩,٤	٣١,٦	١٩,٠	١٧,٥	٥,٣	١١,٣	١٩٠,٩	٢٠,٤	٣٠,٣
٢٠٠٠	١٨٦,٨	٥٦,٤	٢٦,٣	٧٦,٤	٦,٩	١٠,٨	٢٦٣,٢	٣٧,٩	٣٧,١

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠م)، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ٢٠٠٠.

جدول (٣ـ١٠): الإنتاج الاستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول العربية (١٩٩٩)

المواد الخـــــــام	الكمية المنتجـــة
ـ احتياطي النفط (مليار برميل)	٦٤٥,٧
ـ انتاج النفط الخام (ألف برميل / يومي)	٢٠,٠٠١
ـ إحتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر٣)	٣٣,٦٤٦
ـ انتاج الغار الطبيعي (مليون متر٣)	٣٧٤,٠٤٨
ـ احتياطيات خام الحديد (مليار طن)	١٦,٨
ـ الطاقة الإنتاجية لاستخرام خام الحديد (ألف طن / سنة)	١٧,٣٥٣
ـ طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن)	٤٦,٦٤٥
ـ إنتاج خام الزنك (ألف طن)	٢٠٩
ـ إنتاج خام الرصاص (ألف طن)	١٥٣
ـ إنتاج النحاس (ألف طن)	٣٨,٨
ـ إنتاج الفحم الحجري (ألف طن)	١٢٦٥

المصـــدر :

١ـ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (٢٠٠٠م).

٢ـ الاسكوا، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية، ١٩٩٠ـ١٩٩٨م.

شكل (٣ـ ٢) الوطن العربي : حقول النفط ومواني‌ء تصديره

المصدر : موسسة جيبوبرجكتس ١٩٨٦م ، اطلس الوطن العربي والعالم ص ١٥٦ ، بشير محمد بشير ٢٠٠٠ قصة البترول السوداني من هجليج إلى بشائر ، مركز دراسات المستقبل ، الخرطوم ، ط٢

جدول (٣ـ١١) احتياطي النفط الخام (٢٠٠٠م) وإنتاج الكهرباء في ١٩٩٨م

الدول	احتياطي النفط الخام (٢٠٠٠م)	إنتاج الكهرباء ١٩٩٨م كيلو واط ساعة
الأردن	٩٠٠,٠٠٠ برميل	٦,٦٥٧ بليون
الامارات	٩٢,٢ بليون	٣٦,٧٠٠ بليون
البحرين	١٤٨,١ مليون	٦,١٨٥ بليون
تونس	٣٠٧,٥٦ مليون	٧,٩٤٠ بليون
الجزائر	٩,٢ بليون برميل	٢٣,٢١٥ بليون
جيبوتي	-	١٧٧ مليون
السعودية	٢٦١ بليون	١١٠,١٣٢ بليون
السودان	٢٦٢,١ مليون	١,٧٦ بليون
سوريا	٢,٥	١٧,٥ بليون
الصومال	-	٢٦٥ مليون
العراق	١١٢,٥ بليون	٢٨,٤٠٠ بليون
عمان	٥,٢٨	٧٣٦٠ بليون
قطر	٣,٧ بليون برميل	٦,٧١٥ بليون
الكويت	٩٤ بليون برميل	٢٦,٩٩٥ بليون
لبنان	-	٧,٧٤٨ بليون
ليبيا	٢٩,٥ بليون	١٦,٩٢٠ بليون
مصر	٢,٩ بليون برميل	٥٧,٨٠٠ بليون
المغرب	١,١٩ بليون برميل	١٣,١٦٠ بليون
موريتانيا	-	١٥٢ مليون
اليمن	٤ بليون	٢,٤ بليون

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، (٢٠٠١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(٣٠٪) من مصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية عام ٢٠٠٠م، بينما شكلت الصناعات الغذائية (١٧٪)، والمعدات وآليات النقل (١٤٪)، والمنسوجات والملابس (١٠٪)، والصناعات الأخرى (٢٩٪) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١م). وفي الجملة فالصناعات العربية لا تزال في خطواتها الأولى وأنها تنمو بمعدلات محدودة بدليل أن جميع الصناعات العربية استخراجية وتحويلية، لم تستقطب أكثر من (١٦,٣) مليون عامل عام ٢٠٠٠م، وهو عددٌ ليس بالكبير إذا قارناه بأعداد من هم في سن العمل من جهة أو بأعداد العاملين فعلاً من بين هؤلاء من جهة أخرى. كان عدد العمال (١٠) ملايين في عام ١٩٨٥م أي معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٥م-٢٠٠٠م يحوم حول (٣٪) سنوياً وهو معدل منخفض بلا شك، ويعبر عن واقع صناعي غير مشجع، بيد أن المستقبل يبشر بخير كثير إذا ما تخلصنا من المعوقات، ووجدنا حلولاً ناجعة للمشكلات التي تجابه الصناعة وبخاصة في مجالات التقانة، وحقوق الملكية الفكرية، وتوسيع الأسواق المتاحة، وتحقيق خطوات عملية نحو التكامل الصناعي العربي (التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ٢٠٠١م، ص ٧٧). وللتعرف على أهم المعادن والصناعات الرئيسة في كل دولة عربية أنشأ الباحث الجدول (٣-١٢).

٣ . ٦ التجارة

في الجدول (٣-١٢) بيان بأهم صادرات الدول العربية ووراداتها حتى عام ١٩٩٩م. وكانت جملة قيمة الصادرات العربية قد بلغت ٢٤٣,٣ مليار دولار مرتفعة من ١٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٩م أي ما نسبته ٤٣,١٪ وهي نسبة كبيرة بل تكاد أن تكون استثنائية. وعلى كل حال فمعدلات الزيادة في

قيمة الصادرات والواردات لا تسير على وتيرة واحدة بل تتأرجح عاماً بعد آخر حسب حركة الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية والعالمية. ومهما يكن من أمر فلا يزال وزن الصادرات العربية والواردات العربية في الصادرات والواردات العالمية غير ذي بال (جدول ٣ـ١٣).

أما اتجاه التجارة الخارجية العربية فيوضحه الجدول (٣ـ١٤). وخلال العام ٢٠٠٠م كان أهم شريك تجاري للدول العربية (صادرات) هو الاتحاد الأوربي (٩ , ٢٧٪)، يليه اليابان (٦ , ١٨٪) فدول جنوب شرق آسيا (٧ , ١٢٪)، فالدول العربية (تجارة بينية بنسبة ٣ , ٧٪). وبالنسبة للواردات فالشريك الأكبر كان هو الاتحاد الأوربي (١ , ٤٢٪)، ثم الولايات المتحدة (٤ , ١٤٪)، فالدول العربية (٢ , ١٠٪)، واليابان (٢ , ٩٪). (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص١٧٣). وفي الجدول (٣ـ١٥) بيان لهيكل الصادرات والواردات العربية خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠م.

جدول (٣ ـ ١٢) (*)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
الأردن	الفوسفات البوتاس الحديد	منتجات النفط الكيماويات، الأسمدة، الأسمنت	الفاكهة، الخضروات، الأسمدة، الفوسفات	النفط الخام المنسوجات السيارات، المواد الغذائية

(*) مصادر الجداول (جميع الدول):

(١) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١٩)، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، عدة مجلدات وعدة صفحات.

(2) CIA,2000, World Facts, Washington D.C., Several Pages.

(3) Europa, 2001, The Europe World Yearbook, Europa Publication s, Several Pages.

(4) The World Almanac Book of Facts,2001, Several Pages.

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
الأمارات	النفط، الغاز الطبيعي، الجازولين الطبيعي	وقود الطائرات وقود السيارات منتجات بترولية متنوعة	الأطعمة، التبغ والمنبهات الزيوت الحيوانيةوالنباتية، أجهزة ومعدات صناعات متنوعة، (إعادة تصدير)	الأطعمة، التبغ والمنبهات منتجات بترولية، أجهزةومعدات الزيوت الحيوانية والنباتية

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
البحرين	خام النفط، الغاز الطبيعي	منتجات بترولية، صناعات خفيفة.	منتجات بترولية، الألمنيوم	النفط الخام

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
تونس	الفوسفات، النفط، الغاز الطبيعي، الملح، ركائز الزنك، ركائز الرصاص	السياحة، النفط، النفط، الفوسفات، الحديد، المنسوجات، الأحذية، المواد الغذائية، المنبهات	الفوسفات، الكيماويات، المنتجات الزراعية، الهيدروكربونات	سلع صناعية، أجهزة، أغذية، سلع استهلاكية

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
الجزائر	النفط، الغاز الطبيعي،	النفط، الصناعات الخفيفة، الغاز الطبيعي، التعدين، الصناعات الالكترونية، البتروكيماويات، معالجة الأغذية	النفط، الغاز الطبيعي، منتجات صناعية، مواد غذائية	سلع رأسمالية، أطعمة، منبهات، سلع استهلاكية

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
جزر القمر		السياحة	الفانيلا، القرنفل، الزيوت العطرية، لب جوز الهند	الأرز، المواد البترولية، معدات النقل، الفولاذ، الحديد، الأسمنت

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
جيبوتي	الملح	منتجات الألبان، تعبئة المياه المعدنية	الجلود، البن (إعادة تصدير)	الأطعمة، المنبهات، معدات النقل، الكيماويات، مشتقات النفط

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
المملكة العربية السعودية	النفط، الغاز الطبيعي، الذهب، النحاس، الحديد	تكرير النفط، البتروكيماويات، الصلب، الصناعات الخفيفة، الأسمنت	النفط، مشتقات النفط، البتروكيماويات التمور	السيارات، مدخلات الصناعة، الأسمدة، الأغذية، الملابس

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
السودان	الملح خام الكروم، خام الذهب،	الأسمنت، السكر، منتجات بترولية مختلفة	القطن، السمسم، الصمغ العربي، الفول السوداني، الذرة، الأبل، الأغنام، البترول	القمح، الشاي، الدقيق، الأدوية، المبيدات، الأسمدة، المنسوجات، الورق، الأجهزة، معدات الاتصالات، المعدات الكهربائية، وسائط النقل

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
سوريا	النفط الخام، الفوسفات، الملح	منتجات قطنية وحريرية، منسوجات صوفية، الأسمنت، الزجاج والفخار، الصابون السكر، زيت الزيتون، الزيوت النباتية والحيوانية، منتجات التبغ	النفط، المنسوجات، المنتجات الزراعية، الفوسفات، وصادرات أخرى	الأغذية، المنبهات، المعادن والمنتجات المعدنية، الآلات والأجهزة، واردات أخرى

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
الصومال	الملح	تكرير السكر، منتجات نفطية، منسوجات	الموز، الحيوانات الحية، الأسماك، الجلود	النفط ومشتقاته، المواد الغذائية، مواد البناء

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
العراق	خام النفط، الكبريت	الأسمنت، منتجات بترولية، الأسمدة والمبيدات	خام النفط، المنتجات البترولية، الأسمدة، الكبريت	الأجهزة، المعدات

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
الكويت	خام النفط، الغاز الطبيعي، الملح	دقيق وقمح، منتجات بترولية، الأسمنت	البترول ومشتقاته، الأسمدة والكيماويات، سلع أخرى	الأطعمة والحيوانات الحية، الكيماويات، المعدات والآلات، سلع صناعية متنوعة

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
لبنان	الملح	الأسمنت، لب الورق، الورق،	المنتجات الزراعية، (فواكه وخضروات) الكيماويات المنسوجات، المعادن	المنتجات البترولية، اللحوم، السيارات، المعدات الصناعية

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
عمان	خام النفط، الغاز الطبيعي	وقود السيارات، الكيروسين، زيت الوقود المقطر، زيوت أخرى	النفط، المنتجات النفطية، التمور، الأسماك	معدات النقل، الآلات والماكينات، السلع المصنعة، الأطعمة، اللحوم

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
قطـــر	النفط، الغاز الطبيعي	النفط المكرر، البتروكيماويات، الأسمنت	خام النفط، والمشتقات النفطية، البتروكيماويات، الأسمنت	السيارات، مدخلات الصناعة، الملبوسات، الأغذية

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
ليبيـــا	النفط، الغاز الطبيعي، الجبس، الحديد	معالجة الأغذية، النسيج، الأحذية، المصنوعات اليدوية، الأسمنت، الصناعات البلاستيكية	البترول ومشتقاته، الغاز	الأجهزة والآلات، معدات النقل، المـواد المصنعة، الأطعمة، الزيوت المعدنية

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
مصـــر	خام النفط، خام الحديد، خام الملح غير المكرر، الفوسفات، الجبص	السكر المكرر، التبغ، غزل القطن، المنسوجات القطنية، المنسوجات التصنيعية (Synthetic) الجوت، حامض الكبريت، الورق، الأسمدة، زوايا وألواح الصلب، السيارات، الشاحنات، الجرارات، الثلاجات	خام النفط، الأقطان، القطن المغزول (الخيوط)، المنسوجات القطنية، الملابس الجاهزة، النفط المكرر، البرتقال، البطاطس	القمح، الذرة الشامية، منتجات الألبان، الكيماويات، السيارات، قطع غيار السيارات، الأسمدة، الأسلحة

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
المغـرب	الفوسفات، خام الحديد، ركائـــز الرصاص، الفحم الحجري، البارايت	تعدين ومعالجة الفوسفات، الصناعات الغذائية، الصناعات الجلدية، صناعة النسيج، السياحة، السجاد	الأطعمة، والمنبهات، السلع شبه المصنعة، سلع استهلاكية، الفوسفات، صادرات أخرى	سلع رأسمالية، سلع شبه مصنعة، مواد خام، سلع استهلاكية، وقود، أطعمة ومنبهات (إعادة تصدير)

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
موريتانيا	الحديد الخام، الجبس، النحاس، الفوسفات	معالجة الأسماك، تعدين الحديد والجبس	خام الحديد، الأسماك ومنتجات الأسماك	الأغذية، السلع الاستهلاكية، النفط ومشتقاته السلع الرأسمالية

جدول (٣ ـ ١٢)

المعادن، والصناعات الرئيسة، الصادرات والواردات في الدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسة	الصادرات	الواردات
اليمن	خام النفط، الملح، الجبس	دقيق القمح، زيوت السيارات، الكيروسين، الأسماك المجففة والمدخنة والمملحة	النفط الخام، القطن، البن، الجلود، الخضروات، الأسماك المجففةوالمدخنة والمملحة	المنسوجات، منتجات بترولية، سكر، دقيق، اسمنت، مواد غذائية

جدول (٣ ـ ١٣) التجارة العربية الاجمالية

السنوات	مليار دولار				معدل التغير السنوي(٪)				متوسط معدل التغير في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	(٪)
الصادرات العربية	١٧٨,٨	١٣٩,٣	١٧٠,٠	٢٤٣,٣	١,٥	٢٢,١-	٢٢,٠	٤٣,١	٢٩
الواردات العربية	١٣٩,٩	١٥١,٤	١٤٤,٤	١٥٢,٥	٠,٧	٨,٣	٤,٦-	٥,٦	٢,٥
الصادرات العالمية	٥٣٠٥	٥٢٧٠	٥٤٧٣	٦١٨٠	٣,٠	١,٥-	٤,٠	١٢,٥	٢,٥
الواردات العالمية	٥٤٧٠	٥٤٦٥	٥٧٢٩	٦٤٨٥	٣,٠	١,٠-	٤,٥	١٢,٥	٢,٧
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية٪	٣,٤	٢,٦	٣,١	٣,٩					
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية٪	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٢,٤					

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص١٧٠.

جدول (٣ ـ ١٤) أتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (٪)

الصـــــــــــــادرات					الـــــــــــــواردات				
العام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الدول العربية	٨,٣	٨,٨	٩,٩	٨,٣	٧,٣	٩,٠	٩,١	٨,٦	٩,٤	١٠,٢
الولايات المتحدة	٨,٩	٩,٣	٩,٩	١٠,٢	١٠,٧	١٣,٠	١٣,٠	١٢,٨	١٣,٧	١٤,٤
اليابان	١٧,٦	١٨,١	١٨,٠	١٨,٤	١٨,٦	٦,٢	٦,٩	٧,٨	٨,٩	٩,٢
الأتحاد الأوربي	٢٦,٢	٢٤,٨	٢٥,٦	٢٧,١	٢٧,٩	٤١,٢	٤٠,٧	٣٨,٥	٤٠,٨	٤٢,١
دول جنوب شرق آسيا	١٠,٩	١١,٧	١٠,٨	١٢,٠	١٢,٧	٥,٤	٥,٩	٥,٦	٦,٠	٦,٣
باقي دول العالم	٢٨,١	٢٧,٣	٢٥,٨	٢٤,١	٢٢,٨	٢٥,٢	٢٤,٤	٢٦,٧	٢١,١	١٧,٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص١٧١.

جدول (٣ ـ ١٥) هيكل الصادرات والواردات العربية الإجمالية (٪)

	الصادرات العربية الإجمالية					الواردات العربية الإجمالية				
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأغذية والمشروبات	٣,٧	٣,٨	٥,٧	٤,٣	٣,٠	١٥,٣	١٥,٠	١٤,٠	١٤,٦	١٤,٢
المواد الخام	٢,٢	٢,٤	٣,٠	٢,٨	٢,٣	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٤
الوقود المعدني	٧٢,٥	٧٠,٧	٥٥,٦	٦٣,٣	٧١,٠	٤,٨	٤,٦	٣,٥	٤,٩	٦,٠
المواد الكيماوية	٤,٥	٥,٠	٦,٨	٥,٥	٥,٠	٨,٤	٨,١	٨,٠	٨,٤	٨,٢
الآلات ومعدات النقل	٣,١	٣,٤	٥,٧	٤,٧	٣,٨	١٣,٢	٣٣,٢	٣٤,٧	٣٤,٧	٣٤,٧
المصنوعات	١٣,٦	١٤,٣	٢٢,٥	١٨,٩	١٤,٥	٢٩,٧	٢٩,٤	٣٠,٣	٢٨,٦	٢٨,٣
سلع غير مصنفة	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٣,٠	٣,٨	٣,٩	٣,٤	٣,٣
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص١٧٣.

شكل (٣ـ٣) الصادرات والواردات الزراعية العربية ١٩٩٥ـ١٩٩٩م

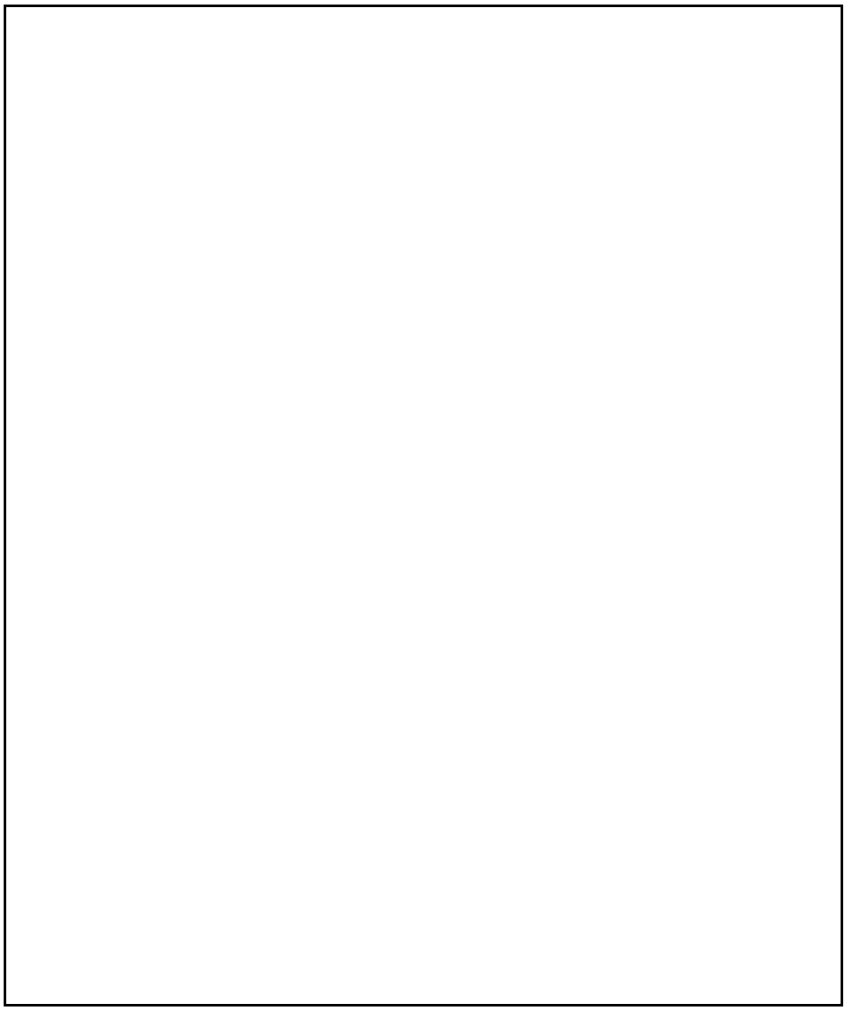

المصدر: الجدول (٣ـ١٥)

٣ . ٧ النقل والمواصلات

النقل

تتصدر المملكة العربية السعودية الدول العربية من حيث أطوال الطرق فيها إذ بلغت ٥٤٤ , ١٤٦كم في العام ١٩٩٩م بينما كان أقل طول للطرق في قطر ١٢٣٠كلم (جدول ٣ـ١٦)، وهو أمر مفهوم بالنظر لصغر مساحتها التي لا تزيد عن ٤٢٧ , ١١ كلم٢ قياساً إلى مساحة المملكة البالغة ٠٠٠ , ٢٥٠ , ٢ كلم٢ (جدول ٣ـ١٦).

إننا لن نستطيع عقد مقارنة واقعية بين أطوال الطرق في الدول العربية إلا وفي ذهننا مساحات تلك الدول، و بالنظر إلى كافة مكونات الشبكة النقلية برية كانت أم مائية أو جوية. ويوضح الجدول (٣ـ١٦) تبايناً واضحاً في أطوال الطرق من دولة لأخرى. ولما كانت كثير من الطرق غير موظفة التوظيف الأمثل بسبب نوعيتها أو لظروف بيئية طارئة مثل أوقات المطر وسيلان الأودية حتى تصبح الطرق غير نافذة وبخاصة الطرق الطينية.

إذن فأطوال الطرق لا تعبر عن الواقع الفعلي للشبكة وإنما المعبر الفعلي هو أطوال الأجزاء المزفتة دائمة الاستعمال منها وهو ما يبينه الجدول (٣ـ ١٦)، ومن ثم نجد أن الجزائر التي تكاد تماثل المملكة العربية السعودية في المساحة شغلت المركز الأول الذي كانت تشغله السعودية في حالة الأخذ بالطول المطلق للطرق. اما باعتبارات نسبة المزفت إلى غير المزفت من الطرق عام ١٩٩٨م فالترتيب سوف يختلف تماماً بحيث كانت الصدارة للأردن والإمارات بنسبة ١٠٠٪ لكل منهما. وهو ما يعني أن جميع الطرق مزفتة. وفي قطر وصلت النسبة إلى ٩٠٪، ثم جاءت بقية الدول العربية تباعاً بحسب نسبها (جدول ٣ـ١٦) (شكل ٣ـ٤).

جدول (٣ ـ ١٦) الطرق، السكك الحديدية والطرق المائية (١٩٩٨)

المتغير / الدولة	نسبة الطرق المزفتة لكل الطرق (١٩٩٨)	أطوال السكك الحديدية (كم)	أطـوال الطرق (كم)	أطوال الطرق المزفتة المعبدة	المسالك المائية
الأردن	١٠٠	٦٧٧	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	٤٩
الامارات	١٠٠	---	---	---	---
البحرين	٧٦,٩	---	٣,١٦٤	٢,٤٣٣	---
تونس	٧٨,٩	٢,١٦٨	٢٣,١٠٠	١٨,٢٢٦	---
الجزائر	٦٨,٩	٤,٨٢٠	١٠٤,٠٠٠	٧١,٦٥٦	---
جيبوتي	١٢,٦	١٠٠	٢,٨٩٠	٠,٣٦٤	
السعودية	٣٠,١	١٣٩٠	١٤٦,٥٢٤	٤٤,١٠٤	---
السودان	٣٦,٣	٥,٥١٦	١١,٩٠٠	٤,٣٢٠	٥,٣١٠
سوريا	٢٣,١	٢,٧٥٠	٣٦,٣٧٧	٢٦,٢٩٩	---
الصومال	١١,٨	---	٢٢,٠٠	٢,٦٠٨	---
العراق	٨٦	٢,٠٣٢	٤٥,٥٥٠	٣٨,٤٠٠	١,٠١٥
عمان	٣٠	---	٣٢,٨٠٠	٩,٨٤٠	---
قطر	٩٠	---	١,٣٢٠	١,١٠٧	---
الكويت	٨٠.٦	---	٤,٤٥٠	٣,٥٩٠	---
لبنان	٩٥	٣٩٩	٧,٣٠٠	٦,٢٠٠	---
ليبيا	٥٧,١	---	٨٣,٢٠٠	٤٧,٥٩٠	---
مصر	٧٨,١	٤,٩٥٥	٦٤,٠٠٠	٤٩,٩٨٤	٣,٥٠٠
المغرب	٥٢,٣	١,٩٠٧	٥٧,٨٤٧	---	---
موريتانيا	١١,٣	٧٠٤	----	---	---
اليمن	٨,١	---	٦٧,٠٠٠	٧,٧٠٠	---

المصدر :

(1) World Bank,(2000), World Bank Atlas,pp.50-51

(2) CIA,(2000), World Facts, Washington D.C,p.435.

(3) Teh Statesman,s Yearbook,(2001),p.1331 & p.1439.

شكل (٣ـ٤) شبكة النقل البري في بعض دول الوطن العربي

المصدر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٩ الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، الرياض

السكك الحديدية هي الأخرى خدمة نقلية لا تتمتع بها كل الدول العربية وإن كان وجودها عائداً إلى القرن التاسع عشر كما هو الحال في مصر والسودان وسوريا. ومثل ما هي متباينة في وجودها من عدمه فهي متباينة نوعاً، أي نوع الخدمة في حالة نقل الركاب أو البضائع. السودان هو الدولة العربية الأولى من حيث أطوال السكك الحديدية (٥١٦, ٥ كم)، تليه مصر فالجزائر فسوريا وتونس والعراق وصولاً إلى جيبوتي التي لا تتمتع إلا بخط حديدي طوله ١٠٠كم. بعض الخطوط مفردة والأخرى مزدوجة. السودان يمثل الحالة الأولى بينما المملكة العربية السعودية تمثل الحالة الثانية، حالة الخطوط المزدوجة.

هذا من حيث شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية. التدفق على الطرق البرية يمكن التعبير عنه بسيارات الركاب وسيارات النقل المتدفقة عبر طرق الوطن العربي المختلفة (جدول ٣-١٧).

ويتضح مدى التباين من خلال الجدول المرفق إذ أن ١,٧١٠,٠٠٠ سيارة نقل ركاب في السعودية يقابلها ١٠,٠٠٠ سيارة فقط في الصومال (حوالي ١٧١ ضعفاً). السعودية هي الأولى، يليها مصر ثم لبنان فالمغرب وجميعها يزيد العدد فيها على مليون سيارة. متوسطات الدخل السنوي مختلفة ومن ثم فإن ضخامة العدد في السعودية تتماشى مع متوسطات الدخل المرتفعة نسبياً فيها (جدول ٣-١٧)، وعدد السكان المتسارع النمو، وفي مصر فإن عدد السكان الكبير فيها (نحو ٧٠ مليون نسمة في سنة ٢٠٠١)، يفسر عدد سيارات الركاب فيها. وحتى المغرب بحكم عدد سكانها المتنامي الوجود الكثيف للمغاربة في أوروبا حيث تسود ثقافة امتلاك السيارة، والظروف السياحية للبلاد، إذ أن ذلك يعزز الاتجاه القوي لدى المغاربة لاستخدام أعداد متعاظمة من السيارات. لبنان القليل السكان لماذا

جدول (٣ ـ ١٧) بعض المتغيرات النقلية والمطارات والموانئ العربية

المتغير / الدولة	سيارات نقل الركاب	سيارات تجارية	الركاب المنقولون جواً	المطارات الرئيسة	أهم الموانئ
الأردن	١٧٥,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٣ بليون	٢	العقبة
الامارات	٣٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨,٤بليون	٦	عجمان، جزيرة داس
البحرين	١٤١,٩٠١	٣٠,٢٤٣	١,٦بليون	١	المنامة، سترة
تونس	٢٤٨,٠٠٠	٢٣٦	١,٥بليون	٥	تونس،صفاقس،بنزرت
الجزائر	٥٠٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	١,٩٥ بليون	٢٨	الجزائر، عنابة، وهران
جيبوتي	١٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	---	١	جيبوتي
السعودية	١,٧١٠,٠٠٠	١,١٧٠,٠٠٠	١١,٨بليون	٢٥	جدة ، الدمام
السودان	٣٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٩٢,٨مليون	٣	بورتسودان
سوريا	١٣٤,٠٠٠	٢١٨,٩٠٠	٧٦٧,٦مليون	٥	اللاذقية، طرطوس
الصومال	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٨٦,٩مليون	١	مقديشو، بربرة
العراق	٦٧٢,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	١٢,٤مليون	--	البصرة
عمان	٢٦٤,٠٩٧	١٠١,٢٢٣	٢ بليون	٦	مطرح، ميناء الفحل
قطر	٩٦,٨٠٠	٨٥,٠٠٠	١,٦بليون	١	الدوحة، أم سعيد
الكويت	٥٣٨,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	٣,٧بليون	١	الأحمدي
لبنان	١,١٠٠,٠٠٠	٨٣,٠٠٠	١,٣بليون	١	بيروت، طرابلس، صيدون
ليبيا	٥٩٢,٠٠٠	٣١٢,٠٠٠	٢٣٤,١مليون	--	طرابلس، بني غازي
مصر	١,٢٨٠,٠٠٠	٤٢٣,٠٠٠	٥,٦ بليون	١١	الإسكندرية،بورسعيد،السويس
المغرب	١,١٠٠,٠٠٠	٣٣٣,١٥٢	٣,٣ بليون	١١	طنجة،الدار البيضاء، القنيطرة
موريتانيا	١٧,٣٠٠	٩٢١٠	٢٠١,١مليون	٩	نواكشوط، نواديبو
اليمن	٢٢٩,٠٨٤	٢٨٢,٦١٥	٦٥٠مليون	١١	الحديدة،المكلا، عدن

المصدر : (1) The World Almanac Book of Facts,(2000), Several Pages.

(2) CIA,(2000), World Facts, Washington D.C., Several Pages.

(3) The Statesman,s Yearbook,(2001),Several Pages.

يكون فيه هذا العدد الكبير من السيارات؟ يبدو لي أن حالة لبنان ليست بعيدة عن حالة المغرب من حيث وجود اللبنانيين في المهجر منذ القرن التاسع عشر مع الارتباط بالوطن الأم، والتوجه الحضاري نحو الغرب من أغلب فئات الشعب اللبناني، هذا وذاك أسهم في نشر ثقافة امتلاك السيارات.

أما الوضع في جيبوتي (١٣,٠٠٠ سيارة)، وموريتانيا (١٧,٣٠٠ سيارة)، والسودان (٣٥,٠٠٠ سيارة) فيعبر عن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول التي يعيش معظم سكانها تحت خط الفقر ولا يحقق أغلبها دخولاً تسمح لهم باقتناء السيارات.

السيارات التجارية هي الأخرى أحد المؤشرات القوية على الأوضاع الاقتصادية للدول. وهكذا مرة أخرى وبسبب من قوة الاقتصاد السعودي بل هو الاقتصاد العربي الأقوى تشغل المملكة الصدارة بواقع (١,١٧٠,٠٠٠) سيارة تجارية. بل إن الفارق كبير جداً بينها وبين الدولة التالية لها في الترتيب مصر إذ الفارق بينهما يصل إلى نحو (٨٠٠,٠٠٠) سيارة تجارية. جيبوتي شغلت المركز الأخير (٣,٠٠٠) سيارة، وقريب منها موريتانيا (٩,٢١٠) سيارات، ثم الصومال (١٠,٠٠٠) سيارة. الدول الثلاث في إفريقيا. وبالطبع فإن الأرقام المطلقة للسيارات التجارية لا تعكس واقع الحال ولكنها تعطي دلالات مقنعة حول الظروف الاقتصادية في الدولة. وفي الرجوع إلى الجدول (٣-١٧) ما يغني عن تناول كل دولة على حدة مغبة التكرار والرتابة.

هذا عن النقل البري أما النقل البحري فيمكن الرجوع إلى أرقام المنقولات ركاباً وبضائع في بعض الدول العربية المنتقاة بحيث تمثل سائر دول الوطن العربي. كما أنه يناسب التعرف إلى أسماء الموانئ الرئيسة في الدول العربية.

اما من حيث النقل المائي النهري فيتمتع السودان بـ (٥٣١٠كم) من الطرق المائية تليه مصر بواقع (٣,٥٠٠كم)، والعراق (١,٠١٥ كم) (جدول ٣-١٦). وتمثل هذه الأطوال الأجزاء الصالحة للملاحة من نهر النيل وروافده ونهري دجلة والفرات. وهي بالطبع أهم الأنهار العربية. ويجدر بالذكر أن هناك أنهار ونهيرات عربية فيها أجزاء صالحة للملاحة مثل ملوية وأم الربيع في المغرب، ومجردة في تونس، والأردن في الأردن، والليطاني والحاصباني في لبنان، وبردي في سوريا.

المطارات

يصل عدد المطارات الرئيسة في الوطن العربي إلى (١٢٨) مطاراً يوجد منها في الجزائر (٢٨ مطاراً)، السعودية (٢٥ مطاراً)، ومصر (١١ مطاراً)، والمغرب (١١ مطاراً)، واليمن (١١ مطاراً). وهناك ست دول لكل منها مطار رئيس واحد. ويعمل في النقل الجوي في الوطن العربي أكثر من ناقل جوي دولي.

وتُعبر الحركة من مطارات الدول العربية وإليها إلى جانب الحركة الداخلية، أي داخل كل دولة وبخاصة الدول شاسعة المساحة، تعبر مثل هذه الحركة عن درجة التفاعلات المكانية والأنشطة الاقتصادية البينية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. يتضح من الجدول رقم (٣-١٧) أن أعداد من نقلوا جواً عام (١٩٩٩) في الدول العربية (٨,١١) بليون راكب (رحلة) في المملكة العربية السعودية، (٤,٨) بليون في الإمارات، (٦,٥) بليون في مصر، (٧,٣) بليون في الكويت، (٣,٣) بليون في المغرب، (٢) بليون في سلطنة عمان، (٦,١) بليون في البحرين، (٦,١) بليون في قطر، (٥,١) بليون في تونس، و(٣,١) بليون في لبنان. وما تبقى

من الدول العربية كان دون البليون الواحد. وشغلت العراق المركز الأخير (٤ , ١٢) مليون لظروفها الخاصة والتي نشأت بعد حرب الخليج الثانية . ومن الملاحظ أن أكثر الركاب المنقولين ينتمون إلى دول نفطية (متوسطات دخل مرتفعة) أو دول سياحية مثل مصر ولبنان وتونس والمغرب (جدول ٣ـ١٧).

٣ . ٨ الاتصـالات :

لعل التطور الكبير الذي شهده العالم في مجال الاتصالات خلال العقدين الأخيرين كان ملفتاً للنظر لمساسه بكافة جوانب الحياة ولأنه بالاتصالات اكتسب عصرنا الحاضر صفة عصر انفجار المعلومات، فضلاً عن صلتها الوثيقة بالعولمة التي لم توفر ركناً من أركان الاقتصاد والسياسة والاجتماع وكافة وجوه الحضارة إلا وقد ولجته، وقد تأثر الوطن العربي بالاتصالات تأثيراً متفاوتاً من دولة إلى أخرى وللوقوف على ذلك يلزم استعراض أهم المتغيرات الاتصالية على مستوى الوطن العربي ودوله.

تتمثل المتغيرات المشار إليها في (الجدول ٣ـ١٨) التلفزيون، والمذياع (الراديو)، والهاتف الثابت والمتنقل (الجوال)، والصحيفة، والحاسوب، والفاكس، والانترنت (الشبكة العنكبوتية)، ومكاتب البريد ووكالاته. وهذه المتغيرات تكون في مجموعها منظومة الاتصالات في العالم والوطن العربي. ومن ثم فسوف نتعرض لكل منها على مستوى الوطن العربي وأقطاره (جدول ٣ـ١٨) وجدول (٣ـ١٩).

خلال العام ٢٠٠٠م كان هناك ١٩١ تلفزيوناً لكل ١٠٠٠ من سكان الوطن العربي. اعلى المعدلات كان في عمان (٧١١) وأدناها في اليمن

جدول (٣ ـ ١٨)

التلفزيون والمذياع وخطوط الهاتف والصحف لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان

المتغير / الدولة	التلفزيون لكل الف من السكان (٢٠٠٠)م	المذياع لكل ألف من السكان (٢٠٠٠م)	خطوط الهاتف (١٩٩٨)ً	عدد الصحف لكل ألف من السكان (٢٠٠٠م)
الأردن	١٧٦	٢٢٤	٦٢٠,٠٠٠	٦٢
الامارات	٢٦٠	٢٠٦	١,٠٢٠,٠٠٠	١٧٠
البحرين	٤٤٢	٥٥٥	١٧١,٠٠٠	١٢٨
تونس	١٥٦	١٨٨	٨٥٠,٤٠٠	٤٥
الجزائر	٧١	١٢٢	١,٧٦١,٣٠٠	٥٢
جيبوتي	٤٣	٨٠	٧,٩٠٠	٨
السعودية	٢٥٢	٣٠٩	٢,٨٧٨,١٠٠	٥٩
السودان	٨,٢	١٨٢	٣٨٦,٨٠٠	٢١
سوريا	٤٩	٢١١	١,٦٠٠,٠٠٠	١٩
الصومال	١٨	٤٥	١٥,٠٠٠	--
العراق	٤٨	١٦٧	---	--
عمان	٧١١	٤٢٦	٢٢٠,٤٠٠	٣١
قطر	٤٥١	٣٢٢	١٥٤,٩٠٠	١٤٣
الكويت	٥٠٥	٦٧٨	٤٥٥,٦٠٠	٣٧٧
لبنان	٢٩١	٦٠٨	٦٩٨,٠٠٠	١٧٢
ليبيا	١٠٥	١٩١	٥٠٠,٠٠٠	١٥
مصر	١٢٧	٣١٢	٣,٩٧١,٥٠٠	٣٨
المغرب	٩٢,٧	٢٢٢	١,٥١٥,٠٠٠	١٤,٥
موريتانيا	---	٤٢٨	١٧,٣٠٠	---
اليمن	٦,٥	٤٣	٤١٧,٠٠٠	---

المصدر : World Almanac and Book of Facts,(2001), Several Pages

جدول (٣ ـ ١٩) الحاسوب و الفاكس والتلفون الجوال واستخدام الانترنت ومكاتب البريد ووكالاته في بعض الدول العربية

المتغير / الدولة	الحاسوب	أجهزة الفاكس	التلفون الجوال	مستخدمو الانترنت	مكاتب البريد ووكالاته
الأردن	٩٠,٠٠٠(٩٩)	٣٥,٠٠٠(٩٦)	١١٥,٠٠٠(٢٠٠٠)	٨٧,٥٠٠ (٢٠٠٠)	٨٣٦(٩٦)
الامارات	٣٠٠,٠٠٠(٩٧)	٥٠,٠٠٠(٩٧)	٨٣٢,٣٠٠(٩٩)	٤٠٠,٠٠٠(٢٠٠٠)	١٨٠ (٩٥)
البحرين	---	---	---	---	---
تونس	١٤٥,٠٠٠(٩٩)	---	٤٢,٠٠٠(٢٠٠٠)	١١٠,٠٠٠(٢٠٠٠)	٩٥٥(٩٥)
الجزائر	١٨,٠٠٠(٩٩)	٧٠٠٠(٩٩)	٩,٩٠٠ (٩٨)	٢٠,٠٠٠(٢٠٠٠)	٣,١٤٥(٩٥)
جيبوتي	٦٠٠٠(٩٩)	٣٠٠ (٩٧)	٢٠٠(٩٧)	١٠٠٠ (٢٠٠٠)	١٠ (٩٥)
السعودية	١,٢مليون(٩٩)	٧٥٠,٠٠٠(٩٥)	٨٣٦,٦٠٠(٩٩)	٣٠٠,٠٠٠ (٢٠٠٠)	٨٠٠(٩٩)
السودان	٧٠,٠٠٠(٩٩)	١٢,٠٠٠(٩٧)	٣,٨٠٠(٩٧)	١٠,٠٠٠(٢٠٠٠)	٤١١(٩٥)
سوريا	٢٣٠,٠٠٠(٩٩)	٢١,٠٠٠(٩٦)	---	٢٠,٠٠٠(٢٠٠٠)	٦٥٠
الصومال	---	---	---	٢٠٠(٢٠٠٠)	---
العراق	---	---	---	---	---
عمان	٦٥٠٠(٩٩)	٦٣٠٠(٩٧)	٢٢٠,٠٠٠ (٩٧)	٥٠,٠٠٠(٢٠٠٠)	٩٤(٩٩)
قطر	٨٠,٠٠٠(٩٩)	١٠,٠٠٠(٩٦)	٨٤,٠٠٠(٩٩)	٤٥,٠٠٠(٢٠٠٠)	٣٠(٩٥)
الكويت	٢٣٠,٠٠٠(٩٩)	٤٢,٠٠٠(٩٧)	٣٠٠,٠٠٠ (٩٩)	١٠٠,٠٠٠(٢٠٠٠)	٨٦,٦١٨(٩٦)
لبنان	١٥٠,٠٠٠(٩٩)	٣٠٠٠(٩٥)	٤٢٥,٠٠٠(٩٧)	٢٢٧,٥٠٠(٢٠٠٠)	---
ليبيا	---	---	٢٠,٠٠٠(٩٨)	٧,٥٠٠ (٢٠٠٠)	٣٨٣ (٩٤)
مصر	٧٥٠,٠٠٠(٩٩)	٣١,٠٠٠(٩٦)	١,٤مليون (٢٠٠٠)	٤٤٠,٠٠٠ (٢٠٠٠)	٩(٤)٧١٦٢
المغرب	٣٠٠,٠٠٠(٩٩)	١٨,٠٠٠(٩٧)	٨٠٠,٠٠٠(٢٠٠٠)	١٢٠,٠٠٠(٩٩)	٦٢١(٩٤)
موريتانيا	١٦,٠٠٠(٩٩)	٤٠٠٠(٩٦)	---	٢٠٠٠ (٢٠٠٠)	٦٠(٩٥)
اليمن	٣٠,٠٠٠ (٩٦)	٢٧٠٠ (٩٥)	٢٧,٠٠٠ (٩٩)	١٢,٠٠٠(٢٠٠٠)	٤٥١(٩٥)

المصدر : World Almanac and Book of Facts,(2001),

(٥ , ٦). المفارقة في أن الدولتين المذكورتين جارتان. الفرق الكبير بين الرقمين يفسره الفرق بين متوسط دخل الفرد في الدولتين (٧٩٠٠ دولار للفرد في عمان، و٧٤٠ دولاراً في اليمن) جدول (٣ـ٣)، ونسب التعليم: (٨٠٪) في عمان و(٣٨٪) في اليمن جدول (٢ـ١٢)، ومعطيات اجتماعية، وسياسية وثقافية أخرى. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت عموماً في الصدارة: الكويت (٥٠٥)، قطر (٤٥١)، البحرين (٤٤٢)، الإمارات (٢٦٠)، السعودية (٢٥٢). الدولة الوحيدة التي دخلت ضمن هذه المجموعة المتصدرة متخطية اثنين من الدول الخليجية هي لبنان (٢٩١)، مع أن متوسط دخل الفرد فيها يقل بـ (٤٠٠ , ٣) دولار أمريكي عن متوسط الدخل في أقل دول الخليج، دخلاً سلطنة عمان والبالغ قدرة (٥٠٠ , ٤) دولار، بيد أن لبنان يتمتع بمستوى ثقافي عال (نسبة التعليم ٨٦٪). ويمكن أن نجد فيه وفي خصائص لبنان الأخرى تعليلاً مقنعاً للموقع المتقدم الذي شغلته هذه الدولة. من تلك الخصائص التركيبة الثقافية الخاصة وانفتاح لبنان المبكر والكبير والمتجدد على العالم المتحضر عالم أوربا وأمريكا ـ عالم المهجر.

دول أخرى (الأردن ومصر وتونس وليبيا)، تخطى المعدل فيها ١٠٠ تلفزيون لكل ١٠٠٠ من السكان، وهو إلى حد ما إنعكاس وترجمة موضوعية للأحوال الحضارية في هذه الدول. بقية الدول العربية كلها دون المائة. وباستثناء المغرب والجزائر حيث يزيد المعدل عن ٥٠ فمعدل ما تبقى من الدول يعد متدنياً نسبياً.

وقد لوحظ أن معدل الاستماع إلى المذياع كبير نسبياً في كافة الدول العربية في جيبوتي (٨٠٪) والصومال (٤٥٪) واليمن (٤٣٪) الجدول (٣ـ ١٨). عمان التي كان لها الصدارة في معدل استخدام التلفزيون لم تكن

شكل (٣ ـ ٥) الوطن العربي : عدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ من السكان

المصدر : الجدول (٣ـ١٨)

كذلك في حالة امتلاك المذياع وأن يكن استخدام المذياع عالياً. ويبدو أن في استخدام التلفزيون عوضاً عن استخدام الراديو في بعض الحالات وليس في كل الحالات.

وباستثناء سلطنة عمان وقطر والإمارات وجميعها دول خليجية فإن معدل استخدام المذياع اعلى من معدل استخدام التلفزيون (الجدول ٣ـ١٨).

السبب واضح ألا وهو أن المذياع أرخص سعراً من التلفزيون وأن استخدام التلفزيون مرهون بوجود الكهرباء ووجودها كما هو معلوم مربوط بالمدن والقرى الكبيرة وليس لها وجود في كثير من أرياف الوطن العربي وأصقاعه البعيدة، فضلاً عن خاصة المذياع الأخرى وهي خفة وزنه مما يجعل قابليته للحركة على كافة وسائل النقل الحديثة والتقليدية كبيرة لذلك نجد أن عدد أجهزة المذياع في موريتانيا مثلاً كبيرُ جداً (إنتاج كهرباء منخفض ـ جدول (٣ـ ١١)، ومعدل حضرية لا يتعدى ٥٦٪). وعلى كل فإن متوسط استخدام المذياع في الوطن العربي يسجل ارتفاعاً يتناسب إلى حد كبير وتزايد أعداد السكان وانتشار الوعى الوثيق الارتباط بتحسن المستوى التعليمي (جدول ٢ ـ ١٢).

خطوط الهاتف هي الأخرى أحد المتغيرات الكبيرة ضمن المنظومة الاتصالية في الوطن العربي. ومن خلال استعراضنا لخطوط الهاتف الرئيسة عام ١٩٩٨م (الجدول ٣ـ١٨)، يتبين لنا كم أن في عددها خير تعبير عن حجم السكان وحجم وفعالية الأداء الاقتصادي في كل دولة. صحيح أن هناك معطيات أخرى قد تدخل في تفسير تباين أعداد خطوط الهاتف بيد أن العنصرين اللذين أشرنا إليهما هما الأهم.

دول الخليج ذات الاقتصادات القوية والنشطة تعبر أرقام الهاتف فيها

عن استخدام مكثف له إذا ما وضعنا في الاعتبار أحجام السكان القليلة نسبياً فيها.

ليبيا هي الأخرى عدد سكانها ليس كبيراً جداً (نحو ٥ مليون نسمة)، أي بواقع خط تلفون لكل (١٠ أفراد) وهي نسبة معقولة.

السودان ومع التحسن الذي طرأ على شبكة الهاتف فيه بعد أن تمت خصخصتها إلا أن انخفاض متوسط دخل الفرد ٩٤٠ دولاراً بالسنة لا يسمح إلا لعدد محدود بدفع تكاليف الخدمة الهاتفية كما أن مستوى الوعي المنخفض بنسبة تعليم في حدود (٤٦٪) يجعل التمتع بالخدمة الهاتفية ترفاً.

مصر أكثر الدول العربية سكاناً والمملكة العربية السعودية ذات الاقتصاد الأكثر حيوية وفعالية بين كافة الدول العربية جاءتا في الصدارة (جدول ٣-١٨)، تليهما الجزائر (٣١ مليون نسمة)، والمغرب (٣٠ مليون نسمة) كما أن الدولتين تتمتعان باقتصادين يقومان على النفط والغاز الطبيعي والسياحة وتحويلات كبيرة من العمال المهاجرين إلى أوربا وغيرها.

وهكذا نجد أن السودان والصومال واليمن وجيبوتي وموريتانيا لا تزال تمثل المجموعة الأقل تمتعاً بهذه الخدمة.

رابع مكونات المنظومة الاتصالية هو الصحافة. وعلى الرغم من أن البيانات لم تتوفر لكل الدول العربية إلا أن ما هو متوفر يكشف عن أن الكويت التي ظهرت أول صحيفة فيها منذ نحو نصف قرن فقط تتفوق من حيث عدد قراء الصحف على دول كلبنان ومصر وسوريا التي شهدت مولد الصحافة العربية منذ خواتيم القرن التاسع عشر. إنها مفارقة حتى باعتبار نسبة التعليم إذ كان المرء يتوقع أن تكون نسبة التعليم في الكويت هي الأعلى طالما أن من بين كل ١٠٠٠ كويتي هناك ٣٧٧ قارئاً للصحف ومع ذلك فنسبة التعليم في الكويت هي ٧٩٪.

الأردن هي الأعلى نسبة تعليم (٨٧٪) ويقرأ الصحف فيها ٦٢ فرداً من كل ١٠٠٠ فرد، والبحرين فيها نسبة تعليم ٨٥٪ ولكن القراء في حدود ٢٨ من كل ١٠٠٠ فرد من السكان.

هل يمكن تفسير هذا التناقض من خلال القدرة المالية على شراء الصحيفة أم أنه التوجه الثقافي للسكان أم أنها جميعاً أو أن هناك أسباب أخرى ليست واضحة. كل هذا وارد في المجموعة الأخيرة. مجموعة الدول التي يقل فيها قراء الصحف عن ٥٠/ ١٠٠٠ نجد تنافراً عجيباً يصعب تفسيره. تضم المجموعة السودان الذي ظهرت فيه أول صحيفة قبل قرن من الزمان (التني، ١٩٩٠، ص٣٧)، وليبيا التي يصل فيها متوسط دخل الفرد إلى ٦,٧٠٠ دولار سنوياً، وجيبوتي والصومال والعراق وعمان وهكذا دولايك (جدول ٣ـ١٨).

ولمزيد من التعرف إلى العلاقات الاتصالية العربية دعنا نقف على تباين أعداد الحواسيب في الدول العربية. صحيح أن البيانات ليست لسنة واحدة لكن معظمها يعود إلى عام ١٩٩٩م كما أن بيانات عدد من الدول (البحرين، والصومال، والعراق، وليبيا) لم يتسن لنا الوقوف عليها، ومع ذلك فهناك فرصة لعقد مقارنة موضوعية بين بعض الدول العربية من حيث توظيف خدمات الحاسوب. وبتحليل الجدول (٣ـ٩) نصل إلى ما يلي:

١ ـ جاء ترتيب الدول العربية كما يلي: المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات، المغرب، الكويت، سوريا، لبنان، تونس، الأردن، قطر، السودان.

٢ ـ التفوق الكبير للمملكة العربية السعودية في الاستفادة من هذه الخدمة فيه من الدلالة ما يكفي على ارتباطها بالنشاط الاقتصادي ومدى حيويته.

٣ـ أقل الدول العربية توظيفاً لهذه الخدمة هي جيبوتي. وهو أمر بديهي لأنها أقل الدول العربية سكاناً، ولأن نشاطها الاقتصادي محدود وغير متنوع بدلالة متوسط دخل الفرد في (حدود ١٢٠٠ دولار). ومع ذلك فهي افضل حالاً من دول مثل السودان الذي يقل فيه دخل الفرد عن (١٠٠٠ دولار) سنوياً، وإن انتشار هذه الخدمة فيه ليس كبيراً باعتبار عدد السكان البالغ نحو ٣٥ مليوناً (CIA,2000).

ـ الفاكس FAX :

في عام ١٩٩٥م كان في السعودية ٧٥,٠٠٠ جهاز فاكس، والعدد في الوقت الحاضر أكثر من ذلك بكثير. وحتى باعتبار الرقم المذكور تظل السعودية هي الدولة العربية الرائدة في هذا النوع من الخدمة. إنها إلى حد كبير خدمة مرتبطة بالنشاط الاقتصادي والحضاري. ويمكن تفسير انتشارها على ضوء ذلك مع اضافة بُعد السكان. وقد سبق التنويه بالفعالية والحيوية التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي القوي. ويلاحظ أن الاقتصادات الخليجية أيضاً تستفيد من الفاكس في خدماتها كما أن البعد الحضاري والثقافي له وزنه في دولة مثل الكويت (٤٢,٠٠٠) جهاز، ترتفع فيها نسبة التعليم ومعدل قراءة الصحف ومعدل استخدام التلفزيون والمذياع كما تعرضنا لذلك آنفاً. المستويات الأقل لتوظيف الفاكس ظهرت في جيبوتي وموريتانيا واليمن ولبنان. وجود لبنان بين هذه المجموعة يبدو غير متوقع لتباينها مع هذه الدول اقتصادياً وحضارياً إلا أن تقادم الرقم (١٩٩٥) قد تكون لحقته تطورات لاحقة رفعت رقم مستخدمي الفاكس وبالتالي سمحت بخروج لبنان من هذه المجموعة التي تسير وتيرة التحولات فيها بخطى حثيثة قياساً إلى تسارع التحولات في لبنان وأضرابها من الدول العربية.

ـ الجوال (الهاتف الجوال) :

بالرغم من ظهوره في الساحة متأخراً إلا انه كان ولا يزال يكتسب أراضي جديدة في كافة الدول العربية. ودولة الإمارات التي لم يزد سكانها عن ٤ , ٢ مليون عام ٢٠٠٠م فيها أكثر من ٠٠٠ , ٨٠٠ هاتف جوال (جدول ٣ـ١٩)، أي بواقع هاتف جوال لكل ثلاثة افراد، وهي نسبة تعد لربما الأعلى في العالم بأسره بما فيها الدول الصناعية المتقدمة. من حيث العدد المملكة العربية السعودية هي الأولى والرقم يزيد على رقم الامارات قليلاً ٠٠ , ٨٣٦ لكن باعتبار عدد السكان البالغين نحو ٢٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م فسيكون هناك هاتف جوال واحد لكل ٣٠ شخصاً تقريباً وهو ما لا يقارن بالامارات.

المملكة هي الثانية بعد مصر من حيث العدد المطلق للهواتف الجوالة لكنها ليست كذلك إذا أخذنا في اعتبارنا عدد الهواتف الجوالة لكل ١٠٠ أو ألف من السكان. وبالمعيار ذاته يمكن أن ننظر إلى بقية الدول العربية. مصر بثقلها السكاني وباقتصادها النامي فيها ٠٠٠ , ٤٠٠ , ١ جوال ولكن سكانها يقاربون ٧٠ مليوناً. إن عدد الهواتف الجوالة لكل ١٠٠٠ من السكان لا يعطي مصر الترتيب الذي هي عليه من حيث العدد المطلق. وهكذا بقية الدول العربية. دول الخليج تأتي بعد مصر تقريباً ـ ليس كعدد مطلق وانما عدد مربوط بعدد السكان. المغرب ولبنان بحكم الخصوصية السياحية والانفتاح على الحضارة الغربية تسجلان أعداداً كبيرة نسبياً. اللافت للنظر هو قلة أعداد الهواتف الجوالة في ليبيا (٠٠٠ , ٢٠ عام ١٩٩٨)، وهي دولة منتجة للنفط ـ يعني ذات اقتصاد قوي نسبياً ـ (مع نسبة تعليم ٧٦٪). الأمر يحتاج إلى تفسير؟ ربما أن للحصار الذي كان مفروضاً عليها انعكاسات

سلبية على حيوية الاقتصاد وفعاليته. هذا العدد يجعل ليبيا والدول العربية الأقل نمواً في خندق واحد من حيث عدد أجهزة الهاتف الجوال.

ـ الانترنت (الشبكة العنكبوتية) :

معظم الدول العربية حديثة عهد باستخدام الانترنت لذا نجد البيانات حديثة أيضاً (١٩٩٩ و ٢٠٠٠م) جدول (٣ـ١٩). ومع ذلك فأعداد المستخدمين تنمو سريعاً. مصر هي الأولى من حيث العدد. المستخدمون فيها عام ٢٠٠٠م كانوا ٤٤٠,٠٠٠ فرد بمعنى مستخدم واحد من كل ١٥٠ شخصاً تقريباً قياساً إلى مستخدم واحد من كل خمسة اشخاص في الامارات التي وصل عدد المستخدمين فيها عام ٢٠٠٠م حوالي ٤٠٠,٠٠٠ مستخدم، السعودية فيها نحو ٣٠٠,٠٠٠ مستخدم بنسبة مستخدم واحد من كل ٦٦ نسمة تقريباً. إنه معدل يقل كثيراً عن الإمارات بينما يكاد يوجد مستخدم واحد بين كل ١٠ لبنانيين. هذه هي المعدلات الأعلى. في السودان يوجد مستخدم واحد بين كل ٣,٥٠٠ نسمة. إنها من أدنى النسب في الوطن العربي والعالم. اما أدنى معدل في الوطن العربي على الاطلاق ففي الصومال ١ : ٧٠٠٠ تقريباً. دول عربية أخرى بها معدلات منخفضة تشمل اليمن وموريتانيا وليبيا.

ـ مكاتب البريد ووكالاته :

يوضح الجدول (٣ـ١٩) أعداد مكاتب البريد ووكالاته في الوطن العربي. الدولة الأولى هي مصر يليها الجزائر، فتونس، فالأردن، فالمملكة العربية السعودية ثم سوريا، المغرب، اليمن، السودان، ليبيا، الإمارات، عمان، موريتانيا، قطر وجيبوتي على التوالي. باعتبار أعداد السكان هنالك مكتب واحد أو وكالة بريد واحدة لكل ٧٠,٠٠٠ مصري، ومكتب أو وكالة

واحدة لكل ١١,٠٠٠ سعودي تقريباً، كما أن لكل ٢٥,٠٠٠ قطري مكتب أو وكالة بريد.

جدير بالذكر أن هذه المكاتب والوكالات بعضها خاص وبعضها حكومي. والاتجاه قوي لخصخصة هذا النوع من الخدمة سيما وأن بعض الدول العربية تعمل على خصخصة الخدمات الاتصالية كلها بشكل متدرج.

الفصل الرابع

التكامل السياسي والإقتصادي العربي

مقدمـــة :

تعرضنا في الفصول الأولي من هذا الكتاب إلي المقومات الأساسية الأفقية والرأسية للوطن العربي ورأينا أن هذا الوطن يشكل وحدة متماسكة في جميع تلك المقومات . وفي هذا الفصل سوف نستعرض بعض التجارب التكاملية والمؤسسات والآليات التي قامت عليها في المستوي الثنائي والإقليمي والوطني من حيث خلفياتها ونظمها وأهدافها وبرامجها وبنياتها الأساسية، وإنجازاتها ، ومستقبلها .

٤ . ١ : جامعة الدول العربية

٤ . ١ . ١ الخلفية التاريخية :

لقد ارتبطت نشأة جامعة الدول العربية في الأربعينيات من القرن الماضي بعدة عوامل دولية وإقليمية وعربية وفي ظروف عالمية صعبة مع نهايات الحرب العالمية الثانية ومن أهم هذه العوامل :

- الوهن الذي أصاب الخلافة الإسلامية العثمانية وسقوطها واضطرارها للتنازل عن أجزاء كثيرة من الوطن العربي للدول الأوربية وتحول النظام العالمي من عصر الإمبراطوريات إلى عصر الدول الوطنية، ولم تكن الأقاليم العربية بعيدة عن هذا التوجه حيث بدأ الشعور الوطني يشتد وبدأت جماعات كثيرة تدعو لبناء أوطان مستقلة .
- بداية الوعي الأمريكي بأهمية الشرق الأوسط والمنطقة العربية وانتقال مركز الثقل الرأسمالي تدريجيا إلى العالم الجديد وبدايات التنافس بين المعسكرين الرأسماليين الغربيين للسيطرة علي المنطقة العربية .

ـ ازدياد حركة الهجرات اليهودية إلى فلسطين وبخاصة من أوربا في مراحلها الأولى بعد تواطؤ معظم القوى الغربية مع يهود أوربا لخلق كيان لليهود في فلسطين وإرهاصات إنشاء دولة إسرائيل في خاصرة الوطن العربي .

ـ نشأة الحركات الوطنية من جمعيات وأحزاب وطنية والتي كانت تطالب بالتحرر من الاستعمار وحق الشعوب العربية في التكامل والوحدة على الأسس الوطنية كما هي الحال في جميع دول العالم وبخاصة في الدول الأوربية وفي مقر الخلافة الإسلامية في استنبول .

٤ . ١ . ٢ فكرة الجامعة العربية :

لكل هذه الأسباب كانت المنطقة العربية مقبلة علي اشتعال الحركات الوطنية من ناحية واحساس الدول الغربية وبخاصة بريطانيا من ناحية أخري أن نمو الحركات الوطنية المرتبطة بالشعور الوطني ، والحمية الدينية قد يخرج من السيطرة وأن العرب قد ينجحون في تطوير تلك الحركات لبناء أوطان لهم وأنه لا قبل للدول الغربية بمواجهة تلك الحركات مستقبلا . وكذلك قررت بريطانيا استباق الأحداث وأعلنت عن رغبتها وتعاطفها مع أي عمل يقوم به العرب تجاه الوحدة العربية (الموسوي ، ١٩٨٤ ، ص ١١) . وجاء ذلك في خطاب لوزير خارجية بريطانيا أمام مجلس العموم البريطاني في (٢٠/ ٥/ ١٩٤١) (عبد الحميد ، ١٩٧٦) .

وإثر هذا الإعلان نشطت الاتصالات بين الدول المستقلة في ذلك الوقت (١٩٤١-١٩٤٣) لإنشاء نوع من التعاون العربي . ومن خلال هذه الاتصالات برزت عدة أفكار متباينة حول نوع التعاون ـ هل يكون تعاونا كاملا بإعلان وحدة فورية بين الدول العربية أو برلمان اتحادي ووحدة فدرالية أو وحدة كونفدرالية .

وأخيرا تم الاتفاق بين القادة العرب السبع الذين شاركوا في الحوار على إقامة نوع من التعاون العربي الوثيق بين الدول العربية التي ترغب في ذلك على أن تحافظ كل دولة على استقلالها وسيادتها (الدقاق، ١٩٧٦، ص ص ١٤٦-١٤٧). وفي عام (١٩٤٤) دعت مصر مندوبين عن هذه الدول إلى اجتماع يعقد في مصر لتكوين لجنة تحضيرية . لمؤتمر عربي شامل, ووضعت اللجنة برتوكول الإسكندرية الذي أوصى بتكوين لجنة سياسية لوضع ميثاق لجامعة عربية .

وبعد عدة اجتماعات أقر ميثاق جامعة الدول العربية في شكله الحالي بقصر أنشاص بالإسكندرية في (٢٢/ ٣/ ١٩٤٥)وباقتراح من مصر تمت الموافقة على تسمية الجامعة باسمها الحالي « جامعة الدول العربية » بعد أن طرحت عدة خيارات أخري : التحالف العربي، الاتحاد العربي، والجامعة العربية، وجامعة الدول العربية .

٤ . ١ . ٣: ميثاق جامعة الدول العربية :

يتألف الميثاق من عشرين مادة تتصل بأهداف الجامعة، والعلاقات بين الدول الأعضاء وبعض مجالات العمل المشترك . وقد وقعت على الميثاق الدول العربية الخمس التي حضرت الاجتماع آنذاك وفتح الميثاق الباب أمام الدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام مستقبلا . كما نص الميثاق على أن الدول العربية يمكن أن توقع اتفاقيات ثنائية لإقامة علاقات أوثق مما جاء في الميثاق. وقد حدد هذا الميثاق مسيرة التكامل والتعاون العربي منذ توقيعه وفيما يلي بعض الملاحظات الأساسية عن الميثاق :

أن الميثاق كما تعبر عنه بنوده الأساسية جاء تلبية لثلاثة مواقف : الموقف الدولي الذي تمثله بريطانيا . والواقع الإقليمي الذي تمثله الطموحات اليهودية لإقامة دولة إسرائيل في المنطقة، والموقف العربي الذي يتنازعه تأكيد السيادة القطرية من جهة، والتطلع إلى تكامل أوسع يتجاوز البعد القطري من جهة أخرى، ففي الموقف الدولي كانت الدول الاستعمارية تسعى إلى تحقيق أمرين هما : إخماد فوران الشعور الشعبي ورغبة الشعوب العربية في التحرر والوحدة من ناحية وتحقيق رغبة اليهود في بناء وطن لهم في فلسطين، والتي تطابقت مع رغبة الأوربيين في إخراج اليهود من أوربا من ناحية أخري .

ولذلك كانت الدول الغربية تعمل جاهدة لإثارة النعرات العرقية وإثارة الأقليات الدينية واللغوية والمذهبية لتفكيك أي تحرك وحدوى، وللتدخل في شئون بعض الدول العربية بدعوى الحفاظ على حقوق الأقليات . كما كانت تسعي وتعمل في الخفاء علي تحريض بعض الأقطار العربية للتمسك باستقلالها وسيادتها القطرية . وفي الوقت نفسه كانت تعمل وتخطط لإقامة أحلاف استراتيجية وتتجاوز الدول العربية في عضويتها ونشاطها لتضم دولاً غير عربية بالإضافة إلى بعض الدول العربية لتكون بديلا عن الوحدة العربية وبذلك كانت هذه بدايات فكرة « الشرق أوسطية « التي تروج الآن، ولعل أهم مواد الميثاق هي (المادة السابعة) التي تنص على أن « ما يقرره المجلس (مجلس الجامعة أي أعلي سلطة فيها) بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها «[1] .

(١) تنص المادة ١٩ من الميثاق على إمكانية انسحاب أي عضو بعد سنة من إبداء رغبته كتابة من جامعة الدول العربية إلا فى حالة تعديل الميثاق فإن أى دولة يمكن لها الانسحاب مباشرة دون أى إنذار إذا لم توافق على التعديل .

٤ . ١ . ٤ البناء التنظيمي لجامعة الدول العربية :

هناك في الواقع تنظيمان للجامعة العربية : أحدهما التنظيم المنصوص عليه في الميثاق والثاني هو التنظيم القائم فعلا والذي تبلور علي مر السنين بالتعديلات التي تمت من قبل مجلس الجامعة خارج نصوص الميثاق في ضوء الممارسة وحاجة الدول العربية لمواجهة عدد من القضايا والمشكلات العالمية والإقليمية والعربية المستجدة من وقت لآخر . فالبناء القديم الذي ينص عليه الميثاق يتكون من التنظيمات الأساسية التالية :

أ ـ مجلس الجامعة .

ب ـ اللجان الدائمة .

ج ـ الأمانة العامة .

وقد تعرضت هذه المؤسسات الثلاثث إلى كثير من التعديلات بسبب تطور الأداء في مجلس الجامعة وتحولت كثير من اللجان الدائمة إلى منظمات متخصصة واتحادات ولجان استشارية ، ومجالس وزارية دائمة . كما تقلصت مهام مجلس الجامعة لتعالج بواسطة مؤتمرات القمة العادية والطارئة .

وبعد توقيع الميثاق في الإسكندرية عام (١٩٤٥) أنشئت اللجنة السياسية في عام (١٩٤٦) ومعاهدة الدفاع المشترك في (١٩٥٠) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام (١٩٥٣) تنفيذا لأحد قرارات معاهدة الدفاع المشترك . وفي عام (١٩٧٧) أوكل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسئولية إنشاء المنظمات العربية المتخصصة ومتابعة أنشطتها .

٤ . ١ . ٥ البناء الحالي لجامعة الدول العربية:

يتكون البناء الأساسي لجامعة الدول العربية حاليا من المؤسسات التالية :

- مؤتمر القمة ويتكون من جميع ملوك الدول العربية ورؤسائها .
- مجلس جامعة الدول العربية ويتكون من وزراء خارجية الدول العربية .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتكون من وزراء الاقتصاد أو من يمثلهم .
- اللجان الفنية الاستشارية .
- المجالس الوزارية المتخصصة .
- المنظمات العربية المتخصصة .
- الاتحادات العربية المتخصصة .
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتوجد في مقر الأمانة الدائمة بالقاهرة .
- مكاتب البعثات الخارجية .
- الغرف التجارية العربية .

٤ . ١ . ٦ أهم مؤسسات جامعة الدول العربية :

أ ـ مؤتمر القمة العربية :

أوكلت أول قمة عربية (القمة المؤسسة للجامعة) في أنشاص لمجلس جامعة الدول العربية جميع شئون الجامعة بعد أن حددت له نقاطاً معينة ، ولكن الظروف التي طرأت علي الساحة العربية مند إنشاء الجامعة وبخاصة الناتجة عن قسوة التصرفات الاستعمارية في الدول العربية التي كانت تخضع

للاستعمار، ومخاطر الاستعمار الاستيطاني الجديد بقيام دولة إسرائيل في فلسطين، والحروب التي خاضتها الدول العربية مع دولة إسرائيل، استدعت اجتماع الملوك والرؤساء العرب لمواجهة مثل هذه الظروف الطارئة التي تتجاوز صلاحيات مجلس الجامعة المحدودة . ثم تتابعت اجتماعات القمة مع مرور الزمن وكانت الموضوعات التي تطرح على القمة منذ إنشائها تأتي كرد فعل لأحداث طارئة باستثناء مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في عمان عام (١٩٨٠) وكانت الموضوعات الطارئة التي شغلت مؤتمرات القمة هي : مواجهة العدوان الإسرائيلي المتكرر كل عشر سنوات تقريبا (اعوام (١٩٤٨) و (١٩٥٦) و (١٩٦٧) و(١٩٧٣) و(١٩٨٢) والاعتداء الإسرائيلي علي المياه العربية , مبادرات السلام المتكررة منذ كامب ديفيد مع إسرائيل وحل بعض المشكلات والخلافات العربية والتفاعل مع بعض القضايا ذات الطابع الدولي كالإرهاب . ولأن هذه المؤتمرات لم تكن من منطلق الفعل لم تكن لها آليات محددة لمتابعة قراراتها أو ميزانيات محددة لمتابعة تنفيذها مما أفقد قراراتها المصداقية المطلوبة والفعالية اللازمة .

ب ـ مجلس جامعة الدول العربية :

كان المجلس هو أعلى سلطة مؤسسية في الجامعة وذلك قبل تفعيل مؤتمر القمة مؤخراً ويتشكل من وزراء الخارجية لجميع الدول العربية (٢٢ دولة) ولكل واحدة منها صوت واحد، وتحدد المادة الثالثة من الميثاق مهام المجلس فيما يلي :

ـ تنفيذ الاتفاقيات الموقعة على إحدى الدول الأعضاء .

ـ فض المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية .

ـ تحديد وسائل التعاون مع المنظمات الدولية .

ـ تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية[1].

ـ الموافقة على ميزانية الجامعة.

ويجتمع المجلس مرتين في العام في مقر الجامعة في دورات عادية وله أن ينعقد في دورات غيرعادية.

ج ـ اللجنة السياسية :

وهذه اللجنة من أهم اللجان التي أنشأها مجلس الجامعة في عام (١٩٤٦) وهي تتكون من وزراء الخارجية، كما هي الحال مع مجلس الجامعة نفسه، وكان الهدف الرئيس من تكوينها هو تنسيق العمل السياسي في المنظمات الدولية وبخاصة منظمة الأمم المتحدة، ويقوم الأمين العام للجامعة بالدعوة لاجتماعات هذه اللجنة على الأسس ذاتها التي يتم بها الدعوة لمجلس الجامعة في دورات استثنائية.

وعلى الرغم من التشابه الواضح بين مجلس الجامعة واللجنة السياسية من حيث التكوين والمهام فإن هذه اللجنة بالإضافة إلى مهمتها الأساسية في التنسيق مع المنظمات الدولية، تعمل بوصفها لجنة فنية لمؤتمرات القمة ومجلس الجامعة أثناء دورات انعقادها ولذلك تعد لجنة فنية للمجلس وإن كان أعضاؤها هم أعضاء اللجنة أنفسهم. ولذلك فإن توصيات اللجنة تتحول إلى قرارات للمجلس عند اجتماعهم بهذه الصفة.

د ـ مجلس الدفاع العربي المشترك :

ولعل أهم مؤسسات الجامعة بل أهم مؤسسات العمل العربي المشترك

---

(١) أقر مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة عام (٢٠٠٠) أن يكون تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية من مسئوليات مؤتمر القمة من ثم يكون الأمين العام مسئولاً أمام مؤتمر القمة وليس مجلس الجامعة.

برمته كان في المأمول أن يكون هذا المجلس إذا تم تفعيله . . . وكان هذا المجلس قد أنشئ تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية بقرار من مجلس الجامعة في عام (١٩٥٠).

ويتكون مجلس الدفاع العربي المشترك من وزراء الخارجية والدفاع العرب، ويلحق به لجنة فنية عسكرية دائمة، بإشراف هيئة استشارية عليا من هيئة أركان حرب الجيوش العربية وكان هذا أول عمل عربي مشترك ينشأ ومعه آلياته الفنية.

ومن أهم بنود المعاهدة المشتركة التي يعمل هذا المجلس بموجبها هو أن «الدول المتعاقدة تعدكل اعتداء مسلح يقع على أي دولة عربية أو أكثر اعتداء عليها جميعا، بالإضافة إلى بنود مهمة أخرى تتعلق بالتنسيق الاستراتيجي وباعداد الخطط وتوحيدها والعمل على تنفيذها .

٤ . ١ . ٧ : إنجازات جامعة الدول العربية :

من الصعب جداً أن يقدم الدارس تقييما موضوعيا لمؤسسة إقليمية في مستوى جامعة الدول العربية أنشئت في ظروف معقدة للغاية قبل ما يربو على نصف قرن ونيف من الزمان، قرن يوصف بقرن العنف والحروب والكوارث الإنسانية والطبيعية والمشكلات الكبرى التي لم تواجه البشرية في تاريخها أبشع ولا أسوأ منها. ولم تكن المنطقة العربية بمنأى عن هذه الأحداث، ولم تولد جامعة الدول العربية ولادة طبيعية بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تكن معظم الدول العربية وقتها مهيأة ولا قادرة على تحمل تبعات الظروف المحيطة بها. ومع كل هذا فإن الجامعة استطاعت أن تحرز إنجازات كثيرة.

كما استطاعت الجامعة أن تبني مؤسساتها في مدة قياسية، وتطورها بصفة مستمرة، ونجحت في وضع الاستراتيجيات الشمولية والقطاعية، ووضع الخطط والبرامج في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وإنشاء مؤسسات ومنظمات متخصصة تسهر على تنفيذها بقدر طاقتها في مستويات فنية لا تقل كفاءة أو عمقا عن مثيلاتها في المنظمات الدولية المشابهة.

وقامت الجامعة بتقديم الدعم المالي والمعنوي لتعزيز قدرات الدول العربية التي كانت ترزخ تحت الاستعمار وبخاصة بالنسبة لدول المغرب العربي، كما وقفت ضد المشروع الأوروبي بتقسيم ليبيا، ومع اليمن في حربها ضد بريطانيا. ومع مصر في معركتها لجلاء القوات البريطانية، كما نجحت الجامعة في حل بعض النزاعات والخلافات العربية بمساعي جادة منها: النزاع الكويتي العراقي عام ١٩٦٣، والحرب الأهلية لبنان عام ١٩٧٥، والنزاع السوداني المصري حول حلايب عام ١٩٥٨، والحرب المصرية الليبية عام ١٩٧٧.

ولعل أكبر نجاحات الجامعة كانت في قدرتها على إيجاد توازن معقول بين التوجهات القطرية المتجذرة في بعض البلاد العربية والتوجهات القومية للمؤسسات والجمعيات والمنظمات العربية وذلك عن طريق اللقاءات العربية في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية ومقار منظماتها المتخصصة.

كما يسجل للجامعة قدرتها وتصميمها على إيجاد البدائل لاستمرارية هذه اللقاءات وتأمين قنوات الحوار بين الأطراف العربية حتى في أحلك الظروف، وعدم استسلامها لليأس والإحباط.

وقد بذلت الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ولجانها الفنية والاستشارية جهوداً مضنية للحفاظ على العمل العربي المشترك بإصدار فيض من الدراسات والبحوث الرصينة التي تبرز الأهمية الاستراتيجية للتكامل والوحدة مما أحدث شعوراً عاما لدى الرأي العام العربي بأنه لا بديل للعمل الجماعي لتحقيق نهضة عربية حقيقية، وفي الإطار ذاته نجحت الجامعة ومنظماتها المتخصصة علي تجنيد أعداد كبيرة من أهل الخبرة والرأي والفكر من جميع الأقطار العربية وإشراكهم في فعاليات الجامعة من خلال الندوات والمؤتمرات باستكتاب طائفة من أهل الرأي والفكر لإيجاد رأي عام مستنير داعم لجهود الجامعة في دفع العمل العربي المشترك للأمام.

ومن النجاحات البارزة للجامعة قدرتها علي العمل بفاعلية في المجال الخارجي وبخاصة في مجال العلاقة مع المنظمات الإقليمية والدولية إذ استطاعت أن تستقطب عددا من المنظمات الدولية وعلى رأسها مجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة التنفيذية لغرب آسيا والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . الأمر الذي أسهم في مساندة جميع هذه المنظمات مساندة للقضايا العربية.

كما نجحت الجامعة أيضا في دفع عدد من المشروعات القومية المهمة بإحياء مجلس الوحدة الاقتصادية وبإحياء مشروعات مصيرية كمشروع تحرير المنتجات والسلع العربية من الأداءات الجمركية والرسوم، وإحياء السوق العربية المشتركة وتحريك القطاع الخاص للإسهام في الجهود القومية لتطوير التكامل الاقتصادي والموافقة مؤخراً علي آلية فض النزاعات.

٤ . ٢ مقومات التكامل الإقتصادى العربى فى المستوى النظرى:

كما ذكرنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، فإن الوطن العربى يعد من أكثر الأقاليم العالمية التى يمكن أن تشكل تكاملاً بل اندماجاً اقتصادياً شاملاً ، إذ تتوافر فيه جميع معطيات التكامل من الإمكانيات الزراعية والصناعية والطاقوية والموارد البشرية والسوق الاستهلاكية الهائلة والوحدة الحضارية والثقافية واللغوية . ولذلك لم تكن هذه الحقيقة غائبة عن تصورات المؤسسين لجامعة الدول العربية فى الأربعينات من القرن الماضى ، بل كانوا على وعى بأن الأمن الوطني العربى رهين بالبعد الاقتصادى حين زاوجوا فى معاهدة الدفاع العربى المشترك بين الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى عام (١٩٥٠)، ثم أنشئ المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى عام (١٩٥٧) والذى يعد أول اتفاقية عربية متكاملة للوحدة الاقتصادية العربية ولكن لم يشرع فى تنفيذها إلا فى عام (١٩٦٤) .

٤ . ٢ . ١ : إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

كانت هذه الاتفاقية بداية لأول عمل مؤسس على مستوى العمل الجماعى المرتكز على النواحى التنظيمية والتشريعية التى تحدد مسار العمل وتحدد إجراءاته والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

ـ قيام منطقة جمركية موحدة بين الدول العربية وتنسيق سياسات التجارة الخارجية فى إطار الوحدة الاقتصادية العربية وتنسيق الجهود الإنمائية العربية وتنفيذ المشاريع الإنمائية المشتركة وتنسيق السياسات فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية ، وكذلك تنسيق السياسات النقدية والمالية

وصولاً إلى الوحدة النقدية وتنسيق أنظمة النقل وتجارة الترانزيت وتوحيد تشريعات العمل والضمان الاجتماعى وتشريعات الضرائب والرسوم ، والعناية ببعض الجوانب المهمة التى تساعد في تطبيق هذه الإجراءات والمبادرة بتحريز تنقل الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال والإقامة والعمل وممارسة الأعمال التجارية .

٤ . ٢ . ٢ السوق العربية المشتركة:

أ ـ إقرار مبدأ السوق العربية المشتركة:

السوق المشتركة ، أى سوق مشتركة ، نوع من الاتحاد الاقتصادى بين دول أو أقاليم متقاربة جغرافياً ، أو سياسياً أو عقدياً ، أو تجمعها أى مصلحة تجارية لتنمية وتطوير التبادل التجارى وتيسير حركتها وتحريرها من جميع القيود والبيروقراطية المفرطة التى تحد من فعاليتها . وفكرة السوق غالباً ما تحمل فى حصيلتها النهائية أبعاداً سياسية واستراتيجية . أما فى أبعادها الاقتصادية البحتة فهى ترمى بالتحديد إلى حرية انتقال السلع والمنتجات الوطنية والخدمات وإيصالها إلى المستهلك . ونجاح السوق يعتمد أساساً على عدد من الإجراءات التى تتعلق بإزالة العوائق التجارية وأهمها القيود الجمركية والرسوم والحماية الكمية والنوعية للسلع الوطنية ، وتطوير الخدمات والمرافق وتأمين حرية الحركة لعناصر الإنتاج من الاستثمارات ورؤوس الأموال والعوائد والأرباح والأشخاص وضمان حرية التنقل والإقامة وممارسة العمل التجارى فى أقطار السوق .

وفى حالة نجاح السوق فإنها تنمو تدريجياً إلى تكامل اقتصادى مترابط ثم إلى وحدة اقتصادية شاملة وصولاً إلى صيغة من صيغ التكامل السياسى كما يحدث حالياً فى تجربة الاتحاد الأوروبى .

وفى هذا السياق، تقرر إنشاء السوق العربية المشتركة فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى يناير ١٩٦٤، كمدخل واحد من أربعة مداخل لتحقيق الوحدة الاقتصادية[١] الشاملة على أن تدخل السوق حيز التنفيذ فى الأول من يناير عام ١٩٦٥م.

وبادرت أربع دول عربية بالانضمام فوراً إلى السوق وهى مصر والأردن وسوريا والعراق من جملة أربع عشرة دولة كانوا أعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية آنذاك.

ب ـ أهداف السوق العربية المشتركة:

وتحددت أهداف السوق فى حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى، وحرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والوسائل المدنية. ومن أسف فهناك عدة معوقات أمام مسيرة السوق منها: واقع الاقتصادات القطرية والواقع الاجتماعى والحضاري للبلاد العربية، فالأقطار العربية كانت تفتقد الإنتاج المتكافئ من حيث كمية منتجاتها وجودتها. ومن ناحية ثانية فإن السوق العربية المشتركة لم تكن لها خطة تنفيذية واضحة ولم تلتزم الدول العربية بأسلوب واضح لتنفيذها ولم يكن هناك جهاز للمتابعة والتقويم والأهم من ذلك فإن

---

(١) المداخل الأربعة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى هى:
أ- المدخل التجارى (السوق العربية المشتركة).
ب- المدخل الانتاجى -(إقامة قاعدة إنتاجية عربية).
ج- المدخل التنسيقى بين خطط التنمية العربية.
د- تنسيق الموقف العربى تجاه الاقتصاد العالمى.

بعض الدول لم تكن مهيأة بعد أو راغبة فى الالتزام ببعض فقرات الاتفاقية المنشئة للسوق مثل حرية تنقل العمالة والإقامة وممارسة التجارة ، فتوقفت الإجراءات عند الجانب النظرى، على الرغم من معاودة الحديث عنها من وقت لآخر وبخاصة بعد نجاح السوق الأوروبية المشتركة واحداثها نقلة نوعية كبيرة فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأوروبية .

وبدخول التسعينيات من القرن الماضى وانتقال العالم إلى مرحلة جديدة بانتصار الرأسمالية والتجارة الحرة ومحاولاتتبني نظام اقتصادي عالمي جديد ، ثم قيام منظمة تجارية دولية «هي منظمة التجارة العالمية « للإشراف على هذا النظام فاضطر العالم كله ، بما فى ذلك الدول الصناعية الكبرى ، إلى التجمع فى صورة تكتلات اقتصادية كبرى لمواجهة الواقع الجديد . ولم يعد هناك ثمة خيار للأمة العربية إلا فى الاندماج فى شكل من أشكال التكتل الاقتصادى . وكان من الطبيعى أن تعود الدول العربية ثانية لإحياء فكرة السوق العربية المشتركة بوصفها قاعدة لهذا التكتل لا من أجل التأقلم مع هذا النظام الاقتصادى العالمى الجديد فحسب ، إنما لمقتضيات وضرورات الأمن الوطني العربى المهدد « بالعولمة « ، والوجود الصهيونى وجبروته وقوته الاقتصادية والتسارع المذهل لقدراته التكنولوجية والعسكرية مع ظهور أفكار جديدة ترمي إلى الحيلولة دون ظهور أيما قوى عربية أو إسلامية مناهضةة لذلك الوجود الصهيوني فضلاً عن أن تلك الأكار تجنح إلى تبني أطروحات « السوق الشرق أوسطية » و « النظام الشرق أوسطى» مقابل « السوق العربية المشتركة » و « النظام الجماعى العربى » .

كما أدرك العرب ، قيادات وشعوباً أن النظام العالمى الجديد ، لا يتعامل مع الكيانات الصغيرة مهما كانت قدرتها الاقتصادية او البشرية أو المالية .

فالشركات الأممية العابرة للقارات قد تضخمت حتى أصبحت القدرات والإمكانات المالية لبعضها مقاربة لإجمالي الدخل الوطني للدول العربية مجتمعة ، وأكثر من (٨٠٪) من اجمالي الدخل الوطني لدول القارة الإفريقية بأكملها ، ولم تعد الدول والحكومات هى صاحبة الكلمة النهائية فى الاقتصاد والتجارة الدولية .

وفى ظل هذه الأجواء أحست بعض الدول العربية الكبرى ذات القدرات البشرية والإمكانات المادية بصفة خاصة أن نجاح « النظام الشرق أوسطى » و « السوق الشرق أوسطية » قد لا يكون في صحالها نظراً للإمكانات التكنولوجية الهائلة والقدرات الصناعية والزراعية الضخمة والقوة العسكرية الجبارة لاسرائيل ومن هنا سعت مصر ودول عربية أخرى إلى إعادة الحياة إلى « السوق العربية المشتركة» من خلال إحياء المجلس الاقتصادى ومشروعاته السابقة بدءاً بمنطقة التجارة العربية الحرة[١] .

٤ . ٢ . ١ منطقة التجارة العربية الحرة :

يرجع التاريخ الفعلى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية إلى الخمسينات من القرن السابق كما سلفت الإشارة إليه ، بيد أن البداية الفعلية كانت فى ٢٧/ ٢/ ١٩٨١ عندما وقعت الدول العربية « الاتفاقية العامة لتيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية » ثم توقفت الفكرة حتى عادت إلى الوجود عام ١٩٩٦م بإقرار خطة تنفيذية لتفعيل منطقة التجارة الحرة على أسس عملية أكثر دقة وواقعية من التجارب السابقة بوصفها خطوة أولى نحو الاتحاد الجمركى والسوق العربية المشتركة وصولاً إلى الوحدة

(١) أنظر تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية والاتحادات النوعية بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٩٩م، حول« مساندة مصر غير المحدودة لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وقيام السوق العربية المشتركة» .

الاقتصادية العربية الشاملة . وفى عام ١٩٩٧ ثم الإعلان عن « منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى » خلال عشر سنوات ابتداءً من أول يناير عام ١٩٩٨ وفق المبادئ الرئيسة والبرنامج التنفيذى الملحق بها ، كما نصت الإتفاقية على أن يبدأ التخصيص التدريجى بواقع (١٠٪) فى الأداءات الجمركية سنوياً لتنتهى بنسبة (١٠٠٪) فى عام ٢٠٠٧م . كما نصت الاتفاقية بوضوح أن هذه الترتيبات تمثل الحد الأدنى لتحقيق الحرية الكاملة للتبادل التجارى ، كما نصت الاتفاقية على إلغاء جميع القيود غير الجمركية على حركة التجارة البينية ووضع آلية لتسوية المنازعات التجارية وتبادل المعلومات والبيانات التجارية وكذلك التشاور حول قضايا تجارية أخرى مثل الملكية الفكرية وتجارة الخدمات والبحوث العلمية وغيرها . كما تشكل عدد من اللجان الفنية منها : لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية ولجنة قواعد المنشأ على أن يتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى الإشراف على تطبيق البرنامج .

وقد وقعت على الاتفاقية حتى الآن (١٨) دولة عربية وهذه المجموعة تشكل مساهمتها أكثر من (٩٨٪) من إجمالى التجارة البينية فى الدول العربية وأكثر من (٩٦٪) من حجم التجارة مع العالم الخارجى[١] .

ويبدو أن فرص النجاح المحتملة لهذه التجربة أكثر من التجارب السابقة لعدة أسباب منها : ظروف البيئة الاقتصادية الدولية بسبب « العولمة الاقتصادية » ، وهيمنة النظام الاقتصادى العالمى الجديد بأبعاد السياسية ، والشروط التجارية التى تضعها المنظمة العالمية للتجارة فى تطبيق اتفاقيات

---

(١)مغاورى شلبى ، منطقة التجارة الحرة . . . تقرير اقتصادى تجارى على «إسلام أون لاين» بتاريخ ١٣ / ٢ / ٢٠٠٠ .

«الجات » التى انضمت إليها غالبية الدول العربية ومن جهة أخرى لابد أن نضع في الحسبان الضغوط التي ترتبت على قيام تكتل اقتصادي عربي عملاق مثله مثل التكتلات الدولية العملاقة كالاتحاد الأوربى والنافتا والآسيان التى تتعامل كتجمعات اقتصادية وتؤمن لأعضائها امتيازات تفاضلية توفرها منظمة التجارة الدولية للتكتلات الاقتصادية .

كما أن معظم الدول العربية يعيش وضعاً وضع أفضل لجهة الأداء الاقتصادى فى مجال الإنتاج وتحرير التجارة من هيمنة القطاع العام وتحسين التشريعات وقوانين الاستثمار وتوفير الضمانات لحركة رؤوس الأموال بين الدول العربية وسعى رأس المال العربى إلى إيجاد ملاجئ آمنة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وما تبعها من إجراءات مالية مُجحفة في حق بعض رؤوس الأموال والاستثمارات العربية .

ومما زاد من احتمالات نجاح التجربة العربية للتكامل فى الوقت الراهن، ازدياد الوعى العربى بأهمية الاقتصاد التكاملى العربى بعد فشل التجارب الاقتصادية القطرية في تحقيق النقلة التنموية والتقدم الذى كان يتوقعه عدد من الدول العربية وكذلك ازدياد الوعى الوطني العام فى البلاد العربية بأهمية التكامل الاقتصادى العربى باعتباره خطوة أولى للتكامل فى المجالات الأخرى واستعدادها لقبول الفكرة أكثر من أى وقت مضى .

ومما يبشر بالتفاؤل أن جميع الدول بصفة عامة بدأت فى اتخاذ خطوات جادة فى تنفيذ اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووصلت منتصف الطريق تقريباً فى تخفيضات الأداءات والرسوم الجمركية إذ تراوح التخفيض الجمركى بين (٣٠٪ و٤٠٪ و٥٠٪) فى مجمل المعاملات التجارية البينية .

وأصدرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعليمات إلى السلطات المسئولة فى المنافذ الجمركية بالالتزام بتخفيض الجمارك بنسبة (١٠٪) المقررة سنوياً دون الرجوع إلى السلطات العليا .

كما أن جميع الدول العربية الأخرى التزمت بالتخفيض السنوى من تاريخ توقيعها للاتفاقيات مع الالتزام بالوصول إلى التخفيض الكلى بنسبة (١٠٠٪) فى عام٢٠٠٧م، ونظراً لهذا النجاح النسبى غير المسبوق فى الالتزام بالقرارات الجماعية العربية فقد بادر المجلس الاقتصادى والاجتماعى وبتوجيه من قمة عمان فى عام ٢٠٠١ إلى اتخاذ خطوات أكثر تقدماً نحو تحقيق الاتحاد الجمركى العربى الشامل والسوق العربية المشتركة بعد نهاية عام ٢٠٠٧م. وذلك بتوجيه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعداد الدراسات اللازمة حول إنشاء الاتحاد الجمركى العربى الشامل، وتقوم الأمانة حالياً بجمع المعلومات والبيانات وتحديد الجهات لإجراء الدراسة المطلوبة[١].

٤ . ٣ : التجارب التكاملية الإقليمية العربية :

٤ . ٣ . ١ خلفية عن الأوضاع العربية بعد الحرب العالمية الثانية :

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى دخلت المنطقة العربية فى سلسلة من الأحداث لإعادة صياغة أوضاعها للمرة الثانية خلال نصف قرن . فقد كانت الصياغة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى مع انهيار الدولة العثمانية حين أخضعت غالبية الدول العربية إلى استعمار مباشر من قبل

(١) جامعة الدول العربية ، تقرير حول « منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بعد أربعة أعوام من التطبيق» .

الدول الأوروبية ، إلا أنه مع نهاية الحرب الثانية كان العالم يدخل مرحلة جديدة من العلاقات الدولية حيث بنشأة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتبنيها مبدأ حقوق الشعوب المستعمرة للحرية والعدالة والمساواة كما أن الوعى الوطنى والقومى العربى بدأ يقض مضاجع الدول المستعمرة أيقنت هذه الدول أنها ستفقد المنطقة نهائياً إذا لم تبادر بإعادة صياغاتها من جديد فى ضوء الأحداث المستجدة فى المنطقة ، ومن أهم هذه الأحداث التى أثرت مباشرة فى الواقع الجيوسياسى للمنطقة :

- الاندفاع المحموم للهجرات اليهودية وبخاصة من أوروبا إلى فلسطين لفرض واقع ديمجرافى وسياسى جديد بتهيئة الظروف المناسبة لإعلان دولة إسرائيل بوعد من الدول الغربية وعلى رأسها المملكة المتحدة .
- اندفاع الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا وأمريكا) إلى المنطقة لأسباب مشتركة ولأسباب أخرى تتعلق بكل واحدة منها بالخصوص ، اما الأسباب المشتركة بينهم جميعاً فتتمثل في حماية المنطقة من تأثير القوة الاشتراكية النامية آنئذ على مقربة من الحدود الشمالية للدول العربية والحيلولة دون وصولها إلى مياه الخليج الدافئة والتأثير السلبى مجمل المصالح الغربية فى المنطقة ، وفى الوقت ذاته كانت الدول الأوروبية تخشى من هيمنة أمريكا على المنطقة بعد خروجها من عزلتها والاهتمام ببناء قوتها الصناعية واحتمال سيطرتها على النفط العربى بإخراج بريطانيا من شرق السويس والحد من الهيمنة الفرنسية على الشواطئ الجنوبية الشرقية للبحر المتوسط .
- ومن سلسلة الأحداث المهمة فى المنطقة ، إنشاء جامعة الدول العربية ً فى عام ١٩٤٥م قطرية المضمون وغربية التوجه .

- وفى عام ١٩٤٨م الذى اشتهر بعام النكبات العربية حدث ما حدث وتدفق الهجرات اليهودية إلى فلسطين، ثم ما لحق ذلك من قيام دولة إسرائيل وإعلانها من منبر الأمم المتحدة ولكل ذلك أصيبت الشعوب العربية بقدر كبير من الإحباط والشعور بالنقص واليأس وفى هذه الظروف المأساوية بدأت المنطقة تعيد حساباتها وكانت الأوضاع تنذر بحدوث أمر ما يعيد للأمة توازنها ، وكانت هناك ثلاث قوى فاعلة فى المنطقة تتصارع لإيجاد هذه التوازن المفقود وهى :

- سعى الدول العربية لإبقاء هيكل الجامعة العربية والعمل من خلالها وضمان استمراريتها فى الصيغة التى تراضت تلك الدول عليها عند نشأتها بإحداث بعض الجراحات التجميلية فيها . ولذلك سارعت الدول العربية بتوقيع اتفاقية أو معاهدة الدفاع العربى المشترك فى عام (١٩٥٠) وفعلاً كان هذا التحرك خطوة متقدمة فى مجال العمل العربى المشترك الاستراتيجى . أما القوة الثانية ، فقد كانت الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا وأمريكا) التى كانت تهدف إلى إحباط أى محاولة عربية جادة لإعادة بناء نفسها وإعادة صياغة أوضاع المنطقة بشكل قد يخرج الأمر عن سيطرتها واستراتيجياتها الطويلة المدى في المنطقة، ولذلك بادرت القوى الخارجية بطرح مشروع «منظمة دفاع الشرق الأوسط» والحلف المركزي في عام ١٩٥١[1] مقابل معاهدة الدفاع العربي المشترك، وكان الهدف الأساسي من هذا المشروع هو ربط الدول المحيطة بإسرائيل بمعاهدة دفاعية يكون الغرب محورها، وإخراج أي فعل عربي عن دائرة الهوية العربية أو الهوية العربية الإسلامية، وأن يجعل من هذا الحلف نواة لتجمع موسع يكون

(١) أنظر، جميل مطر وعلى الدين هلال ١٩٨٣ ، النظام الإقليمى العربى : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

حاجزاً واقيا ضد أي توسع أي تأثير للاتحاد السوفيتي (السابق) في المنطقة، ثم تأمين الحماية لإسرائيل، ولذلك طرحت الفكرة على كل من مصر وسوريا والعراق بالإضافة إلى باكستان وتركيا، فرفضها البعض وقبلها البعض الآخر.

٤ . ٣ . ٢ المحاولات التكاملية القطرية الثنائية والثلاثية والإقليمية:

ولكل هذه الظروف جرت عدة محاولات تكاملية ووحدوية ثنائية وثلاثية وإقليمية من أبرزها :

محاولات تطوير وحدة وادي النيل التي كانت قائمة فعلا تحت الحكم الثاني البريطاني المصري على السودان حتى استقلاله في عام ١٩٥٦م، ثم طرحت صيغة أخرى للتكامل (١٩٧٤)، والإخاء (١٩٨٧).

الوحدة السورية المصرية (١٩٥٨-١٩٦١).

ميثاق الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق (١٩٦٣).

ميثاق طرابلس بين مصر والسودان وليبيا (١٩٧١).

اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا (١٩٧٢).

الوحدة المصرية الليبية (١٩٧٢).

محاولات الوحدة اليمنية التي كللت بالنجاح.

ولم تفلح جميع هذه المحاولات في إحداث النقلة المطلوبة من الواقع القطري إلى أي نموذج تكاملي بيد أن الساحة العربية قد شهدت مولد عدة تجمعات إقليمية ناجحة.

٤ . ٣ . ٣ التجمعات الإقليمية :

جرت عدة محاولات للتقارب في المستوى الإقليمي مبنية على المقومات الجغرافية، والتقارب الاجتماعي، والتقارب بين أنظمة الحكم والمصالح الاقتصادية، وأهمها التجارب التالية :

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تكامل شامل).
- الاتحاد المغاربي (تكامل شامل).
- منظمة الدول المنتحة للنفط (الأوابك) (تكامل قطاعي).

٤ . ٣ . ٤ مجلس التعاون العربي لدول الخليج العربية :

ترجع فكرة إقامة رابطة تجمع دول الخليج العربية في شكلها الحالي إلى عام ١٩٧٦ حين طرحت أثناء اجتماع وزراء الخارجية الستة في مسقط، وبعد أربعة أعوام طرحت ثانية في عمان أثناء انعقاد مؤتمر القمة في عام ١٩٨٠ (عوض، ١٩٨٩، ص ٢٨٥)، حيث تم الاتفاق على الفكرة المبدئية.

وفي ٢٥/ ٥/ ١٩٨١ تم إعلان المجلس في أول اجتماع لقمة الدول الخليجية العربية في مدينة أبوظبى وشارك في هذا الاجتماع جميع قادة الدول الأعضاء في المجلس، وهي : المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان. وتضمن إعلان أبوظبي أيضا النظام الأساسي للمجلس، وهيكله التنظيمي ونظامه الداخلي، والمجلس الوزاري والنظام الأساسي لهيئة تسوية النزاعات ونظام تشكيل أمانة المجلس واختيرت مدينة الرياض مقرا له.

وبموجب هذا النظام تقرر إنشاء خمس لجان وهي : لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، ولجنة التعاون الصناعي، ولجنة النفط، ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية، وتضم كل واحدة منها الوزراء المختصين في شأنها.

١ـ المقومات الأساسية للمجلس :

- الموقع الجغرافي لدول المجلس إذ تحتل بقعة جغرافية تمتد دون فواصل على الصحراء، وترتبط بحدود سياسية مشتركة وبطرق برية حديثة، وخطوط جوية وبحرية متطورة مما يسهل الاتصال والتواصل البشري، وتأكد ذلك أكثر ببناء جسر الملك فهد الرابط بين البحرين والسعودية.
- تجانس الشعوب، وتداخل القبائل العربية بين جميع الدول الأعضاء، وتقارب العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية وعلاقات القربى، والنسب عبر قرون طويلة.
- تقارب الإمكانات المالية في دول هذا التجمع إذ تعتمد على عائدات النفط والغاز الطبيعي باستثناء مملكة البحرين التي تستفيد من الصناعات النفطية وتدويل الأموال النفطية.
- تقارب نظم الحكم والقيادة والسياسات الداخلية والخارجية.
- تشابه المخاطر والمهددات الأمنية التي تواجه جميع دول المنطقة والمتأتية أساسا من موقعها الجيوسياسي التي تجعل منها منطقة جذب وتنافس بين القوى العالمية لأنها تحتوي على أكبر مخزون للنفط والغاز الطبيعي في منطقة واحدة وتصدر هاتين السلعتين من موانيء متقاربة على الخليج العربي، . ولعل مشكلة دول المجلس الرئيسة هي قلة السكان الأمر الذي أدى إلى توافد أعداد كبيرة من خارج المنطقة وبخاصة من

الدول الآسيوية الفقيرة مما يحدث خللاً ديمغرافيا خطيراً، بالإضافة إلى بعض المشكلات الثانوية الأخرى.

٢ـ أهداف المجلس كما جاء في نظامه الأساسي :

يسعى المجلس حسب نظامه الأساسي إلى تحقيق التكامل في جميع الميادين وصولاً إلى الوحدة، وتعميق الروابط بين شعوب الخليج، وتوحيد النظم الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والفنية والنقل والتشريعات الإدارية وتحقيق التقدم العلمي في المنطقة وإنشاء مراكز مشتركة للبحث العلمي وإقامة المشروعات المشتركة لبناء قاعدة إنتاجية عريضة وتوسيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

٣ـ مسيرة المجلس :

منذ إنشائه قبل أكثر من عقدين من الزمان استطاع المجلس المحافظة على هيكله الأساسي ومواصلة اجتماعاته الدورية على كل مستوياتها بدون انقطاع.

ولعل أكبر نجاحاته كان في مستوى علاقاته الخارجية إذ استطاع أن يقيم تعاوناً على قدر من الكفاءة العالية مع المنظمات الإقليمية والدولية، ونجح في تنسيق المواقف في القضايا الإقليمية والدولية وبخاصة في الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة ومجلس جامعة الدول العربيةومؤتمرات القمة العربية، وكانت آراء الدول الأعضاء متطابقة أو موحدة في معظم القضايا، كما نجح المجلس في إقامة حوارات هادفة بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي لتقوية أواصر التعاون والتبادل التجاري، كما كان للمجلس دور موحد إزاء القضايا المطروحة على منظمة الأوبك.

وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة في تحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي والاجتماعي لم تكن على قدر الطموحات التي طرحت عند إنشاء المجلس في السبيعينيات من القرن الماضي إلا أنه نجح في إبقاء الحوار المفتوحاً في هذه المجالات.

ويمكن القول بأن هذا المجلس قد يكون أكثر التجارب نجاحاً في مجال التكامل العربي بعد نجاح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في توحيد الإمارات الأعضاء في الدول الاتحادية.

٤ . ٣ . ٥ اتحاد المغرب العربي :

وهذه التجربة التكاملية لا تختلف في أهدافها ومنطلقاتها عن أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل أن المقومات الأساسية لكليهما متشابهة في جملتها وفي كثير من مفرداتها، فدول المغرب تتميز بامتداد جغرافي واحد بين البحر والصحراء وهي باستثناء ليبيا دول زراعية، وتتشابه فيها عادات وتقاليد وقيم البحر المتوسط، والقيم الإسلامية، وخليط من الثقافة الفرانكوفونية الموروثة من فترة الاستعمار الطويلة[1]، وهي تتمتع بصفة عامة بقدر من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي وترتبط حركات التحرر في ثلاث منها بعلاقات نضالية ضد الاستعمار الفرنسي وعلاقات حضارية قاعدتها التمسك بالهوية العربية الإسلامية في مقاومة التغريب الذي فرض عليهم لقروناً طويلة.

ولذلك فإن فكرة التجمع المغاربي الذي يجمع تونس والجزائر، والمغرب ترجع إلى فترة النضال ضد الاستعمار ولكن الفكرة لم تتبلور إلا في صيغة مؤسسية إلا في إجتماع حضره جميع الأحزاب الرئيسة التي قادت

(١) كانت ليبيا مستعمرة إيطالية ولم تتعرض للثقافة الفرانكوفونية.

حركة الاستقلال في هذه البلدان في مدينة طنجة عام ١٩٨٥ (عوض، ١٩٨٩، ص ٢٨١).

١ـ التأسيس الرسمي للاتحاد :

تأسس الاتحاد بمدينة الجزائر في ١٣/ ٧/ ١٩٨٨ وأعلن رسمياً في ١٧/ ٢/ ١٩٨٩ بعضوية حمس دول هي المغرب والجزائر، وتونس، وليبيا وموريتانيا.

٢ـ أهداف الاتحاد :

وكما جاء في المادة الخامسة من معاهدة إنشاء الاتحاد فإن الهدف الأساسي من إنشائه هو تمتين أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، وتسهيل حرية انتقال الأشخاص والخدمات، والسلع، وتحقيق التقارب في السياسة الدولية، والدفاعية، والثقافية، والحفاظ على القيم الروحية، وصيانة الهوية القومية العربية.

ـ أجهزة ومؤسسات الاتحاد :

تتألف مؤسسات الاتحاد من المجالس واللجان التالية :

مجلس الرئاسة :

ويتشكل من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد وتعقد دوراته كل عام، وتكون رئاسته بالتناوب على امتداد كل دورة وبنص النظام فإن هذا المجلس هو الجهة الوحيدة لإصدار القرارات وتصدر قراراته بإجماع الأعضاء.

مجلس الوزراء الأولين

يجتمع الوزراء الأولون للدول الخمس إذا دعت الضرورة لذلك .

مجلس وزراء الخارجية :

ويتشكل من الوزراء المسئولين عن الشئون الخارجية ومهمة المجلس الأساسية هي التحضير لجلسات مجلس الرئاسة والنظر في مقترحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ، وتنسيق السياسات والمواقف لدى المنظمات الدولية ، ولا يتم عقد هذا المجلس إلا بحضور جميع أعضائه .

لجنة المتابعة :

وتتألف من أعضاء يتم تعيينهم من عدد من الوزراء في كل دولة لمتابعة شئون الاتحاد ـ وتتولى هذه اللجنة متابعة شئون الإتحاد مع الهيئات الأخرى ، ومع الأمانة العامة للإتحاد واللجان الوزارية المتخصصة وترجع مسئولياتها لمجلس وزراء الخارجية .

اللجان الوزارية المتخصصة :

وهي عبارة عن أربع لجان هي : لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ، ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية ، وتقوم هذه اللجان بمهام التنسيق كل في مجال تخصصها مع اللجان الوزارية الأخرى ، ومع الأمانة العامة لوضع الخطط والبرامج المصادق عليها من مجلس الرئاسة وتتابع مراحل تنفيذها وهي مسئولة لدى مجلس الوزراء .

الأمانة العامة للاتحاد :

ويرأس الأمانة العامة الأمين العام الذي يعينه مجلس الرئاسة لدورة واحدة تمتد لمدة ثلاث سنوات، وهي عبارة عن جهاز تنفيذي وتنسيقي مع أجهزة الاتحاد، كما تقوم بإدارة الأعمال اليومية وإقامة الصلات مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

مجلس الشورى :

ويتكون من ثلاثين عضواً من كل دولة عضو في الاتحاد تختارهم الهيئات النيابية في الدول الأعضاء، ويقوم هذا المجلس أساساً بالنظر فيما يحيله إليه مجلس الرئاسة من أمور، وله أن يبادر بكل ما يراه مناسباً لدعم عمل الاتحاد.

الهيئة القضائية :

وهي هيئة استشارية لإبداء الرأي القانوني في المسائل المحالة إليها من مجلس الرئاسة، كما تنظر في النزاعات المتصلة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد في إطار الاتحاد، كما تنظر في القضايا المتصلة بالنزاع أو الشكوى المقدمة من أحد الأعضاء بطلب منه.

وتتكون الهيئة من قاضيين من كل دولة لدورة تمتد لمدة ست سنوات، ويجدد نصف أعضاء الهيئة كل ثلاث سنوات، وقرارات هذه الهيئة نهائية وملزمة للدول الأعضاء.

ـ المؤسسات العلمية والاقتصادية :

وفي إطار المؤسسات الهيكلية الأساسية أنشأ الاتحاد ثلاث مؤسسات علمية واقتصادية هي :

ـ جامعة المغرب العربي ومقرها طرابلس.

ـ المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة ومقره تونس.

ـ المؤسسات والجمعيات والهيئات والروبط :

وتعمل في إطار الاتحاد مجموعات من الهيئات الحكومية وهي تتكون من واحد وسبعين مؤسسة ذات صلة بالحكومات والمؤسسات الرسمية في الدول الأعضاء، وهناك سبع وثمانون جميعة ورابطة مهنية ذات طابع اقتصادي وثقافي واجتماعي من المنظمات غير الحكومية .

ـ بعض المعوقات التي تواجه عمل الاتحاد:

على الرغم من المقومات الأساسية التي تعزز عمل الاتحاد، إلا أن هناك من الأسباب ما يعيق حركة الاتحاد وفاعليته، من بين هذه الأسباب التفاوت الكبير فى مستويات الدخل الوطنى بين الدول الأعضاء وأثره فى مستويات التنمية وتحديد أولويات الصرف فى كل دولة وبخاصة عند تخطيط وتنفيذ المشروعات المشتركة الاستراتيجية التى يقوم عليها مثل هذه الاتحادات .

ومع ذلك فإن مجرد استمرارية الاتحاد وتواتر اجتماعاته ، واستيعابه لقضاياه ومشكلاته والنظر إليها بواقعية لا تعطل هياكله الأساسية لهو إنجاز فى حد ذاته بالمقارنة إلى بعض التجارب الأخرى التى قامت وفشلت حتى فى الحفاظ على هياكلها الأساسية .

٤ . ٤ منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) :

وهى منظمة عربية غير إقليمية لمجموعة من الدول العربية التى لا تنتمى لإقليم واحد من الأقاليم العربية المعروفة . تأسست الأوابك فى يناير عام (١٩٦٨) من عشر دول عربية هى المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا

والجزائر وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسوريا ومصر والعراق.

٤ . ٤ . ١ الهدف :

تهدف المنظمة إلى توثيق الصلات بين أعضاء المنظمة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة من الإنتاج النفطى عن طريق إقامة المشروعات المشتركة فى مجالات صناعة النفط وما يتصل بها من الصناعات الأخرى كصناعة الناقلات والأحواض الجافة ، وتنسيق المواقف فى قضايا الاستثمارات النفطية.

٤ . ٤ . ٢ مؤسساتها ولجانها المتخصصة :

تتكون مؤسسات الأوابك من المجلس الوزارى والمكتب التنفيذى والأمانة العامة والهيئة القضائية الاستشارية .

٤ . ٤ . ٣ المجلس الوزارى :

ويتكون من وزراء النفط فى الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، وتتم رئاسته بالتناوب بين أعضائه ، ويعقد المجلس اجتماعين فى العام على الأقل ويمكن أن يعقد دورة استثنائية بطلب من أى عضو والمجلس هو أعلى سلطة للمنظمة ويقوم بوضع السياسة العامة وتوجيه نشاطاتها وإقرار قوانينها الداخلية ، كما يبت فى طلب الانضمام إلى المنظمة وفى حضور الاجتماعات التى تعقدها المنظمة أو تدعى إليها ، ويوقع الاتفاقيات التى تعقدها المنظمة مع الجهات الأخرى ويقر موازنة المنظمة وبرامج الأجهزة واللجان التابعة لها ومشروعاتها ، وتعتمد حساباتها النهائية ، ويعين الأمين العام ومساعده .

٤ . ٤ . ٤ المكتب التنفيذى :

ويتكون المكتب التنفيذى للأوابك من مندوب لكل قطر عضو فى المنظمة ، وتكون رئاسة المكتب بالتناوب دورياً بين الدول الأعضاء ويقوم المكتب بمساعدة المجلس بصفة عامة ، ويضع جدول أعماله ، ويشرف على إجراء الدراسات والبحوث ، ومشروع الموازنة أو ما يوكل إليه من أعمال من قبل المجلس .

٤ . ٤ . ٥ الأمانة العامة :

وهو الجهاز التنفيذى لجميع نشاطات المجلس ويرأسها أمين عام ، وتتكون الأمانة العامة من الإدارة القانونية والمركز العربى لدراسات الطاقة وأقسام الشئون الفنية ، والشئون الاقتصادية والتوثيق والإعلام ، والشئون المالية وشئون الموظفين .

٤ . ٤ . ٦ شروط العضوية فى المجلس :

أهم شرط للعضوية فى الأوابك أن يكون النفط جزءاً مهماً من مفردات الدخل الوطنى للدولة العضو وأن يقبل الأعضاء الجدد جميع الأحكام والالتزامات المنصوص عليها فى إتفاقية إنشاء الأوابك ويبت المجلس فى قبول الأعضاء الجدد .

٤ . ٤ . ٧ الأنشطة الرئيسة للأوابك :

قامت المنظمة منذ إنشائها بتأسيس عدد من الشركات الاستثمارية المهمة فى مجال الصناعات النفطية منها : الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن والشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية للاستثمارات البترولية والشركة العربية للخدمات البترولية .

وتقوم الأوابك بنشاطات أخرى بجانب الاستثمار إذ تنظم المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية المتخصصة فى شئون النفط وتشارك بفاعلية فى المناشط النفطية الدولية وتقوم المنظمة بمتابعة وتوثيق حركة النفط وحفظ وتحليل الإحصاءات النفطية بصفة مستمرة .

٤ . ٤ . ٨ أوجه الشبه والاختلاف بين الأوابك والأوبك :

تتشابه المنظمتان فى أنهما تعملان فى شئون النفط ، كما تتشابهان فى البنية الأساسية ، ولكن تختلف الأوابك اختلافاً جذرياً عن الأوبك فى المهام الرئيسة والعضوية ، فبينما تعتبر متابعة حالة السوق النفطية وتقلبات أسعار النفط وتحديد أسعاره هى المهمة الرئيسة للأوبك ، فإن الأوابك لا تتدخل كلياً فى شئون الأسعار وكميات الإنتاج .

ومن ناحية ثانية فإن الأوبك منظمة عالمية مفتوحة العضوية لجميع الدول المصدرة للبترول بينما عضوية الأوبك محصورة على الدول العربية المنتجة للبترول بكميات معقولة ، ومنظمة الأوابك أكثر استقراراً من منظمة الأوبك وأكثر منهجية فى عملها وأكثر التزاماً فى تنفيذ قراراتها لأنها تملك هيئة قضائية تفصل نهائياً فى القضايا والمشكلات والنزاعات التى تحدث فيها ، بينما القرارات التى تصدر عن الأوبك تتعرض للاختراق من حين لآخر وفق إرادات ومواقف الدول الأعضاء والتدخلات الخارجية .

والأوابك من أنجح المنظمات العربية لأنها تعمل فى مجالات محددة ، وتعود بفوائد محسوسة لأعضائها ، وتدار بمهنية عالية لأن عضويتها محصورة فى عدد محدود ، وتنأى بنفسها عن الشئون السياسية التى تثير الخلافات بين الدول الأعضاء ، ولأن موازنتها لا تتعرض للعجز وصعوبات التسديد كما هى الحال مع بقية منظمات ومؤسسات العمل العربى المشترك ، وبخاصة جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة التابعة لها .

الفصل الخامس

أهم القضايا والمشكلات

٥ ـ أهم القضايا والمشكلات

٥ . ١ الأمن الغذائي

قد يتساءل امرؤ عن أسباب الاهتمام البالغ الذي يلقاه موضوع «الأمن الغذائي» من قبل كثير من الباحثين ورجال الدولة والاقتصاديين وغيرهم في هذه الأيام. وفي محاولة لتقديم بعض الإجابات الموضوعية لأي من تلك التساؤلات فإنه من الواجب التمعن في هذا التعبير «الأمن الغذائي» مع إعطاءشيء من التركيز على فحوى الشق الأول منه وهو «الأمن» ومفهومه. إن غياب «الأمن» في أي مجال بما في ذلك مجال الغذاء، يشكل هاجساً خطيراً يشغل كلاً من حالتي الشعور واللاشعور لدى الأفراد والمجتمعات والدول. وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإننا نلاحظ أن تعبير «الأمن» نفسه يرتبط بأمور حساسة وخطيرة تهم البلاد والراعي والرعية مثل الأمن السياسي والأمن العسكري والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي.

٥ . ٢ أسباب الاهتمام بالأمن الغذائي:

ويعود الاهتمام بالأمن الغذائي كذلك إلى أسباب شتى منها ما هو اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي. إن حصول أي انسان على ما يلزمه من غذاء يعد أحد الحقوق المشروعة له وذلك لأنه يصب في نهاية المطاف في مجمع المحافظة على إنسانيته، وكرامته، ومقدراته ونظمه الأخلاقية وتقاليده وعاداته. إنه يصعب على المرء أن يتصور أن كل الناس قد يصبرون، إلى ما شاء الله، على الجوع والحرمان دون التنازل عن بعض حقوقهم

المشروعة. وعلى الرغم من تباين قوة الإرادة ودرجة المقاومة لدى الأفراد والمجتمعات في حالات الضنك والحاجة والجوع إلا أن أبناء آدم متفاوتون في درجات احتمالهم للضغوط التي يتعرضون لها من قبل أعدائهم، وكثيراً ما تؤدي تلك الضغوط التي يتعرض لها مواطنون وخاصة الجياع منهم إلى اختراق الأعداء للأنظمة الأخلاقية لهؤلاء. وهنا يكمن الخطر ويضطرب الأمن في البلاد. ولكن يجب أن لا يغيب عن أذهاننا ونحن في هذا المقام، أنه على الرغم مما ذكر عن ذاك الاختراق، إلا أن كثيراً من الدول وكثيرين من الأفراد وخاصة حيث سيادة الشريعة الإسلامية السمحاء بين ظهرانيهم يصرون على أن تقضى الحرة نحبها ولا تأكل بثدييها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن احدى غايات «الأمن الغذائي» المحافظة على صحة الإنسان ونماء جسمه وصحة عقله وصفاء تفكيره عن طريق توفير الغذاء اللازم له كماً ونوعاً. وهذه حقيقة لا جدال فيها إذا ما نظرنا إلى الإنسان على أنه أحد عناصر الإنتاج الأساسية في المجتمع والذي بدونه تتعذر حياة المجتمع نفسه. أضف إلى ذلك أنه بواسطة الغذاء يمكن المحافظة على الإنسان لكي يمارس دوره في الحياة كمنتج ومستهلك وعامل تنمية في آن واحد وذلك من أجل إعداده لخوض مرحلة التعامل العقلاني مع الموارد الطبيعية البيئية والاقتصادية المتاحة مع ضمان المحافظة على استقلال الشخصية الاقتصادية للمجتمع.

ومن الأشياء التي تلفت النظر ونحن بصدد الحديث عن «الأمن الغذائي» . . . أن تكاليف معالجة آثار الجوع الصحية في المجتمع أعلى بكثير من تكاليف توفير الغذاء نتيجة لتراكم تكاليف العلاج والإقامة في المستشفيات وغياب المرضى عن مواقع العمل.

إن الراصد لمسيرة تطور العلاقة بين الدول القوية وغيرها من الدول الضعيفة عبر التاريخ يجد أن تفوق القدرات العسكرية كانت في أغلب الأحيان الملاذ الأخير لتسوية الخلافات بين الأمم المتصارعة وكثيراً ما كان الطرف الضعيف من طرفي النزاع ينْصاع لرغبات القوي، وكانت سيطرة القوي على الضعيف آنذاك تتم عبر الحديد والنار نتيجة حركات واحدة أو أكثر من القوات البرية أو البحرية أو الجوية من أجل تصفية الحسابات. ولما كان هذا الأسلوب في سبيل تحقيق هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة أو هزيمتها مكلفاً من حيث المال والرجال وغير مقبول لدى الدول المحايدة أو المحبة للسلام في هذه الأيام فقد لجأت الدول القوية إلى استخدام الغذاء كبديل عن خيار الحرب للوصول إلى أهدافها. وهكذا فإننا نجد أن الغذاء أصبح من الأشياء التي يسرت للدول القوية الوصول إلى ضالتها والسعي وراء تجسيد أحلامها التوسعية والاستعمارية دون أن تمنى بخسائر بشرية أو مادية أو معنوية.

إن كثيراً من الدول النامية تصاب من آن لآخر بنوازل وأزمات غذائية مدمرة، نتيجة لتبنيها سياسات اقتصادية غير مدروسة أو مجانبتها للصواب في معالجتها لمشاكلها. وتنعكس النتائج السلبية لتلك السياسات في كثير من الأحيان سلباً على القدرة الإنتاجية من المواد الغذائية لتلك الدول، وبالتالي تصبح عاجزة عن توفير الأمن الغذائي لمواطنيها.

وهكذا نجد أن بعضاً من دول العالم الثالث يوفر من آن لآخر فرصاً ذهبية للدول القوية ذات الميول الاستعمارية لامتلاك أداة ضغط قوية وغير مكلفة، كبديل لأسلحة الاستعمار والقتال التقليدية من أجل احتلال أراضي الغير والسيطرة وبسط النفود.

وهكذا أصبحت الدول القوية تجنح إلى استخدام الغذاء كسلاح جديد لتحقيق مآربها الاستعمارية والذي وجدت أنه يوقع الضرر بالفقراء بصورة أكثر من أي سلاح تقليدي غيره، ناهيك عن أن التكاليف الباهظة التي تلزم للدول النامية لاستيراد ما يلزمها من المواد الغذائية كل عام تشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات لكل من تلك الدول نتيجة لاستنزاف صفقات المواد الغذائية المستوردة احتياطي الدول النامية من العملات الصعبة.

ونظراً لأن مسألة توفير الدول النامية للمواد الغذائية اللازمة لشعوبها ملحة وليس من السهل على الحكومات تأجيلها، فإننا نجد تلك الحكومات لا تتردد في رصد الأموال اللازمة للحصول على تلك المواد حتى لو كان ذلك على حساب أي من أنواع التنمية اللازمة في البلاد. وكثيراً ما قيل في هذا الشأن بأنه من الممكن تأجيل انشاء مشروع ما قبل بناء مدرسة أو معهد أو جامعة أو مستشفى «. . . إلى ما شاء الله دون القدرة على تأجيل صفقات الغذاء ولو لعدة أيام قليلة مما يدفع المجتمع إلى مزيد من التخلف والوقوع في شرك المديونية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي».

٥ . ٣ تعريف الأمن الغذائي

يعرف السماك «الأمن الغذائي» بأنه «. . . تحقيق الاكتفاء الذاتي للوحدة السياسية «الدولة أو الإقليم السياسي» «مجموعة الدول» لمتطلبات سكانها من الغذاء بحيث تفضى إلى تحقيق الطمأنينة العامة من خلال متطلبات الغذاء كلياً أو جزئياً».

أما حمدان فيعرف «الأمن الغذائي» على أساس «. . . أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كماً ونوعاً وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم».

ويقول العمادي (١٩٨٣) بأن «الأمن الغذائي» ليس بالضرورة أن يعني «. . . إنتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محلياً، بل ينطوي أساساً على توفير المواد اللازمة للحصول على هذه الاحتياجات، إما بانتاجها مباشرة، أو باستيرادها مقابل تصدير منتجات أخرى قد تتمتع بميزة نسبية أعلى، وهذا يتطلب استغلال الموارد الطبيعية ممزوجة بعناصر الإنتاج الأخرى».

وعلى الرغم مما ورد من تعريفات للأمن الغذائي، إلا أن الجميع يتفق بأن الأمن الغذائي يعني تحقيق المجتمع أو الدولة اكتفاءً ذاتياً نسبياً من حيث ما يلزمها من المواد الغذائية حتى يكون بإمكانها أو بإمكان مجموعة الدول المتعاونة فيما بينها تلبية أكبر قدر ممكن من تلك المواد الغذائية من إقليمها أو أقاليمها دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج[١].

وفي ضوء هذه التعاريف لتعبير «الأمن الغذائي» بالإضافة إلى الحقيقة التي مفادها أن الأمن الغذائي نفسه يعد ضرورة ملحة لكل شعوب الأرض، ويأتي من حيث الأولوية والأهمية قبل عنصر الأمن والأمان بالنسبة لتلك الشعوب فإنه يمكن تعريفه «بأنه قدرة المجتمع أو الدولة على تأمين الغذاء الكافي المناسب لاستهلاك المواطنين والمقيمين في كل من المديين القريب والبعيد بأسعار تتناسب مع دخل كل منهم.

---

(١) أنظر دراسة الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر إتحاد الغرف العربية (٥ ـ ٨ أبريل ١٩٨٠)، ص ٣٣٠، وكذلك دراسة دولة الإمارات العربية المتحدة حول مفهوم الأمن الغذائي العربي، المصدر نفسه، ص ٢٧٠، وما بعدها.

٥ . ٤ البعد الاستراتيجي للأمن الغذائي

وإنطلاقاً من التعاريف السابقة فإنه يمكن الإشارة إلى أن للأمن الغذائي بعده الاستراتيجي والذي يتمثل في عدة جوانب من أهمها :

٥ . ٤ . ١ الجانب الزمني

يتميز هذا الجانب بإبراز حقيقة جوهرية مفادها أن أي دولة تتمتع بالأمن الغذائي يمكنها تغطية احتياجاتها من المواد الغذائية بصورة متواصلة على كل من المستويين القريب أو البعيد . فعلى المستوى القريب يتوقع المواطنون والمقيمون من الجهات المختصة في الدولة أن توفر لهم ما يحتاجونه من مواد غذائية بغض النظر عن طبيعة التمويل ومصدر الغذاء . وللعلم فإن طبيعة التمويل لا تهم الجياع سواءً كانت أثمان المواد الغذائية التي تؤمنها الدول قد غطيت من الميزانية المخصصة لاستيراد المواد الغذائية أم من أية ميزانية أخرى حتى لو كانت ميزانية القوات المسلحة أو قوى الأمن .

أما بالنسبة إلى مصدر الغذاء فإن نظرة المجتمع إليه في الظروف العادية تؤكد على ضرورة الاطمئنان إلى هذا المصدر سواءً كان ذلك من داخل الدولة أم من خارجها . ولكن الوضع يختلف في حالة العوز والحروب والأزمات ، حيث يتغاضى أفراد المجتمع عن أهمية الاطمئنان لمصدر المواد الغذائية . وهذا يعني أن المطلوب في مثل هذه الأوقات استيراد المواد الغذائية من دولة صديقة أو مناوئة أو من أية دولة أخرى غير ذلك إذ تصبح المسألة هنا مسألة أولويات سد رمق الجياع أولاً ثم تأتي المشاكل الأخرى ليتم التصدي لها تباعاً .

٥ . ٤ . ٢ الجانب الكمي

يركز هذا الجانب على ضرورة حصول الفرد على الكمية الكافية من العناصر الغذائية اللازمة له من حيث نمو الجسم، وتجديد الخلايا وتزويده بالسعرات الحرارية المطلوبة، وسد الاحتياجات الفردية الأخرى اللازمة. والجدير بالذكر أن هذه الاحتياجات موضحة في جداول تصدر عن جهات متخصصة في الأغذية مثل منظمة الغذاء والزراعة (FAO) ومجلس الغذاء الأمريكي. وتوضح هذه الجداول كميات المواد الغذائية الواجب على المرء تناولها يومياً مقاسة بالسعرات الحرارية أو بكميات الكربوهيدرات والبروتين والدهون مقدرة بالغرام بالاضافة إلى المعادن والفيتامينات والأملاح المقاسة بأجزاء من الغرام. ومما يذكر أن الفرد الذي لا يتمتع بالأمن الغذائي هو الذي يحصل على أقل من (٨٠٪) من المقادير اللازمة له.

٥ . ٤ . ٣ الجانب النوعي

بالاضافة إلى ضرورة توفر الكميات اللازمة للفرد من المواد الغذائية يومياً فإن ذلك لا يعني اكتمال الأمن الغذائي للمستهلكين إلا بتوفر الجانب النوعي لتلك المواد الذي يؤكد على ضرورة حصوله على نوعيات معينة منها . . . ومن أهم تلك النوعيات المواد الغذائية المأخوذة من أصول حيوانية، مثل الأسماك، والدواجن، والضأن وهي أعلى في قيمتها الغذائية من تلك الأغذية ذات الأصول النباتية. وهذا يعني أنه كلما ارتفع انتاج أي دولة من الأغذية ذات الأصول الحيوانية كلما كانت تلك الدولة أكثر قرباً من كمال قدرتها على تحقيق أمنها الغذائي.

٥ . ٤ . ٤ الجانب الاقتصادي

لا يعني توفر المواد الغذائية بكميات كافية ونوعيات مناسبة في دولة ما أنها تنعم بالأمن الغذائي، إلا إذا كان بإمكان كل مواطنيها والمقيمين في كنفها الحصول على ما يكفيهم من المواد الغذائية. ومن المعروف أن مسألة الحصول على تلك المواد لا يمكن أن تتم إذا لم تتوفر لدى السواد الأعظم من الشعب القدرة الشرائية اللازمة كماً ونوعاً.

ومن هذا المنطلق فإن الدخل المناسب للفرد يعد من أهم الأسباب التي تضمن له الحصول على الغذاءا لجيد الكافي الذي يأخذ بيده إلى حظيرة الأمن الغذائي. بمعنى آخر إن درجة تحقيق الأمن الغذائي في أي من المجتمعات والدول تتناسب عكسياً مع أعداد ذوي الدخول المتدنية فيها.

٥ . ٥ الأمن الغذائي في الوطن العربي

يعد موضوع الأمن الغذائي الهاجس الأكبر للدول العربية في هذه الأيام نتيجة لارتباطه بالمتطلبات المعيشية الأساسية وأبعادها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وربما لا نكون مبالغين إذا ما قلنا بأن مشكلة الأمن الغذائي تأتي من حيث الأهمية قبل مسألة الأمن السياسي ولربما موازية للأمن المائي مع العلم بأن كلاً منها يؤثر في الآخر ويتأثر به.

في الحقيقة، إن مفهوم الأمن الغذائي، لم يطرح للعلاج بصورة ملحة مع بداية النقص في المواد الغذائية في دول الوطن العربي وذلك في بداية عقد سبعينيات القرن العشرين، حينما أصبح الطلب على تلك المواد في هذه الدول يفوق المتوفر منها، أو بعبارة أخرى عندما أصبح استهلاك الدول العربية من المواد الغذائية يفوق إنتاجها المحلي منها. ولقد أصطلح على

تسميه الفرق بين الزيادة في كميات ما يستهلكه شعب ما من المواد الغذائية اللازمة له على ما ينتجه منها باسم»الفجوة الغذائية» .

ولقد شهدت أواخر السبعينيات من القرن المنصرم تزايداً تدريجياً ملحوظاً في إتساع هوة الفجوة الغذائية في الدول العربية واستمرت هذه الفجوة في الاتساع حتى وقتنا الحاضر .

وعلى الرغم من أن مشكلة الغذاء تبدو على أنها مشكلة اقتصادية ذلك لأنها تجسد العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك فيما يختص بالمواد الغذائية أو بعبارة أخرى ما يعرض منها وما هو مطلوب، إلا أن هذه المشكلة لها أبعاد شتى يأتي في مقدمتها البعد الأمني للدولة المعنية . ويرجع السبب في ذلك إلى الإرتباط الوشيج بين كل من الأمن من جهة ووفرة المواد الغذائية اللازمة لكل من المواطنين والمقيمين في الدولة ذات العلاقة من جهة أخرى .

وعلى الرغم من أن حاجات الإنسان الأساسية في حياته تتمثل في إشباع غرائزه الأولية من مشرب ومأكل وملبس ومسكن، فإن الغذاء يعد أهمها . وهذا يعني أنه إذا لم يتوفر الغذاء للسكان بأسعار مناسبة فإن أحوالهم تتأثر بصورة قد تقود إلى قيام الاضطرابات والفوضى واختلال أطناب الأمن في البلاد .

أضف إلى ذلك بإن الدولة التي تعجز عن تأمين المواد الغذائية لسكانها من مواردها الوطنية قد يصعب عليها الصمود أمام الضغوط والتحديات التي تواجهها، ويتعرض أمنها للزعزعة وحماها للاستباحة واستقلالها للاضمحلال (الفراء، ١٩٨٧، ص ١٦) .

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع الأمن الغذائي العربي من خلال مشكلة الغذاء، وإنتاجه في الدول العربية .

ونظراً لأن جُل المواد الغذائية هي في الغالب منتجات زراعية، فإن دراسة قطاع الزراعة في الوطن العربي سوف يوضح لنا عدداً من المسائل ذات العلاقة بالأمن الغذائي في كل الدول العربية بشتى أبعاده، مع الإشارة إلى سائر مكامن الضعف والقوة في هذا المضمار وإلى البدائل والخيارات المتاحة التي قد تسهم في معالجة حدة المشكلة الغذائية في هذه الدول وضراوتها. ومن أجل دراسة قضية الأمن الغذائي العربي بصورة موضوعية فإنه من المستحسن طرح عدد من المسائل ذات العلاقة بهذا الشأن ومعالجة كل منها على معالجة مستقلة :

٥ . ٦ أهمية القطاع الزراعي في الوطن العربي.

٥ . ٧ الموارد الزراعية في الوطن العربي.

٥ . ٨ السياسات الاقتصادية في القطاع الزراعي في الوطن العربي.

٥ . ٩ التعاون الإقليمي بين الدول العربية في المجال الزراعي.

٥ . ١٠ الصادرات والواردات الزراعية للدول العربية.

٥ . ١٠ الفجوة الغذائية العربية.

٥ . ٦ أهمية القطاع الزراعي في الوطن العربي

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي، وذلك نتيجة لما يسهم به هذا القطاع في توفير الغذاء والمدخلات الوسيطة لعدة صناعات تحويلية، وايجاد فرص للعمل وتيسير سبل المعيشة لنسبة كبيرة من أهل البادية والعاملين في كل من الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع ناهيك عما يسهم به هذا القطاع في كل من الدخل الوطني، والناتج المحلي الإجمالي.

فبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، لا تزال الزراعة تحتل درجة متقدمة في المنظومة الاقتصادية لعدد لا بأس به من الدول العربية. ويوضح الجدول (٥ـ١) مدى إسهام الزراعة في كل من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عقد تسعينيات القرن العشرين[١].

ويرى القارئ للجدول (٥ـ١) أن القطاع الزراعي يسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول العربية. إذ بلغت نسبة هذا الاسهام عام (٢٠٠٠م) في السودان (٢ , ٣٤٪)(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، ص ٣٥)، يليه العراق (١ , ٣٢٪)، ثم سوريا (٦ , ٢٥٪)، فموريتانيا (٥ , ١٩٪)، فمصر (٨ , ١٥٪)، واليمن (٣ , ١٥٪)، فالمغرب (٣ , ١٢٪)، وتونس (١ , ١٢٪). وتنخفض درجة أهمية هذا القطاع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات الإمكانات الزراعية المحدودة، إذ تتراوح هذه النسبة بين حوالي (٣ , ٠٪) في الكويت، وحوالي (٤ , ٥٪) في المملكة العربية السعودية.

وبصورة عامة، فقد بلغت نسبة الناتج الزراعي في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠٠٠م) حوالي (٣ , ١١٪). ولم تتجاوز هذه

---

(١) تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي العربي خلال عقد التسعينيات، وهناك دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع خلال عقود السبعينيات والثمانينيات، ومنها أنظر: صديق عبد المجيد صالح «اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية وأثرها في توفير الغذاء»، مجلة عالم الفكر، الكويت: المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ١٩٨٧، ص. ١٦ـ٩٣)، وكذلك صبحي القاسم «الأمن الغذائي في الوطن العربي»، الكويت: سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٣٠, ١٩٩٨، وعن فترة السبعينيات يمكن الرجوع إلى: محمد علي الفرا، «مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي»، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٧٩)، وكذلك عبد الهادي يموت، ١٩٨٤ «مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية»، معهد الإنماءالعربي: بيروت، .

جدول (٥ ـ ١)نسبة إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربيةخلال السنوات ١٩٩٠ , ١٩٩٨م، ١٩٩٩م، و٢٠٠٠م.

السنوات / الدول	الناتج الزراعي (مليون دولار)				نسبة التغيير٪ ٩٠ ـ ٢٠٠٠	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ٪			
	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠		١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
مجموع الدول العربية	٥٨,٢٦٥	٨٠,٩٧٤	٨٠,٣٤٣	٨٠,٢٧٢	٣,٣	١٢,٢٠	١٣,٨٣	١٢,٧٦	١١,٣٢
الأردن	٢٨٣	٢٠٤	١٦٤	١٦٢	٥,٤-	٧,٠٤	٢,٥٦	٢,٠٣	١,٩٤
الامارات	٥٦٠	١,٧٢٢	١,٨٢١	١,٩١١	١٣,١	١,٦٦	٣,٦٤	٣,٣١	٢,٨٩
البحرين	٣٨	٥٧	٥٧	٥٩	٤,٥	٠,٨٤	٠,٩٢	٠,٨٦	٠,٧٤
تونس	١,٩٧٨	٢,٥١١	٢,٥٤٩	٢,٣٥٤	١,٨	١٥,٢٧	١٢,٥٢	١٢,٨٠	١٢,١١
الجزائر	٧,٠٠١	٥,٢٦٨	٥,٠٧٦	٤,٤٥١	٤,٤-	١١,٣١	١١,١٢	١٠,٥٦	٨,٢٧
جيبوتي	١٠	٤	٤	٤	٨,٩-	٢,٣٦	٠,٧٢	٠,٧١	٠,٧٢
السعودية	٦,٧١٣	٩,٠٥٢	٩,١٩٧	٩,٣٣٩	٣,٤	٦,٤١	٧,٠٤	٣,٤٤	٥,٣٩
السودان	٦,٧٨٧	٤,٨٨٩	٤,٣٢٠	٤,٣٨٦	٤,٣-	٣٠,٢٨	٣٨,٨٨	٣٧,٣٦	٣٤,١٧
سوريا	٣,٩٠٣	٤,٨٠٩	٤,٠٨٤	٤,٨٠٣	٢,١	٢٨,٠٩	٢٩,٩٨	٢٤,٣٥	٢٥,٥٩
العراق	١٤,٨٣٩	٢٦,٤٩٥	٢٦,٨٢٢	٢٦,٨٤٨	٦,١	١٩,٨٠	٣٣,٣١	٣٢,٧٤	٣٢,١٤
عمان	٣٠٢	٣٩٩	٤١٠	٤٢٢	٣,٤	٢,٥٨	٢,٨٣	٢,٦٢	٢,١٣
قطر	٥٨	٧٠	٧١	٧٣	٢,٣	٠,٧٩	٠,٦٨	٠,٥٩	٠,٤٤
الكويت	١٦٢	١١٦	١٢٩	١٢٨	٢,٣-	٠,٨٩	٠,٤٦	٠,٤٣	٠,٣٤
لبنان	٢٣٥	١,٢٦٢	١,٢٨٨	١,٢٨٨	١٨,٥	٨,٣٦	٧,٨٠	٧,٨١	٧,٨١
ليبيا	١,٨١١	٣,١١٢	٣,٢٩٠	٣,٤١٨	٦,٦	٢,٥٢	١١,٢١	١٠,٣٤	٩,٦٠
مصر	٦,٥٥١	١٣,٥٤١	١٤,٥٢٦	١٥,٠٩٣	٨,٧	١٨,٤٦	١٦,٣٧	١٦,٣٢	١٥,٧٥
المغرب	٤,٥٧١	٦,٠٤٦	٥,١٦٥	٤,٠٣٣	١,٢-	١٧,٧٠	١٦,٩٥	١٤,٧٦	١٢,٢٦
موريتانيا	٢٦٤	٢٠٦	١٩٨	١٩٢	٣,١-	٢٥,٨٧	٢١,٠٣	٢٠,٦٩	١٩,٤٥
اليمن	٢,١٩٩	١,٢١١	١,١٧٢	١,٣٠٩	٥,١-	٢٤,٢٠	١٩,٣٧	١٦,١٢	١٥,٣٤

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠١)، التقرير الاقتصادي العربي الموحدة، ص ٢٧٣ .

النسبة (١٤٪) خلال العقد الماضي (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، ص ٣٧).

٥ . ٧ الموارد الزراعية في الوطن العربي :

يعني تعبير «الموارد الزراعية» العناصر المختلفة التي تدخل في عملية تكوين المنتوجات الزراعية والتي من أهمها السكان الزراعيون أو العمالة الزراعية، والأراضي الزراعية والطرق والوسائل المتبعة في استغلالها. أضف إلى ذلك الموارد المائية من حيث الكم والكيف ومدى كفايتها وملاءمتها للإنتاج الزراعي. وفيما يلي نجد عرضاً موجزاً لهذه العناصر ومدى تأثيرها على الناتج الزراعي للدول العربية.

أ ـ السكان الزراعيون :

لا تزال الزراعة تشكل المصدر الرئيس لاستيعاب أكبر نسبة من الأيدي العاملة في الدول العربية ومن الملاحظ أن القطاع الزراعي العربي يستوعب حوالي (٤ , ٢٧٪) مليون نسمة من القوى العاملة العربية، أى ما يناهز (٦ , ٣٠٪) من مجموع القوى العاملة العربية الكلية لعام ١٩٩٩م. ويعد كل من الصومال والسودان وموريتانيا، واليمن وعمان والمغرب من أعلى الدول العربية في نسبة القوى العاملة الزراعية حيث بلغت في عام ١٩٩٩م في الصومال حوالي (٧٢٪)، وفي السودان حوالي (٦٢٪)، وفي كل من موريتانيا واليمن حوالي (٥٣٪)، وفي عُمان حوالي (٤٠٪)، وفي المغرب حوالي (٣٧٪). تليها باقي الدول العربية التي تعتمد بصفة أساسية على الزراعة، مثل مصر التي بلغت نسبة العمالة الزراعية فيها حوالي (٣٠٪)، وسوريا حوالي (٢٨٪)، وتونس والجزائر حوالي (٢٥٪) لكل منهما. كما

بلغت هذه النسبة في الأردن حوالي (١٢٪)، وحوالي (١١٪) في كل من السعودية والعراق. وبنسب أقل تراوحت ما بين (٦٪ و ١٪) في كل من لبنان، وليبيا، والإمارات، وقطر، والكويت، والبحرين (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، ص ٣٧).

ب ـ الأراضي الزراعية في الدول العربية وكيفية استغلالها :

تعد الأراضي الزراعية من حيث كمها وكيفها ومستوى إنتاجيتها من المؤشرات المهمة التي يستفاد منها في الاستدلال على الكفاءة الزراعية لأي من دول العالم. وتشير الدراسات العلمية للموارد الزراعية إلى أن مساحة الرقعة الجغرافية للدول العربية تبلغ زهاء (١٤٠٠) مليون هتكار، في حين أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تصل إلى نحو (١٩٧) مليون هكتار. وبمعنى آخر فإن نسبة الأراضي الزراعية العربية تصل إلى نحو (١,١٤٪) من المساحة الكلية للوطن العربي. ويوضح الجدول رقم (٥ـ٢) الأراضي الزراعية للسنوات (١٩٩٠ـ٢٠٠٠م) (شكل ٥ـ١).

يوضح الجدول (٥ـ٢) أن مساحة الأراضي العربية المستخدمة في الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٠م، تصل إلى (٧١) مليون هكتار، منها نحو (٦٣) مليون هكتار مستغلة للمحاصيل الموسمية، وحوالي (٧) مليون هكتار مستغلة للمحاصيل المستديمة.

وتعد الزراعة المطرية الأكثر شيوعاً في الدول العربية، لأن مساحتها تبلغ نحو (٣٣) مليون هكتار، أي حوالي (٥٣٪) من مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية. في حين تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي (١١) مليون هكتار، ومساحة الأراضي التي تترك بدون زراعة (بور) (وذلك حسب نظام إراحة الأراضي المتبع في عدد كبير من

جدول (٥ ـ ٢)

المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية (١٩٩٠ـ٢٠٠٠م) ألف هكتار

السنة	المساحة الزراعية
١٩٩٠	[١]٥٧,٥٨٥
١٩٩١	[١]٥٩,٥١٦
١٩٩٢	[١]٦١,٤٩٩
١٩٩٣	[١]٦٣,٠٥٨
١٩٩٤	[١]٦٦,١٠٨
١٩٩٥	[١]٦٧,٣٠١
١٩٩٦	[١]٦٧,٢٣٢
١٩٩٧	[١]٦٨,٨٥٢
١٩٩٨	[١]٦٨,٠٨٣
١٩٩٩	[١]٧٠,٩٦٨
٢٠٠٠	[٢]٧١,٠٠٠

المصدر :

(١) الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية وآخرون (٢٠٠٠) التقرير العربي الإقتصادي الموحد

(٢)المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٩)، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي .

شكل (٥ ـ ١) تطور المساحات الزراعية ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠م

المصدر: الجدول: (٥ ـ ٢)

الدول العربية) حوالي (١٩) مليون هكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٨٢، ص ص ٧٨-٩٧).

لا شك أن ارتفاع نسبة الأراضي التي تعتمد على الأمطار في الزراعة يجعل من الري وسيلة مهمة لزيادة رقعة الأراضي المزروعة، خاصة وأن مناخ معظم الدول العربية يتصف بتذبذب كميات التساقط السنوية تارة وبقلتها تارة أخرى. لذا فإنه لا عجب أن نجد أن نسبة المساحة المروية لا تزيد على (١٧٪) من مجموع الأراضي المزروعة في هذه الدول. ولذلك فإن تقلب الظروف المناخية في الدول العربية يسهم إسهاماً فعالاً في التغيرات التي تطرأ على الإنتاج الزراعي من حيث الكمية والنوعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحيازات الزراعية في أغلب الدول العربية تتسم بالصغر من حيث المساحة. ناهيك عن أن هذه الحيازات تهدف إلى سد حاجات الاستهلاك العائلي، أكثر مما ترمي إلى الإنتاج للأسواق من أجل تحقيق أقصى ربح، ويترتب على ذلك الابتعاد عن التخصص في الإنتاج والتركيز الجغرافي للمحاصيل، وكذلك الابتعاد عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية وفقاً لضوابط الأسعار، والتكاليف. وهذا يستلزم الابتعاد عن الزراعة الكثيفة، لأن الإنتاج يعتمد على المستلزمات المتاحة مزرعياً على الأكثر، وبالتالي تسوده الزراعة الخفيفة. أضف إلى ذلك كثرة المشاكل الناجمة عن عدم حصر الحيازات الزراعية وتحديدها، وانتشار سياسة وضع اليد بالتقادم وغيره، وحقوق الاستغلال القبلي في الأراضي والمياه. وعلى كل حال فإن هذه المشاكل بالغة التعقيد اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ولا تسمح بانطلاق الحوافز ورفع الانتاجية.

وبالنسبة للمزارع التي تدير أمورها الدول والتي لا تعاني من مشاكل

الحيازة الخاصة، فهي تعاني من مشاكل الإدارة البيروقراطية والروتين، مما يؤدي إلى ضعف حاد في إنتاجيتها الزراعية، ويؤثر بصورة سلبية في الحوافز الممنوحة للمزارعين، ومن ثم على مستوى معيشتهم. فعلى سبيل المثال، يعد مشروع الجزيرة الزراعي في السودان أكبر مشروع زراعي متصل في العالم إذ تبلغ مساحته زهاء (٢٠) مليون فدان، ويعيش على ريعه حوالي ثلاثة ملايين نسمة. وقد أقام البريطانيون هذا المشروع في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، لينتج القطن بصورة رئيسة لإمداد مصانعهم في (يوركشير). ومع مطلع عام (١٩٥٠م) انتقلت إدارة المشروع من الحكومة البريطانية إلى السودانيين. وظل المشروع يعمل بكفاءة فائقة، حيث كان (٦٠٪) من قطن السودان يزرع في المشروع، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى من الذرة، والفول السوداني، والخضر والفاكهة[1].

ومع مطلع التسعينات بدأ المشروع يشهد تدهوراً في الإنتاجية، ويعود ذلك إلى ضعف الإدارة، وانخفاض الكثافة المحصولية من (٨٠٪) في منتصف السبعينيات إلى (٤٠٪) في موسم (١٩٩٨م)، وعزوف المزارعين عن تجويد الزراعة بسبب شح التمويل وضعف كفاءة الري وضعف تطبيق الحزم التقنية في الإنتاج، وقلة الحوافز، ومشاكل التسويق وارتفاع رسوم الإدارة وتدني إنتاجية كافة المحاصيل بالمقارنة مع المستويات العالمية نتيجة لتدهور الإدارة (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، ص٤٠)

وأخيراً، فإننا نلاحظ من الجدول (٥ـ٢) أن نسبة الزيادة السنوية في مساحة الأراضي الزراعية لم تزد على (٩ , ١٪) سنويا في حين أن الزيادة

(١) موسى محمد موسى (وزير الزراعة السوداني)، «تحقيق حول مشروع الجزيرة السوداني»، جريدة الشرق الأوسط، ١٢/ ٣/ ١٩٩٦م.

السكانية السنوية في البلاد العربيةتصل إلى زهاء (٤٪). وهكذا فإن معرفة هذه الحقيقة تفسر لنا أحد أسباب التفاقم التدريجي المتواصل لحصول الفجوة الغذائية العربية عاماً بعد عام.

يلاحظ كذلك أن الحيازات الزراعية البور، وغير المستغلة بالفعل من الأراضي المصنفة على أنها أراضٍ زراعية قد تضاعفت من حيث المساحة خلال التسعينيات من حوالي (٤,٩) مليون هكتار عام ١٩٩٢م لتصل إلى (٦,١٨) مليون هكتار عام ٢٠٠٠م وذلك بزيادة سنوية وصلت إلى (١,١٠٪). ومما يذكر أن هذه الأراضي لا تزرع نتيجة لأسباب مختلفة، كأن تترك للراحة وفقاً لدورات زراعية لفترة معلومة، أو لعدم كفاية مصادر المياه اللازمة لريها، أو بسبب تعرضها للغمر بمياه الفيضانات أو السيول. وقد أدى كل ذلك إلى تناقص الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وبالتالي نجمت عنه زيادة هوة الفجوة الغذائية العربية.

يتضح مما سبق أن إمكانات التوسع في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة مرهون بشكل مباشر بوفرة الموارد المائية اللازمة كماً ونوعاً. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ونحن في هذا المقام: هل تتوفر الموارد المائية المناسبة في الدول العربية القادرة على هذا التوسع؟ هذا ما سنحاول معرفته لاحقاً.

٥ . ٨ السياسات الاقتصادية في القطاع الزراعي في الوطن العربي

تهدف السياسات الاقتصادية المتبعة في القطاع الزراعي في الدول العربية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية العربية ولكن هل

نجحت هذه السياسات في تحقيق هذا الهدف؟ هذا ما سنحاول معرفته من خلال أثر هذه السياسات في تحسين أوضاع العمالة، وعلى تحسين الإنتاج الزراعي، وكذلك أولوية القطاع الزراعي في خطط التنمية العربية[١].

٥ . ٨ . ١ أولوية القطاع الزراعي في خطط التنمية العربية :

تعد الاستثمارات في القطاع الزراعي في الدول العربية من أقل النسب بالنسبة للاستثمارات الكلية، إذ لم تزد نسبة هذه الاستثمارات على (٤ , ٨٪) فقط خلال الفترة من (١٩٧٦م ـ ١٩٨٠م)، وبالإضافة إلى ذلك تنخفض نسبة تنفيذ هذه الاستثمارات حيث لم تتعد نسبة التنفيذ الفعلي لهذه الاستثمارات (٦٨٪) في الدول العربية بشكل عام[٢]. والاستثمارات الزراعية غالباً ما توجه إلى الدول العربية التي لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية للزراعة، بينما نجد أن الدول الزراعية تنخفض فيها نسبة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي، فمثلاً تبلغ هذه النسب لكل من الصومال واليمن وموريتانيا أقل من (١٪)، والسودان (٠٢ , ١٪)، والعراق (٧ , ٣٪) فقط [٣].

كذلك لم توجه صناديق التمويل العربية إلا (١٥٪) فقط من مجموع النفقات المالية من هذه الصناديق إلى الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول

---

(١) بصورة موسعة عن هذه السياسات أنظر : د. صديق عبد المجيد صالح، «اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية وأثرها في توفير الغذاء»، الكويت : مجلة عالم الفكر، ١٩٨٧، ص ٦١ـ٩٣).

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «برنامج الأمن الغذائي العربي»، الخرطوم، ١٩٨٠، وأنظر كذلك د. غانم الخالدي، «السياسات الزراعية في الوطن العربي وإمكانات التنسيق في الوطن العربي»، عُمان، ١٩٨٦م، ص ٣٧، وما بعدها.

(٣) أنظر الهامش (١).

العربية (العماري، ١٩٨٣) مما أدى إلى افتقار الدول التي تتوافر فيها الموارد الزراعية إلى الموارد التمويلية.

٥ . ٨ . ٢ سياسات تحسين الإنتاج الزراعي :

تعاني الدول العربية من النقص الواضح في مراكز البحوث العلمية الزراعية التي تعمل على تحسين مستلزمات الإنتاج الزراعي سواء من ناحية الآلات الزراعية والتقاوي، أو الأسمدة الكيماوية أو المبيدات الحشرية والعشبية وكذلك السلالات النباتية الممتازة والأعلاف المركزة.

فمثلاً تعاني الدول العربية نقصاً في إنتاج المبيدات الحشرية لمكافحة الحشرات والآفات الزراعية التي تصيب النباتات والتخلص من الأعشاب الضارة، كذلك عدم نقل التكنولوجيا المناسبة للاستفادة من السلالات العالمية المرتفعة الغلة من القمح والذرة والأرز والبقوليات والفاكهة والخضروات.

كذلك تعاني الدول العربية من نقص واضح في استخدام الأسمدة الكيماوية (باستثناء السعودية ومصر ولبنان). ويعود ذلك إلى جهل السواد الأعظم من المزارعين بفوائد هذه الأسمدة في زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً. أضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاج الأسمدة ونقلها وتخزينها. وتتميز حصة الفرد في الدول العربية من استهلاك الأسمدة بالتدني إذ لا تزيد هذه في المتوسط علي (٨) كليوغرامات، بينما تبلغ حصة الفرد من استهلاك الأسمدة في أمريكا الشمالية نحو (٧٤) كليوغراماً، وفي أوروبا الغربية نحو (٤٩) كيلوغراماً، وفي استراليا نحو (٨٤) كليوغرام (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ١٩٩٩، ص ٢٣٩). (شكل ٥ـ٢).

شكل (٥ ـ ٢) تطور الانتاج الزراعي من السلع الغذائية الرئيسة في الدول العربية لعامي ١٩٩٨ـ ١٩٩٩

المصدر : الجدول (٥ ـ ٤)

أما بالنسبة للميكنة الزراعية فلا يزال استخدام الآلات الزراعية محدوداً في الدول العربية إذ يبلغ معدل الكثافة الآلية من الجرارات في المتوسط حوالي ثلاثة جرارات لكل ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وهو ما يعادل نحو (١٠٪) من كثافة الجرارات في الدول الغربية، وتقل هذه الكثافة أيضاً عن (٣٪) في عدد من الدول الزراعية العربية مثلاً العراق وسوريا والسودان والمغرب (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ١٩٩٩).

٥ . ٨ . ٣ سياسات تحسين أوضاع العمالة الزراعية :

تهدف السياسات الاقتصادية الموجهة للعمالة الزراعية إلى زيادة دخل العامل الزراعي عن طريق بعض الإجراءات المالية والاقتصادية التي تتخذها الدولة مثل سياسة فرض أسعار مناسبة للمنتجات الزراعية، أو سياسة تسليف المزارعين، أو سن قوانين اقتصادية لحماية المنتجات الزراعية الوطنية ضد المنافسة الأجنبية.

هناك ثلاثة أساليب لتسعير المنتجات الزراعية[١] هي : الأسلوب الأول : وهو المتبع في الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق والسعودية وليبيا. ويقوم هذا الأسلوب على دعم الإنتاج بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية. ويركز الأسلوب الثاني على دعم المدخلات الزراعية بهدف تحفيز الإنتاج الزراعي كما هي الحال في الأردن ولبنان. أما الأسلوب

(١) عن هذه الأساليب وآثارها في توزيع الدخل والموارد، أنظر : الدراسة المقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية إلى الدورة الواحدة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبي، نوفمبر ١٩٨٩، في مجلة أوراق اقتصادية الصادرة عن الأمانة العامة للإتحاد العام. (العدد رقم ٥، يوليو ١٩٩٠)، ص ١٨٣-٢١١.

الثالث والمتبع في معظم الدول العربية الزراعية، فيركز على فرض ضرائب عالية إلى حد ما ومتعددة أحياناً على المنتجات الزراعية وخاصة على الصادرات الزرًاعية، مثل الضرائب التي تفرض على صادرات القطن والسمسم، والفول السوداني والحيوانات الحية في السودان وعلى صادرات القطن في مصر وسوريا.

ويفرض كثير من الدول العربية سياسات ضريبية مباشرة على الدخل والسعر وضرائب غير مباشرة، مما يؤثر سلباً في الدخول التي يحصل عليها المزارعون، وكثيراً ما تؤدي هذه السياسة إلى هجر المزارعين الأراضي الزراعية والبحث عن أعمال أخرى تقل فيها الضرائب الحكومية.

أما بالنسبة لسياسة تسليف المزارعين في الدول العربية، فباستثناء الدول الخليجية وليبيا والجزائر فإن المزارعين في الدول العربية الأخرى يواجهون صعوبات جمة في سبيل حصولهم على قروض زراعية، بالإضافة إلى أن هذه القروض هي من النوع القصير الأجل والتي لا تغطي إلا نسبة قليلة من تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية. فمثلاً بلغت نسبة القروض القصيرة الأجل بالنسبة لمجموع القروض الممنوحة من البنوك الزراعية نحو (٦٦٪) في سوريا، و(٧٥٪) في السودان. ومما يزيد الأمر سوءاً ارتفاع أسعار الفائدة على تلك القروض القصيرة الأجل وبالتالي زيادة التكلفة على المزارعين (صالح، ١٩٨٧، ص ٧٧).

وبالنسبة للسياسات الحمائية التي تتخذها الدول العربية لحماية المنتجات الزراعية، فيمكن القول أن هذه المنتجات تتعرض لنوعين من المنافسة من قبل المنتجات الزراعية الأجنبية، وهما المنافسة تجاه منتجات زراعية عربية أسواقها التقليدية في الدول العربية كقطاعي الخضروات والفواكه، وهذا النوع من المنافسة ناجم عن الامتيازات السعرية للمنتجات

الأجنبية، بفضل الإشراف المباشر لبعض الحكومات الأجنبية على قطاع التصدير، فضلا عن الدعم الذي تقدمه لهذا القطاع[1].

أما النوع الثاني من المنافسة التي تتعرض لها المنتجات الزراعية العربية فهي المنافسة الإغراقية المحبطة لأي حافز لزيادة الإنتاج من المحاصيل الغذائية مثل الحبوب والأرز، والبذور الزيتية. فكما سبق القول، فإن السياسات التسعيرية التي أخذت بها معظم الدول العربية الزراعية (من ضرائب مباشرة وغير مباشرة) أثبتت ليس عدم جدواها فحسب ولكن إيقاعها الضرر على المزارعين، مما حدى بهم إلى إهمال هؤلاء المزارعين زراعة المحاصيل الغذائية الرئيسة اللازمة. ولقد نجم عن ذلك تدني الإنتاج الغذائي في الدول العربية بشكل مؤسف وتزايد اعتماد تلك الدول على الاستيراد والمساعدات والهبات الأجنبية، لسد الفجوة الغذائية الناتجة عن عدم كفاية المحاصيل الزراعية المنتجة لاشباع حاجات السكان الغذائية، أو تزويدهم، على الأقل، بما يساعدهم على سد رمقهم من المواد الغذائية.

وقد عملت الدول الأخرى المصدرة للمواد الغذائية ـ وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة ـ على تسويق فائض إنتاجها من المواد الغذائية، وذلك عن طريق ما يعرف باسم (حزم المشاريع) لمبيعات الألبان والحبوب، إلى الدول العربية. إذ تقدم هذه الدول قروضا طويلة الأجل معفية من الضرائب لعدة سنوات لاستيراد منتجاتها الغذائية بأسعار أقل من أسعار الأسواق الدولية. وقد أدت هذه السياسة

---

(١) تتعرض المنتجات الزراعية لأشكال متعددة من المنافسة، عن هذه الأنواع أنظر: الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، «أزمة الأمن الغذائي العربي»، مجلة أوراق اقتصادية، العدد الرابع، يناير ١٩٩٠، ص ٣٩ـ٨٦.

إلى زيادة اعتماد الدول العربية على استيراد المنتجات الغذائية التي تتضمن امتيازات سعرية مما أدى إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي على منافسة المنتجات المستوردة المدعومة من قبل حكومات البلدان المصدرة وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي لهذه الدول وتفاقم ضرر اعتمادها على المنتجات الغذائية المستوردة عاماً بعد عام ومن ثم رضوخها لتقلبات أسعار هذه المنتجات. فعلى سبيل المثال كان سعر الطن من القمح الأمريكي عام ١٩٨٧م حوالي (٧٥) دولاراً، ارتفع إلى (١٤٠) دولاراً عام ١٩٩٤م، ثم إلى (٢١٠) دولارات عام ١٩٩٥، بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة الدعم لمنتجاتها الزراعية بسبب غياب المنافسة بعد زيادة الطلب العالمي وانخفاض العرض من هذه المنتجات. ومن المنتظر أن يواصل سعر القمح الارتفاع أيضاً بسبب الجفاف واستمرار رفع الدعم وذلك حسب شروط اتفاقية الجات.

وقد نشأ عن الفشل النسبي للسياسة الاقتصادية الموجهة للقطاع الزراعي في الدول العربية أن زاد تخلف الريف في تلك الدول وتدهورت الأوضاع الصحية، والتعليمية، وانتشر المرض والفقر والجهل، مما أدى إلى نزوح العمالة الزراعية من الريف إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل أو هجرة العمالة الزراعية المدربة من دول عربية ذات أجور منخفضة نسبياً إلى دول ذات أجور أعلى، مما زاد من تدهور أحوال أهل الريف مادياً ومعنوياً[1].

مما سبق، يتضح لنا أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم الدول العربية للنهوض بالقطاع الزراعي أدت إلى عكس النتائج المتوخاه، فبدلاً

---

(١) بصورة موسعة عن أسباب هذه الهجرة والنسب المئوية للأعداد المهاجرة أنظر: سامي الكاشف، «الموقف السكاني والنمو الحضاري في العالم العربي»، الرباط: منظمة المدن العربية، ١٩٧٧.

من تشجيع المزارعين على الإنتاج وتقديم أسعار مجزية لمنتجاتهم والأخذ بعين الاعتبار المحافظة على سعر السوق الحر لتلك المنتجات الزراعية، وتقليل الضرائب، ومراجعة قوانين الدولة الزراعية من أجل زيادة مرونتها وفك سيطرة الجهاز البيروقراطي الإدارى على العملية الانتاجية بدلاً من ذلك كله، نجد أن تلك الدول اتبعت سياسات تسعيرية ضرائبية أدت في نهاية الأمر إلى إهمال المزارعين لأراضيهم وزيادة تخلف المجتمعات الريفية وزادت الهجرة منه إلى المدن وما تبع ذلك من انخفاض العمالة الزراعية الماهرة والمدربة وانخفاض الأراضي الزراعية الخصبة، مما أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي العربي وعدم كفايته لحاجات السكان الغذائية.

٥ . ٩ التعاون الإقليمي بين الدول العربية في المجال الزراعي:

حاولت الدول العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م، أن تتعاون فيما بينها في المجال الزراعي[١] ففي عام ١٩٥٠م نصت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي على التعاون في مجالات استثمار الموارد الطبيعية، وتبادل المنتجات الزراعية، وفي عام ١٩٥٣م عقدت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت في الدولة العربية، وإعفاء مجموعة مهمة من المنتجات الزراعية والحيوانية من الرسوم الجمركية وذلك عن طريق قيام سوق عربية مشتركة. وفي عام ١٩٦٨م تم إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وفي عام ١٩٧٠م تم إنشاء المنظمة

---

(١) عن التطور التاريخي لمجهودات الدول العربية للتعاون الاقتصادي فيما بينها بصورة موسعة أنظر: خالد تحسين علي، «أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك»، المستقبل العربي، العدد ١٢٣، مايو ١٩٨٩، ص ١٩٩-١١١، وللمؤلف نفسه «الأمن الغذائي والأمن العربي المشترك»، شؤون عربية، العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤م، ص ١٢٥-١٣٦.

العربية للتنمية الزراعية، وفي عام ١٩٧٦م وقعت ثلاث وعشرون دولة عربية إتفاقية الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. وكذلك أقيمت عدة شركات عربية للاستثمار المشترك مثل (الشركة العربية لمصائد الأسماك والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي).

وفي مؤتمر قمة عُمان (١٩٨٠) أقرت عدة تشريعات عربية، أهمها ميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية العمل العربي المشترك وعقد اتفاقية التنمية العربية المشتركة والاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار. كذلك أعدت المنظمة العربية للتنمية عام ١٩٨٠م برامج الأمن الغذائي العربي والتي تضمنت أكثر من (١٥٠) مشروعاً، بكلفة قدرها (١٣٣) مليار دولار، موزعة على ثلاث عشرة دولة عربية.

وعلى الرغم من كثرة وتعدد الأنظمة والتشريعات والقوانين والأجهزة التي هدفت إلى تحقيق تنمية زراعية في الدول العربية الزراعية، فقد ظل التعاون الإقليمي بين الدول العربية في المجال الزراعي محصوراً في أضيق حدوده مقتصراً على إنتاج الدواجن، وصيد الأسماك، وإنتاج المحاصيل السكرية. وهذا يعني أن هذا التعاون لم يصل إلى مستوى تنفيذ البرامج المتكاملة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة في الدول العربية الزراعية التي تفتقر إلى الموارد المالية لاستغلال تلك الموارد استغلالاً يليق بها.

وفي الحقيقة إن الفشل النسبي للمجهودات العربية المشتركة في تحقيق تنمية زراعية شاملة فعالة في الدول العربية الزراعية يعود أساساً إلى غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية كما أن هناك قيوداً على حركة رأس المال لدى بعضها وعدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب وغياب فرص توفر عناصر الإنتاج، وعدم ثبات سعر صرف العملة المحلية وضعف

البنية التحتية وعدم توفر دراسات مسبقة كافية عن فرص الاستثمار المتاحة لدى البعض الآخر (العماري، ١٩٨٣، ص ٣٧). أضف إلى ذلك اعتماد الدول العربية على مواردها الطبيعية والمالية في إقامة تنمية زراعية على أساس قطري. ومن الأسباب الأخرى كذلك قصور التمويل الزراعي المتاح من صناديق التمويل العربية وتأخر أولوية التمويل الزراعي بالنسبة لهذه الصناديق وتأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية الوطنية، بالإضافة إلى ضآلة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي (العلكيم، ١٩٩٦، ص ٢٣).

والآن، وبعد أن استعرضنا العوامل التي أدت إلى تخلف القطاع الزراعي في الدول العربية، نتحول لدراسة بعض المؤشرات المهمة لهذا التخلف ممثلة في الصادرات والواردات الزراعية العربية، وكذلك الفجوة الغذائية العربية لأهم السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي.

٥ . ١٠ الصادرات والواردات الزراعية للدول العربية :

كانت الدول العربية حتى بداية عقد السبعينيات تصدر الكثير من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية إلى الدول الأخرى، مثل القمح والشعير، واللحوم، والفواكه والخضروات والمحاصيل النقدية مثل الأقطان والأصواف. ومع مطلع السبعينيات أصبحت الواردات الزراعية تفوق الصادرات الزراعية، ففي عام ١٩٧١م بلغت قيمة الواردات العربية من السلع الزراعية والغذائية نحو (٢ , ٢) مليار دولار، أما الصادرات العربية فبلغت (٦ , ١) مليار دولار. وقد ازدادت الواردات العربية منذ منتصف السبعينيات زيادة كبيرة حتى وصلت عام ١٩٨١م إلى (٧ , ٢٥) مليار دولار

في حين كانت قيمة الصادرات الزراعية (٩ , ٣) مليار دولار فقط، أي أن هناك عجزاً بقيمة (٨ , ٢١) مليار دولار [١].

ومع بداية عقد التسعينيات، بدأت الصادرات الزراعية العربية في الزيادة بعد أن أخذت بعض الدول العربية في تطبيق سياسات تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وفتح قنوات تسويقية للمنتجات الزراعية وتحرير أسعارها. كذلك أدخلت هذه الدول طرقاً محسنة للري، كالري بالتنقيط والري بالرش. فمثلاً يستخدم الأردن نظام الري بالتنقيط في (٦٠٪) من مجموع المساحات المروية، بينما تستخدم دولة الإمارات هذا النظام في (٢١٪) من مساحة الأراضي المروية، وفي مصر يستخدم الري بالتنقيط في حوالي (١٠٪) من مجموع مساحاتها المروية. أما نظام الري بالرش فتعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول المستخدمة لهذا النظام، إذ تستخدمه في حوالي (٦٤٪) من مجموع المساحات المروية. تليها دولة الإمارات التي تستخدم هذا النظام في (٢١٪) من مساحاتها المروية، ثم تونس التي تستخدم نظام الري بالرش في (١٧٪) من مساحاتها المروية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ١٩٩٨، ص ٢٩).

وقد اختلف أداء الصادرات الزراعية والواردات الزراعية فيما بين الدول العربية خلال عقد التسعينيات والجدول (٥ ـ ٣) يظهر لنا الصادرات والواردات الزراعية العربية للفترة (١٩٩٥ـ١٩٩٩م).

---

(١) هناك دراسة وافية عن الصادرات والواردات الزراعية العربية لفترة السبعينيات يمكن الرجوع إليها وهي : د. محمد علي الفرا، «مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي»، الكويت : سلسلة عالم المعرفة، ١٩٧٩.

جدول (٥ ـ ٣) الصادرات والواردات الزراعية العربية (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩)

السنوات / الدول	الصادرات الزراعية					معدل النمو السنوي٪	نسبة النمو السنوي٪	الواردات الزراعية					معدل النمو السنوي ٪	نسبة النمو السنوي ٪
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٩٥-٩٩	٩٨-٩٩	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٩٥-٩٩	٩٨-٩٩
مجموع الدول العربية	٥,٦٠٠	٦,٢٦٧	٧,٥٢٥	٦,٧٨٥	٦,٥٣٦	٣,٩	-٣,٧	٢٣,١١	٢٤,٨٨	٢٨,٠٥	٢٩,٥٤	٢٥,٧٦	٢,٧	-١١٢,٨
الأردن	٥٣٦	٥٢٧	٥٤٨	٤٧٨	٣٧٣	-٨,٧	-٢٢,٠	٨٠٠	١,١٩٨	١,٠٣٠	٨٣٩	٨٤٣	١,٣	٠,٥
الأمارات	٥٧٠	٦٨٢	٧١٣	٧٤١	٦٥٨	٣,٧	-١١,٢	٢,٢٤١	٢,٢٤٦	٢,٣٦٨	٣,٠٧٢	٢,٨١٣	٥,٨	-٨,٤
البحرين	٦٨	٥٦	٥٢	٨١	٨٠	٤,١	-١,٢	٤١٧	٤٦٢	٤٥٨	٥٣٩	٥٠٧	٥,٠	-٤,٢
تونس	٧٧٩	٧٥٨	١,١٧٩	١,١٥٤	١,٣٨٠	١٥,٤	١٩,٦	١,١٢٩	١,٠٣٩	١,٤٨٠	١,٥٠٥	١,٣٢٣	٤,٠	-١٢,١
الجزائر	١١٨	١٦٣	٥٨	٧٣	١٠٥	-٢,٩	٤٣,٨	٣,٦٠٢	٣,٠٢١	٣,١٠٦	٣,١٦٣	٢,٦٨٦	-٧,١	-١٥,١
جيبوتي	١٢	١٤	١٦	١٧	١٨	١٠,٧	٥,٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٧	١١٧	١,٦	٠
السعودية	٨٢١	٤٣٨	٨٢٢	٥٠٠	٥٢٩	-١٠,٤	٥,٨	٤,٥٩٥	٥,٢٨٠	٥,٠٦٧	٥,١٨٨	٥,٢٦٣	٣,٥	١,٤
السودان	٤٩٢	٥٦٥	٥٣٣	٥٣٣	٤٤٠	-٢,٨	-١٧,٤	٣٦٩	٥٥٨	٥٣٢	٥٢٦	٤١٣	٢,٩	-٢١,٥
سوريا	١٧٧	٧٤٢	٩٣٦	٨١٨	٦٤٧	٣٨,٣	-٢٠,٧	٩٦	٨٠٨	٩٠٥	٧٧٥	٨٤٦	٧٢,٣	٩,٢
الصومال	٣٥	٢٨	٢٠	٢٥	٥	٣٨,٥	-٨٠,٠	٧٢	٧٣	٦٩	٦٢	٥٢	-٧,٨	١٦,١
العراق	٨	٢٠	٢٠	٨	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٨٠٣	٩٤٠	١,٤٨٨	١,٧١٩	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
عمان	١٦٠	١٦١	٣٣٨	٣٦١	٣٠١	١٧,١	-١٩,٦	٤٩٤	٥٢٣	٨٣٦	٩٦٠	٧٨٨	١٢,٤	-١٧,٩
قطر	١٧	١٤	١٤	١٤	١٣	-٦,٥	-٧,٠	٣٢٩	٢٩١	٣١٠	٢٩٤	٢٦٤	-٥,٤	-١٠,٢
الكويت	٣٥	٧٣	٦٥	٤٩	٨٣	٢٤,١	٦٩,٤	١,٣٥٢	١,٢٢١	١,٣٥٢	١,٣٨٨	١,٢٤١	-٢,١	-١٠,٦
لبنان	٨٤	٩٨	١٢٩	١٠٢	٨٣	-٠,٣	-١٨,٦	٨٢١	٩٣٤	١,٥١١	١,٣٢٠	١,٥٥٠	١٧,٢	١٧,٤
ليبيا	٤٧	١٨٨	٣٥	٤٩	٥٧	٤,٩	١٦,٣	١,١٨٣	١,٢٣٤	١,٦١٩	٢,٢٩٧	٤٩٩	-١٩,٤	-٧٨,٣
مصر	٤٥٧	٤٢١	٨٤٢	٤٨٣	٥٧٢	٥,٨	١٨,٤	١,٧٩٧	٢,١٩٤	٣,٢٨٥	٣,٠٣٠	٣,٧١٦	١٩,٩	٢٢,٦
المغرب	٨٧٧	١,٠٣٢	٨٤٣	٩٦٥	٩٤٥	١,٩	٢,١	٢,٠٣٧	١,٩١٢	١,٥٤٩	١,٨٧٧	١,٧٤٤	-٣,٨	-٧,١
موريتانيا	٢٤٧	٢٤٤	٢٥٠	٢٤٦	١٩٥	-٥,٧	-٢٠,٧	١٧٠	١٨١	١٣٦	١٢٩	٣٣٣	١٨,٣	١٥٨,١
اليمن	٦٠	٤٣	١١٢	٩٠	٥٢	-٣,٥	-٤٢,٢	٧٠٠	٦٦٠	٨٤٦	٧٥١	٧٦٤	٢,٢	١,٧

المصدر : :التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ص ٢٧٨

نلاحظ من الجدول (٥ ـ ٣) أن معدل النمو السنوي للصادرات الزراعية العربية خلال الفترة (١٩٩٥ـ١٩٩٩) بلغ (٩ , ٣٪) وكانت أعلى نسبة زيادة خلال هذه الفترة في سوريا إذ بلغت حوالي (٣٨٪)، تلتها الكويت (٢٤٪)، ثم تونس(١٥٪)، وبنسب أقل في بقية الدول العربية. في حين تراجعت الصادرات في كل من الأردن، والجزائر، والسعودية، والسودان، والصومال، وقطر، ولبنان، وموريتانيا، واليمن.

وأما الورادات الزراعية العربية، فيلاحظ تباطؤ معدلات زيادتها في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، إذ انخفضت قيمتها خلال عام ١٩٩٩ بنسبة (٤ , ٧٪) مقارنة مع السنوات التي سبقت. ويعزي تباطؤ نمو الواردات الزراعية خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات إلى السياسات الإصلاحية التي تضمنت تقليص الدعم المباشر للسلع الغذائية وارتفاع مستويات أسعارها نتيجة تحرير تلك الأسعار والتخلي عن سياسات التسعير الجبري لها. هذا فضلاً عن ترشيد الإستهلاك وتحسين

نظم التسويق للحد من الفاقد والتالف سواءً في مراحل الإنتاج أو ما بعد الحصاد (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، ص٤٦).

لا شك أن زيادة الواردات الزراعية عن الصادرات الزراعية العربية قد أوجد فجوة غذائية في هذه الدول. وفيما يلي عرض لهذه الفجوة الغذائية العربية لأهم السلع الغذائية الرئيسة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.

٥ . ١١ الفجوة الغذائية العربية :

تقدر قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية عام ١٩٩٩م لأهم السلع الغذائية الرئيسة بنحو (١٢) مليار دولار، أي بانخفاض قدره (٥ , ١١٪) مقارنة بعام ١٩٩٨م، والجدول (٥ـ٦) يظهر قيمة الفجوة الغذائية العربية للسنوات (١٩٩٠م، ١٩٩٩م).

نلاحظ من الجدول (٥ـ٤) تذبذب قيمة الفجوة الغذائية من عام إلى آخر، وذلك بسبب التغير في الإنتاج النباتي والحيواني وكذلك حجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. ويلاحظ كذلك وجود عجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية ـ عدا الأسماك والخضراوات والفواكه. وتمثل الحبوب المكون الأكبر لهذه الفجوة الغذائية، لأن نسبة الاكتفاء الذاتي منها تبلغ حوالي (٥٠٪) وتصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان ألى نحو (٧٣٪)، واللحوم (٨٥٪)، والسكر (٣٤٪) (شكل ٣ـ٥).

ويلاحظ من الجدول (٥ـ٤) أن قيمة الفجوة الغذائية عام ١٩٩٠ لا تختلف كثيرا عن قيمة الفجوة الغذائية عام ١٩٩٩م على الرغم من الزيادة السكانية والتي تبلغ سنوياً (٤٪)، ويعود ذلك إلى أن الدول العربية قد بذلت الكثير من الجهد في عقد التسعينيات في مجال تطوير الإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي. وقد أثمرت هذه الجهود عن نتائج مشجعة في مجال نشر الثقافة الزراعية، وتعميم الخبرات المكتسبة وتيسيرها ونشرها والمناهج الدراسية، والتراكيب الوراثية والأصناف والبذور ذات الإنتاجية المرتفعة المقاومة للجفاف والآفات لكل من القمح والشعير وكذلك تطوير البحوث الزراعية والحيوانية لزيادة كفاءة نظم المحاصيل الزراعية، وزيادة الثروة الحيوانية.

جدول (٥ ـ ٤) قيمة الفجوة الغذائية لأهم السلع الرئيسة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩) بالدولار الأمريكي

الأصناف / السنوات	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	نسبة التغيير ٪ ٩٨-١٩٩٩	نسبة الإكتفاء الذاتي ١٩٩٨	نسبة الإكتفاء الذاتي ١٩٩٩	نسبة التغيير ٪ ٩٨-١٩٩٩
الإجمالي	١١,٧٠٠	١١,٥٢٤	١٣,٢٦٠	١٢,٦٤٣	١٣,٤٣٢	١١,٨٨٨	-١١,٥	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الحبوب والدقيق	٥,٥٥٢	٥,٩٤٢	٦,٧٣٣	٦,١٤٨	٥,٩٤٣	٥,٨٦١	-١,٤	٥٦,٧	٥٠,١	-١١,٦
القمح	٢,٣٨٣	٢,٨٧٠	٣,٨٤٢	٢,٨٥٣	٣,٢٠١	٢,٦٢٥	-١٨,٠	٥١,٧	٤٩,٢	-٤,٨
الشعير	٧٠٦	٧٤٥	٩٠٨	١,١١٤	٦٤٧	٨٨٩	٣٧,٤	٥٠,٠	٣٣,٥	-٣٣,٠
الأرز	٨٤٧	٩٣٦	٧٩٢	١,٠٤٥	٩٩٩	٩٧٤	-٢,٥	٧٢,٩	٧٧,٢	٥,٩
الذرة الشامية	٦٩٩	٧٩٧	١,١٢٥	١,٠٠٩	١,٠٤٧	١,٣٤٧	٢٨,٧	٤٨,٧	٣٧,٠	-٢٤,٠
البطاطس	٢٢	٨٧	٤٥	٥٧	٨٥	٨٥	٣١,٨	٩٩,٠	٩٩,٩	٠,٩
سكر (مكرر)	١,٩١١	١,١٩٠	١,٦٣٦	١,٦٤٤	١,٤٤٠	١,٤٤٠	-٨,١	٣٤,٥	٣٣,٩	-١,٧
بقوليات	١٨٨	٣٦٠	٣٤٩	١٩٤	١٨٨	١٨٨	٤٣,١	٨٠,٤	٧٠,٦	-١٢,٢
زيوت وشحوم	١,١٢٨	١,٥٥٤	١,٣٥٠	٩٢٨	١,٦٩٠	١,٦٩٠	-٤٠,٧	٤١,٤	٤٤,٧	٨,٠
الخضروات	٢٠٣	١٢٠	٢٦٨	٢٠١	١٣٥	١٣٥	١١,١	٩٨,٦	٩٨,٦	٠
الفواكه	١٨٢	٢٠	٢٦٢	١٥٣	٤٧٥	٤٧٥	٦٧,٦	٩٦,١	٩٨,٤	٢,٤
اللحوم	١,١٩٢	٩٧٨	١,٤٦٢	١,٥٣٨	١,٥٨٠	١,٥٨٠	-٠,٢	٨٣,٦	٨٤,٣	٠,٨
اللبن السائل	٢,٠٣٦	٢,٠٨٢	١,٩٧٢	٢,٠٥٠	٢,٢٩٨	٢,٢٩٨	-١٠,٤	٧٠,٥	٧٢,٥	٢,٨
البيض	٨٦	٨١	٤٠	٣٦	٣٩	٣٩	٢٣,١	٩٦,٣	٩٦,٣	٠
الأسماك	٤٣٦	٨٩٠	٨٥٧	٣٠٦	٤٤١	٤٤١	٥١,٠	١٠١,٨	١٠٧,٨	٥,٩

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(٢٠٠١)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ص٢٨١ .

شكل (٥ ـ ٣) قيمة الفجوة الغذائية لعدد من السلع الرئيسة

المصدر : الجدول (٥ـ ٤)

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على القطاع الزراعي في الدول العربية، إلا أن هذه الدول لا زالت تعاني الأمرين من فجوة غذائية كبيرة تتسع يوماً بعد يوم. ومن الواضح أنه يمكن التغلب على هذه الفجوة أو تضييقها، على الأقل بزيادة إنتاجية الزراعة علماً بأن تمام ذلك مرهون إلى حد كبير بمواكبة التطورات المتلاحقة بصورة عملية بغية زيادة هذه في ميدان التقانة الزراعية وتوظيفها بصورة عملية بهدف زياده هذه الإنتاجية ورفع مستواها. أضف إلى ذلك تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية العربية، وتحرير أسعار السلع الزراعية وتقليل دور الدولة في الإنتاج والتسويق الزراعي وإعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص وخصخصة المؤسسات الزراعية الحكومية وتقليل أو إزالة الدعم الحكومي الموجه للسلع الإستهلاكية الزراعية وتحرير أسعارها وتخفيض ضريبة الإنتاج والتوسع في حجم التمويل الزراعي والتنوع في إنتاج المحاصيل الزراعية.

وما من شك أن هناك عدداً من الدول العربية ـ منها مصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس ـ بدأت برامج إصلاح اقتصادي ناجحة في السنوات الأخيرة. هذه البرامج القائمة على تحرير أسعار السلع الزراعية وتحرير الاستيراد والتصدير وإعطاء إسهام أكبر لقوى السوق (القطاع الخاص) المباشر للدولة في الإنتاج والتسويق، وتحرير معظم أسعار المنتجات ومستلزماتها وتقليص الاستهلاك. واقتصار الدولة على وضع الخطط الزراعية العملية ودراستها. ورسم السياسات التشجيعية والتنظيمية بالاضافة إلى تنفيذ مشاريع البنية الأساسية اللازمة في المناطق الزراعية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، ص ٤٩). وللعلم فإن مثل هذه الخطوات قد أدت إلى تقليل الفجوة الغذائية في تلك الدول بصورة قادتها نحو المزيد من الأمن الغذائي لسكانها.

بيد أن هناك نقطة أخيرة لابد من الإشارة إليها أثناء الحديث عن برامج الإصلاح الزراعي، وهي أن تنفيذ هذه البرامج يتم اليوم بصورة منفردة على أساس قطري، دون النظر إلى مميزاتها أو تأثيراتها السلبية في الدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من أن عملية التنمية الزراعية تبقى إلى حد كبير عملية قطرية تختلف حلولها باختلاف المشاكل المحلية إلا أن هذا التطوير القطري يتطلب تعاوناً على مستوى الدول العربية ككل من أجل تحقيق فرص نجاحه وفاعليته. خاصة في مجال البحث العلمي الزراعي ودراسات التربة وتحسينها، ومكافحة التملح والتصحر وتنفيذ المشاريع المشتركة المتعلقة بالأسمدة والمبيدات والميكنة الزراعية وتنفيذ مشاريع الري واستصلاح الأراضي. أضف إلى ذلك ضرورة إعطاء عناية فائقة للتصدي لأزمة المياه، ورفع كفاءة استخدامها في الزراعة خاصة وأن قضية تأمين المياه اللازمة لاستدامة التنمية في الزراعة، حيث أن قضية تأمين المياه اللازمة لاستدامة التنمية الزراعية في الدول العربية بما يوفر احتياجات السكان من الغذاء تعد من أهم التحديات التي تواجه الزراعة العربية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الموارد المائية المتاحة لا تواكب الطلب المتنامي على تلك الاحتياجات. ويبين هذا الارتباط الوثيق مقدار الترابط بين الأمن المائي والأمن الغذائي، حيث أنهما يمثلان وجهين لعملة واحدة، كما أن العمل على تنمية الموارد المائية وحمايتها والمحافظة عليها وترشيد استهلاكها يعد بمثابة ضمان لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

٥ . ١٢ الأمن المائي :

٥ . ١٢ . ١ الموارد المائية في الدول العربية :

تقدر المنظمات العربية الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي (١٩٠,٧) مليار متر مكعب في السنة وهي تمثل حوالي (٧٢٪) من إجمالي المياه المتاحة في هذه الدول وأن ما يستخدم منها بالفعل يصل إلى حوالي (٨٧٪) للزراعة و(٨٪) للاستخدامات المنزلية و(٥٪) للاستخدامات الصناعية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، ص ٤٠).

وتتركز الزراعة المروية في كل من مصر، والسودان، والعراق، والسعودية، وسوريا، والمغرب إذ يصل مجموع المساحات المروية مجتمعة إلى نحو (٨,١) مليون هكتار (أي ما يناهز ٨٠٪ من مجموع المساحات المروية في كافة الدول العربية، وتستهلك ١٣٨ مليار متر مكعب من المياه.

وتعد كفاءة الري في معظم المساحات المروية في كافة الدول العربية متدنية إذ يبلغ فاقد المياه تدفقها ونقلها وتوزيعها في الحقول ما يناهز (٨٠) مليار متر مكعب سنوياً. ويعود السبب في ذلك إلى اتباع جل الدول العربية طرق وآليات الري السطحي التقليدية والتي تمارس عبر حوالي (٩٠٪) من مساحة الأراضي المروية. والمعروف أن هذه الطرق في ري الأراضي الزراعية تتسم بكفاءة متدنية تتراوح ما بين (٥٠٪ إلى ٦٠٪) من الكفاءة الحالية. والمعروف أن هناك بعض الأسباب التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في انتاجية المساحات الزراعية المروية مثل قوام التربة وطريقة الاستخدام وكذلك مستوى الصيانة والتشغيل لمنشآت الري (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠١، ص ٣٠)

وخلاصة القول فإن الدول العربية نتيجة لوقوعها في الأقاليم الجافة وشبه الجافة في العالم يعاني أغلبها نقصاً ملحوظاً في الموارد المائية مما يشكل عقبة رئيسة في وجه التوسع الزراعي. ومما يزيد الطين بلة أن هذه الدول أصبحت تعاني من تعاقب نوبات الجفاف، بالإضافة إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية، وطغيان مياه البحر المالحة المتسربة إلى الأعماق لتختلط مع المياه الجوفية السطحية وتعرض كل من المياه السطحية والجوفية للتلوث.

وللموارد المائية في الدول العربية ثلاثة مصادر طبيعية هي: التساقط، والمياه الجارية، والمياه الجوفية السطحية والعميقة (الجيولوجية أو الاحفورية)، بالإضافة إلى المصادر الصناعية الأخرى، والتي تشمل إعذاب مياه البحر، وكذلك معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها[1].

وتشكل المياه الناجمة عن التساقط (المطر والبرد والثلج) العنصر الأساسي للري في الدول العربية، وهي التي تحدد المناطق الزراعية وأنماط الزراعة ومقدار الإنتاجية الخاصة بها. وكما سبق القول، فإن معظم الدول العربية تقع في كل من النطاقين الصحراوي وشبه الصحراوي، حيث يقل معدل سقوط الأمطار عن (١٥٠) ملم. ويستثنى من ذلك جنوب السودان الذي يمكنه أن يعتمد بالكامل على الأمطار الساقطة في زراعة نوعيات وكميات كبيرة من المحاصيل الزراعية على مدار السنة (الفراء، ١٩٨٢، ص ٥٨).

---

(١) هناك دراسات متخصصة تناولت هذه الموارد بصورة تفصيلية ومن هذه الدراسات أنظر: سامي مخيمر، وخالد حجازي، «أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة»، الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، مايو ١٩٩٦م، وكذلك أنظر: عدنان هزاع البياتي، «أزمة المياه في العالم العربي»، المستقبل العربي، العدد ٢٠٤, ١٩٩٦م، ص ٦٩-٨١.

أما بالنسبة إلى الدول العربية المطلة على البحر المتوسط، فإنها تعاني من الجفاف خلال فصل الصيف، أما في فصل الشتاء، فإن التساقط على تلك الدول يتذبذب من حيث الكمية من جهة، والفصول التي تتساقط فيها تلك الأمطار من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تغيرات سنوية وذبذبات حادة في كميات الإنتاج الزراعي، والذي ينعكس بدوره على المراعي، والثروات الحيوانية في تلك الدول.

وبصورة عامة فإن الدول العربية لم تستغل مياه التساقط الاستغلال الأمثل في الزراعة، ذلك أن هناك نسبة كبيرة من هذه المياه تذهب دون استغلالها الاستغلال الأمثل إما عن طريق التبخر والنتح وذلك بفعل الحرارة الشديدة أو نتيجة لتسربها إلى أعماق التربة الصحراوية.

أما المصدر الثاني للموارد المائية العربية فإنه يتمثل في مياه الأنهار التي تجري في ربوع الدول العربية، مثل نهر النيل العابر لكل من السودان ومصر، ونهري دجلة والفرات في العراق، وسوريا. بالإضافة إلى ما يصل إلى (٤٠) نهراً صغيراً دائمة الجريان في الدول العربية. أضف إلى ذلك الأودية الموسمية الداخلية أو الساحلية التي تجري فيها المياه لفترات محدودة من السنة. وتقدر كمية الموارد المائية السطحية المتاحة في الدول العربية بحوالي (٢٣٠) مليار متر مكعب سنوياً، يستغل منها حوالي (١٤٠) مليار متر مكعب سنوياً، أي بنسبة (٦٠٪) من كمياتها الإجمالية، في حين أن النسبة المتبقية (٤٠٪) تفقد عن طريق عملية التبخر والنتح ـ خصوصاً في منطقة السدود في جنوب السودان، ومنطقة الأهوار في جنوب العراق هذا إلى جانب عمليات التبخر التي تحدث في الخزانات المائية المكشوفة مثل بحيرة ناصر ومجاري الأنهار. وهناك نقطة أخيرة يجب الإشارة إليها وهي أن حوالي نصف الموارد المائية السطحية ينبع من خارج الدول العربية وهو ما يشكل تهديداً خطيراً للأمن المائي للدول العربية خاصة (الفراء، ١٩٨٢، ص ٦٠).

أما بالنسبة للمصدر الثالث للموارد المائية في الدول العربية فإنه يتمثل في المياه الجوفية التي توجد أسفل قيعان الأودية، والمناطق المنخفضة في الدول العربية، حيث تختزن الصخور الرسوبية مياه الأمطار التي تتدفق أحياناً في هيئة عيون أو ينابيع، مثل عيون أريحا، والعوجا في فلسطين، ورأس العين ونبع الخابور في سوريا. أما الينابيع فتكثر في المغرب العربي، وشبه الجزيرة العربية، وبخاصة في الواحات، حيث تستغل في الزراعة، كما في منطقة الإحساء في المملكة العربية السعودية، أو واحات الداخلة والخارجة والفرافرة في الصحراء الغربية من مصر وواحة جغبوب في ليبيا. وتصل كميات المياة المتاحة عبر الموارد الجوفية في الدول العربية حوالي (٤٨) مليار متر مكعب سنوياً، يستغل منها نحو (٢٤) مليار متر مكعب سنوياً أي بنسبة (٥٠٪) فقط (الفراء، ١٩٨٢، ص ٦١).

وفضلاً عن المصادر المائية السابقة، توجد مصادر في الدول العربية، مثل اعذاب مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي من أجل إعادة استخدامها مرة أخرى. وعلى كل حال فإنه بالنسبة إلى اعذاب مياه البحر، نجد أنها تتركز في دول الخليج العربي وخاصة في المملكة العربية السعودية، وليبيا وعملية الإعذاب تحتاج إلى استثمارات مالية عالية نسبياً ولا توفر للاستهلاك كميات ضخمة من ا لمياه. وكذلك الحال بالنسبة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدامها مرة أخرى في الإنتاج الزراعي والصناعي. ويبدو أن هذا المصدر المائي لا يزال في مراحله الأولية من حيث الممارسة والتطوير ولا يوفر سوى نسبة ضيئلة من إجمالي الاحتياجات المائية العربية لا تتعدى (١٪) فقط(عبد الجواد، ١٩٩٥، ص ٤٤).

يتضح لنا مما سبق أن الدول العربية تواجه عجزاً مائياً ملحوظاً. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة هي مشكلة عالمية، إلا أن الدول العربية الواقعة

في كل من إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن ادراجها في قائمة أفقر دول العالم من حيث كميات مواردها المائية. ويعود هذا العجز إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في عدة نقاط هي كالتالي :

- سرعة استنزاف المياه الجوفية العميقة.
- تدهور نوعيات المياه الصالحة للشرب وللري.
- التلوث البيئي الذي يطال تلك المياه ويؤثر فيها سلباً كماً ونوعاً.
- عدم اتباع الوسائل والسبل الترشيدية الخاصة بالمياه.
- الانعكاسات السلبية لمشاريع الري التي تقام في أنحاء متفرقة من الوطن العربي[1].

بالنسبة لندرة الموارد المائية في الوطن العربي، فقد أشارت تقارير الأمم المتحدة، والبنك الدولي، إلى أن نسبة سكان الدول العربية إلى إجمالي سكان العالم يصل إلى حوالي (٥٪)، في حين أنهم لا يملكون من الموارد المائية العالمية المتاحة سوى (١٪) فقط. ويعود ذلك إلى أن ما يناهز (٧٥٪)من مساحة هذه الدول هو صحراء، كما أن أكثر من ثلثي مصادر الأنهار التي تجري في أراضي الوطن العربي إنما يوجد خارج هذه الأراضي.

وإذا إضفنا إلى ما سبق قلة كميات التساقط على الدول العربية وتذبذبه من عام إلى آخر ومن منطقة إلى منطقة أخرى في العام نفسه، فأن ذلك يسهم في جعل الدول العربية أقل دول العالم حيازة لمصادر المياه العذبة.

ويوضح الجدول (٥ـ ٥) نصيب الفرد الواحد في الدول العربية من مصادر المياه المتجددة بالمتر المكعب وكذلك حصة السحب، مع العلم بأن

---

(١) عن هذه الأسباب بصورة تفصيلية، أنظر : عدنان هزاع البياتي، أزمة المياه في العالم العربي، مصدر سابق، ص ٧٤ـ٧٨.

جدول (٥ ـ ٥) المقادير المتاحة المسحوبة من المياه في الدول العربية

البلد	حصة الفرد من المياه المتجددة م٣			حصة السحب ٪		
	١٩٦٠	١٩٩٠	٢٠٢٥(توقعات)	استهلاك منزلي	الصناعة	الزراعة
الأردن	١٧٠٤	٧٣٧	٣٥٤	٢٢	٤	٧٤
الامارات	٣٠٠	١٨٩	١١٣	١١	٩	٨٠
البحرين	—	—	—	٦٠	٣٦	٤
الجزائر	١٧٠٤	٧٣٧	٣٥٤	٢٢	٤	٧٤
السعودية	٥٣٧	١٥٦	٤٩	٦	٢	٩١
السودان	—	—	—	—	—	—
سوريا	١١٩٦	٤٣٩	١٦١	٧	١٠	٨٣
الصومال	—	—	—	—	—	—
العراق	١٤٧٠٦	٥٢٨٥	٢٠٠٠	٣	٥	٩٢
عمان	٤٠٠٠	١٣٣٣	٤٢١	٣	٣	٩٤
فلسطين	—	—	—	—	—	—
قطر	—	—	—	٣٦	٢٦	٣٨
الكويت	—	—	—	—	—	—
لبنان	٢٠٠٠	١٤٠٧	٨٠٩	١١	٤	٨٥
ليبيا	٥٣٨	١٥٤	٥٥	١٥	١٠	٧٥
مصر	٢٢٥١	١١١٢	٦٤٥	٧	٥	٨٨
المغرب	٢٥٦٠	١١٨٥	٦٥١	٦	٣	٩١
موريتانيا	—	—	—	—	—	—
جزر القمر	—	—	—	—	—	—
اليمن		٢١٤	٧٢	٥	٢	٩٣

المصدر : البنك الدولي (١٩٩٨)، من الشحة إلى الأمن : تفادي حدوث أزمة مياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

متوسط نصيب الفرد من الماء على مستوى العالم يصل إلى حوالي (١٣٠٠٠) متر مكعب في السنة.

نلاحظ من خلال الجدول(٥ـ٥) وجود عدة دول عربية تواجه شحاً خطيراً في كميات المياه وهي الجزائر والأردن وليبيا والسعودية وسوريا واليمن) ولقد لوحظ بأن هذا الشح قد أصبح يشكل عقبةً كؤوداً في وجه النمو الاقتصادي في هذه الدول.

كذلك نلاحظ من الجدول السابق نفسه ارتفاع مقدار الحصة المخصصة للزراعة من المياه والتي تحوم حول (٩٠٪) من الاستخدام الكلي للمياه وحسب الجدول (٥ ـ ٥) فإن الاستخدام الزائد للمياه من أجل إنتاج سلع زراعية قابلة للتصدير الخارجي، من قبل دول عربية مثل مصر أو السعودية يعني، في الواقع، تصدير جزء من مواردها المائية الشحيحة إلى الخارج.

وتستهلك الزراعة حوالي (٩٠٪) من المياه في الوطن العربي، ومع ذلك فإنها لا تسهم بأكثر من (١٦ـ٢٠٪) من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة. ففي المغرب مثلاً تقدر القيمة المضافة الناشئة عن استخدام متر مكعب واحد من المياه في الزراعة بحوالي (١٥) سنتاً، أما في الصناعة فإن ذلك يدر حوالي (٢٥) دولاراً. وهناك الكثير من المياه المبددة في الوطن العربي وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن حوالي (٥٠٪) من إجمالي إمدادات المياه البلدية يضيع من خلال الشبكات المائية عن طريق التسرب(البنك الدولي، ١٩٩٨).

أما السبب الثاني للعجز في الموارد المائية العربية فإنه يكمن في استنزاف مخزون المياه الجوفية وخاصة العميقة منها لهذه الموارد. وعلى سبيل المثال فقد استنزف مخزون أحواض السلمية والمسلمية والقلمون في سوريا مما

أدى إى جفاف الآبار والأفلاج فيها . وكذلك الحال فقد استنزفت نسبة كبيرة من مخزونات الطبقات المائية في كل من أحواض العين، وسهل الحصى في دولة الإمارات العربية . وقد حدث الشيء نفسه في كل من حوض سهل باطنة في سلطنة عُمان، وأحواض سهول تهامة في اليمن، وحوض الجفارة في ليبيا، وأحواض المناطق الوسطى في تونس . أما في البحرين فتتعرض طبقات مياه الدمام الجوفية لتسرب مياه البحر المالحة وخصوصاً في المنطقة المحيطة بجزيرة سترة مما أدى إلى قلة نفع تلك المياه للاستخدام الآدمي . وكذلك أدى الاستخدام المتزايد للمياه الجوفية في منطقة الإسكندرية والدلتا بجمهورية مصر العربية إلى زحف خط تماس المياه المالحة والمياه العذبة بإتجاه اليابس . أما في الأردن فإن الكمية المستخدمة من المياه الجوفية فقد تعدت الحد الآمن للأحواض الجوفية بنحو (٢٣٧) مليون متر مكعب سنوياً[١] .

ومن أجل إيضاح مدى استنزاف مخزون المياه الجوفية في عدد من دول الوطن العربي فإنه من المستحسن إيراد الجدول (٥ـ٦) من أجل التعرف إلى كميات المياه المتجددة والمستهلكة سنوياً في الدول العربية .

ويبرز الجدول (٥ـ٦) زيادة نسبة حصة المياه المستهلكة سنوياً في عدة دول عربية وهي البحرين والأردن وليبيا وقطر والسعودية والإمارات واليمن . فمثلاً نلاحظ أن كمية المياه المتجددة في المملكة العربية السعودية سنوياً تبلغ (٢ , ٢) بليون متر مكعب، في حين أن المياه المستهلكة سنوياً

---

(١) عدنان هزاع البياتي، «أزمة المياه في العالم العربي» مصدر سابق، ص ٧٧ . وللحصول على مزيد من المعلومات حول الموارد المائية العربية يمكن الرجوع إلى الدراسات الصادرة عن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) من دمشق .

جدول (٥ ـ ٦) منسوب المياه المتجددة والمستهلكة سنوياً في الدول العربية (بليون متر مكعب)

الدولـــــة	منسوب المياه المتجددة سنوياً	منسوب المياه المستهلكة سنوياً
الأردن	٠,٨	١
البحرين	—	٠,٢
الجزائر	١٨,٤	٣
السودان	—	—
الصومال	—	—
عمان	٢	١,٣
قطر	٠,٠٢	٠,١٥
لبنان	٤,٨	٠,٨
مصر	٥٨	٥٦,٣
موريتانيا	—	—
الامارات	٠,٣	٠,٤
تونس	٤,٤	٣
السعودية	٢,٢	٣,٦
سوريا	٥,٥	٣,٣
العراق	١٠٤	٤٣,٩
فلسطين	٠,٢	٠,٢
الكويت	—	-
ليبيا	٠,٧	٢,٨
المغرب	٣٠	١١
اليمن	٣	٣,٩

المصدر : البنك الدولي (١٩٩٨)، من الشحة إلى الأمن : تفادي حدوث أزمة مياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تبلغ (٦ , ٣) بليون متر مكعب . أي أن نسبة العجز المادي السنوية تبلغ (٤ , ١) بليون متر مكعب [١] .

أما السبب الثالث للعجز في الموارد المائية العربية فيعود إلى التلوث البيئي للمياه . وللعلم فإن هذا التلوث البيئي ناجم عن إلقاء المخلفات الصناعية السائلة في الأنهار أو في الآبار الجوفية ، أو التلوث الناجم عن الاستخدام العشوائي للأسمدة والمبيدات الحشرية والعشبية ، أو التلوث الناجم عن إلقاء مياه الصرف الصحي داخل الوسط الطبيعي دون معالجة مسبقة ، كل ذلك أدى إلى زيادة تلوث المياه في الدول العربية إلى حد كبير .

أما السبب الرابع للعجز في الموارد المائية العربية فيعود إلى الآثار السلبية لمشاريع الري ، فمثلاً (زادت نسبة انتشار مرض البلهارسيا في مصر من (٦٪) قبل إنشاء سد أسوان الأول عام ١٩٠٦م إلى (٣٠٪) بعد ثلاث سنوات من إكمال المشروع . كذلك الحال في السودان حيث كانت منطقة الجزيرة خالية منه ، ثم وصلت نسبة انتشاره إلى ما بين (٣٠٪ إلى ٦٠٪) بعد خمس عشرة سنة من إنجاز مشروع الجزيرة)[٢] . بالإضافة إلى أن طريقة

---

(١) صرفت حكومة المملكة العربية السعودية مليارات الريالات لتشجيع الزراعة (خاصة زراعة القمح) ، وإذا علمنا أن هكتار القمح يستهلك حوالي (٨٠٠٠) متر مكعب من المياه في الموسم ، لأدركنا كمية المياه التي تم استهلاكها خلال فترة قصيرة وقد تم استهلاك أكثر من ثلثي احتياطيات المياه الجوفية غير المتجددة في المملكة والتي تكونت خلال (١٥-٣٥) ألف سنة في (١٥) سنة فقط . أنظر : د. محمد القنيط ، « استنزاف المياه الجوفية في السعودية» ، جريدة الشرق الأوسط ، ٧/ ١١/ ١٩٩٥م . وفي الوقت الحاضر تم تقليص الدعم الحكومي لأسعار القمح وبدأ إنتاجه في الهبوط .

(٢) عدنان هزاع البياتي ، « أزمة المياه في العالم العربي» ، مصدر سابق ، ص ٧٨ ، (والشستوسومية البلهارسيا) مرض ناتج عن نوع من الديدان التي تنمو في المياه الملوثة وتسبب التهابات بالمثانة في الإنسان .

تخزين المياه بواسطة السدود في المناطق الجافة يؤدي إلى فقدان نسبة كبيرة من المياه. والخلاصة أن الدول العربية تعاني نقصاً في مواردها المائية مما يشكل عقبة رئيسة في وجه التوسع في المشروعات الزراعية في هذه الدول.

٥ . ١٣ الأمن البيئي :

المدخل الأمثل لمعالجة موضوع الأمن البيئي في الوطن العربي يتطلب الوقوف على مفهوم البيئة، ومفهوم الأمن ذلك أن الأمن البيئي إن هو إلا جزئية أو أحد مكونات منظومة الأمن الشامل.

وترتيباً على ما ذكر فإن البيئة هي كل ماهو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات فالهواء الذي يتنفسه الإنسان والماء الذي يشربه والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد، هي عناصر البيئة التي يعيش فيها وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة، وأهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة فيما يُعبر عنه باسم النظام البيئي (Ecosystem) (اسلام، ١٩٩٠، ص ٩). وعرفها (طحان، ١٩٩٧، ص ٢١) بقوله : «البيئة هي مجموعة العلاقات والنداءات بين الإنسان والحياة والكون. والنداءات هي قوانين الاتزان التي تعيش ضمنها الكائنات باتساق دقيق مع الكون، وذهب قن Gunn (١٩٧٨، ص ١٧٣) إلى أبعد من ذلك حين رأي أن البيئة هي «الكل المركب لعناصر الطبيعة والعناصر التي من صنع الانسان». إذ وفقا لهذا التعريف فإن مفهوم البيئة يعني الأرض والماء والمناخ والتربة والنبات والمباني والصناعات وحركة الإنسان ونشاطه الاقتصادي والاجتماعي إلى غير ذلك. وواضح أن تعريف (Gunn) يتصف بالشمول وأن لم يكن محل اتفاق من كافة أهل الاختصاص.

ولفظ البيئة (Environment) مصطلح واسع المعني، يتضح مفهومه وحدوده ومعناه بما يضاف إليه من المصطلحات اللفظية، مثلاً نقول البيئة الطبيعية والبيئة البشرية والبيئة الاجتماعية . . . إلخ والبيئة بمفهوم فني هي مجموعة من الظروف والعوامل الفيزيائية والعضوية وغير العضوية، التي تساعد الإنسان والكائنات الحية الأخرى على البقاء ودوام الحياة، والبيئة بمفهومها العام الواسع هي : «المحيط» أو «الوسط» الذي يعيش فيه الإنسان وغيره من المخلوقات، ومنها يستمد مقومات حياته وبقائه، من غذاء وكساء ومسكن واكتساب معارف وثقافات، فهي تشمل العناصر الطبيعية المكونة للبيئة الطبيعية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية المختلفة والعناصر البشرية المكونة للبيئة البشرية كالزراعة والرعي والعمران والصناعة والتعدين وغيرها من الأنشطة التي يزاولها الإنسان في البيئة بشكل دائم أو مؤقت .

وعادة ما يترتب على النشاط الإنساني، غير المرشد، في البيئة آثار سلبية منها :

١ـ استنزاف الموارد والثروات الطبيعية المائية والمعدنية والنباتية والحيوانية .

٢ـ إطلاق مواد غريبة إلى الجو كالدخان، والمركبات الكيميائية السامة، والأملاح، والأتربة .

٣ـ إضافة مواد ومركبات خطرة، ونفايات إلى مياه البحار والأنهار والمياه الجوفية .

٤ـ إضافة مواد كيميائية، ونفايات مختلفة إلى التربة .

٥ـ إصدار أصوات صاخبة في البيئة .

وقد نتج عن تصرف الإنسان غير المدروس نحو بيئته كثير من المشاكل البيئية والتي بدورها تؤثر سلباً في صحته وسعادته ومنها :

ـ شح في الموارد والثروات الطبيعية المعدنية والمائية والحيوانية والنباتية .

- تلوث المياه، وعدم صلاحيتها للاستخدام الإنساني والنباتي والحيواني.
- تلوث الهواء تلوثاً يجعله مضراً بصحة الإنسان والنبات والحيوان.
- تلوث التربة مما يفقدها خصوبتها فيضعف إنتاجها.
- تلوث الإنتاج الزراعي نتيجة استخدام المخصبات والمبيدات الكيميائية، فيفقدها خاصيتها الغذائية الصحية.
- ظهور حشرات، وآفات جديدة مقاومة للمبيدات الحشرية المستخدمة.
- تلوث الإنتاج الحيواني نتيجة تلوث الهواء الذي يتنفسه الإنسان، والغذاء الذي يأكله، والماء الذي يشربه.
- تأثر المناخ الذي بدوره يؤثر في عناصر ومكونات البيئة المختلفة ومنها الإنسان.

تدهور الصحة العامة للكائنات المختلفة، ومنها الإنسان نتيجة تلوث الهواء والماء والغذاء وينتج عن ذلك كثير من الأمراض منها :

- الأمراض الصدرية، والتنفسية نتيجة تلوث الهواء.
- الأمراض الباطنية نتيجة تلوث المياه والمواد الغذائية.
- الأمراض الجسمية المستعصية كالسرطان ونحوه نتيجة تلوث المواد الغذائية بملوثات كيميائية.
- أمراض العيون كالحساسية الناتجة عن تلوث الهواء.
- أمراض الرأس كالصداع نتيجة للقلق والأمراض الجسمية المختلفة المؤثرة على الرأس.
- أمراض الأذن نتيجة الضوضاء والصخب.

- الأمراض النفسية نتيجة للضغوط البيئية المختلفة.
- أمراض أخرى جديدة يكتشفها الأطباء ويعزونها إلى التدهور البيئي العام. (الأحيدب، ١٤١٩هـ).

أما الأمن فبالاضافة إلى ما ذكر له من مفاهيم في مفتتح هذا الفصل فقد عرف بأنه الصورة العقلية لحالة مجتمع تسوده الطمأنينة والعيش في حالة توافق وتوازن أمني، أو «أنه المناخ الاجتماعي الصحيح الذي يسمح لمسارات التنمية بالاطراد المستمر» أو «أنه الطمأنينة على المقاصد الضرورية» (الشاماني، ٢٠٠١م).

وغاية ما هنالك أنه ليس من تعريف جامع مانع للأمن بيد أن أرجح تعريف مناسب له هو «إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة، حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي. ومع ازدياد وتعقد المشكلات المؤثرة في سلامة الإنسان واستقرار المجتمع شاع مؤخراً استخدام مصطلحات الأمن التخصصي مثل الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن العسكري والأمن البيئي والأمن الثقافي والأمن الصحي وغيرها للدلالة على كل متطلب من متطلبات الأمن بمعناه الواسع وكل حلقة من حلقاته المترابطة والتي من مجموعها ينتظم عقد مفهوم الأمن الشامل (البشرى، ٢٠٠٠، ص ١٨). فإن تحقيق الأمن بمعناه الشامل يعتمد على عناصر ومقومات عدة مترابطة ومتداخلة يمثل كل منها حلقة أو ثغرة إذا لم تسد وتؤمن أمكن من خلالها اختراق الأمن القومي لأي دولة أو مجموعة دول والإضرار بمصالحها.

ونخلص إلى أن الأمن البيئي جزء لا يتجزأ من الأمن الشامل، ومعلوم أن البيئة الآمنة والسليمة ضرورية لعيش الإنسان والحيوان، ومن ثم نجد أن الأمن الصحي هو أكثر صور الأمن ارتباطاً بأمن البيئة ذلك أن الأمن الصحي لا يتحقق إلا بالحصول على القدر المناسب (Optimum) من الخدمات الصحية وخدمات التصحاح (مياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي الملائم) والعيش في بيئة سليمة ونظيفة وذلك وفقاً للمعايير الدولية الموضوعة من قبل هيئة الصحة العالمية (ولا يكون ذلك إلا تحت ظروف أمنية ملائمة). ويمكن وصف سكان دولة ما أو منطقة ما بأنهم آمنون صحياً فيما لو حصلوا على ما ذكر بنسبة (١٠٠٪)، فإذا نزلت النسبة إلى (٨٠٪) مثلاً فإن هذا يعني أن الأمن الصحي هو بذات الدرجة وهكذا دواليك. ومن بين ما تركز عليه هيئة الصحية العالمية للوقوف على اتجاهات الصحة والمرض أو (الأمن الصحي) ما يلي :

١ـ الأسباب الرئيسة للموت والمرض (وفيات الرضع، السرطان، والإيدز، والأمراض التي يحملها ناقل مثل الملاريا والبلهارسيا والفيلاريا).

٢ـ أمراض تدهور البيئة مثل الكوليرا والإسهال، وأمراض الجهاز التنفسي.

٣ـ أمراض سوء التغذية (معهد الموارد، ٩٢ـ١٩٩٣).

ويذهب عطية (١٩٩٢) إلى تفصيلات أكثر حول الموضوع فمن يرد الاستزادة فليرجع إليه.

وعلى مستوى بلدان المنطقة العربية فإنها جميعاً تواجه مشكلات بيئية مشتركة. وتصنف هذه المشكلات إلى فئتين، هما : شح الموارد والتلوث البيئي. ويعاني العالم العربي خلا السودان من شح شديد في المياه، كما سبق أن تعرضنا له في الفصل الثالث، وفي هذا الفصل أيضاً. ويعاني معظم

الدول العربية من نقص في الأراضي الصالحة للزراعة يزيد من تفاقمه التدهور البيئي والتصحر، كما أن الانتقال للعيش في المناطق الحضرية بمعدلات سريعة يخلق مشاكل تلوث هواء كبيرة. وتوجد المدن الكبرى في المناطق الساحلية مما يؤدي إلى مشاكل تلوث للشواطئ. وتسهم جميع هذه المشاكل، كل بطريقتها، في تخفيض جودة الحياة لاسيما بالنسبة للفقراء وإعاقة جوانب القدرة البشرية. والتسبب في تكاليف اقتصادية كبيرة لا تستطيع هذه وبالإمكان توظيف عدة مؤشرات للتعرف إلى الأمن البيئي في المنطقة العربية. أهم هذه المؤشرات هو مستويات التلوث بصوره المختلفة، وحالة الغطاء النباتي والموارد المائية كماً ونوعاً، والسياسات البيئية. ولأن استقصاء المتغيرات العديدة المندرجة تحت هذه المؤشرات العريضة على مستوى دول المنطقة أمر ليس وارداً في إطار هذا البحث المحدود الحيز ـ فسوف نكتفي بمتغير واحد ليعبر عن كل من المؤشرات الأربعة التي ذكرنا، كما هومبين في الجدول (٥ـ٧).

جدول (٥ ـ ٧) أهم المؤشرات على الأمن البيئي في المنطقة العربية

المؤشرات	المتغيرات	ملحوظـات
١ـ مستويات التلوث	انبعاثات ثاني اكسيد الكربون للفرد الواحد بالطن المتري (١٩٩٦) جدول (٢ـ١٣)	بتحليل الجدول (٢ـ١٣) يلاحظ أن المراتب (١و٢و٣) شغلتها دول تطل على الخليج، وتنتج النفط والغاز، كما أنه بإستثناء السعودية فالمساحات صغيرة مما يسمح بتركيز الانبعاثات في مساحات صغيرة. المراتب(٥و٦و٧) كانت من نصيب دول نفطية أيضاً مما يؤكد على وجود قرينة قوية بين معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإنتاج البترول ومشتقاته.
٢ـ حالة الغطاء النباتي	الغطاء الغابي والمعدل السنوي لإزالة الغابات جدول (٣ـ٥)	يستمد هذا المتغير أهميته من حقيقة فقر الوطن العربي في الغطاء النباتي إذ تقدر مساحات المناطق الصحراوية بـ(٦٨٪) من جملة مساحته (شربل،١٩٩٨)
٣ـ الموارد المائية	مقادير المياه المتوفرة للفرد الواحد عام ١٩٩٨م جدول (٢ـ١٥)	يعاني الوطن العربي من عجز مائي يقدر بـ(٤٤٪) من إحتياجاته المائية، ويتوقع أن يصل العجز بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٢٨٢ مليار متر مكعب، ومعروف أن (٦٠٪) من مصادر المياه العربية تقع خارج الوطن العربي، وأن (٧٥٪) من الأقطار العربية تقع تحت خط الفقر المائي (راشد، ٢٠٠١م،ص١٧).
٤ـ السياسات البيئية	انتساب الدول العربية إلى الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بسلامة البيئة جدول (٥ـ٨) وشكل (٥ـ٤)	بتحليل الجدول (٥ ـ٨) يتبين لنا أن مصر هي الدول العربية الأولى من حيث الانتساب إلى اتفاقيات دولية ذات صلة بسلامة البيئة يليها لبنان ثم اشتركت كل من موريتانيا وتونس والاردن في المرتبة الثالثة وشغل المرتبة الرابعة المغرب والجزائر وعمان واليمن والخامسة سوريا والكويت وليبيا والسادسة جيبوتي والسودان والسابعة السعودية والإمارات والثامنة البحرين والتاسعة الصومال والعاشرة العراق ويمكن التعرف على الأهمية النسبية للاتفاقيات من خلال عدد الدول المنتسبة إليها مع ملاحظة أن اتفاقيتي التغير المناخي وحماية طبقة الاوزون قد تصدرتا جميع الاتفاقيات من حيث عدد الدول المنتسبة إليها.

جدول (٥ ـ ٨) انتساب الدول العربية إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بسلامة البيئة حتى عام ١٩٩٩م

	الدول / الاتفاقيات	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	عدد المنتسبين
١	التغير المناخي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	١٨
٢	التصحر	✓	✓		✓	✓		✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	١٦
٣	الأنواع المهددة بالانقراض	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓						✓	✓		✓	✓	١٢
٤	النفايات الخطرة	✓	✓	✓	✓	✓		✓		✓			✓	✓	✓	✓		✓		✓	✓	١٤
٥	قانون البحر	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	١٦
٦	حماية طبقة الأوزون	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	١٨
٧	التنوع الحيوي	✓		✓	✓		✓		✓	✓			✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	١٤
٨	خطر التجارب النووية	✓			✓	✓			✓	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	١٤
٩	تلوث السفن والناقلات	✓			✓	✓				✓			✓			✓			✓	✓		٨
١٠	الأراضي الرطبة	✓			✓	✓				✓						✓		✓	✓	✓		٨
١١	النفايات البحرية	✓	✓								✓		✓		✓		✓	✓				٨
١٢	المحافظة على الحياة البحرية															✓						١
١٣	الأخشاب المدارية																	✓				١
١٤	المحافظة على الحياة البرية																					-
١٥	بروتكول كيوتو																					-
١٦	المحافظة على البيئة						✓					✓			✓	✓		✓	✓		✓	٧
١٧	صيد الحيتان												✓									١
	المجموع	١٠	٦	٥	١٠	٩	٧	٦	٧	٨	٤	٣	٩	٥	٨	١١	٨	١٢	٩	١٠	٩	
	ترتيب الدول وفقا لعدد الاتفاقيات	٣	٧	٨	٣	٤	٦	٧	٦	٥	٩	١٠	٤	٨	٥	٢	٥	١	٤	٣	٤	

المصدر :الجدول من انشاء الباحث والبيانات من :CIA (2000),The World Factbook 2000 Several Pages

شكل (٥ ـ ٤) عضوية الدول العربية في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالبيئة

الانواع المهددة بالانقراض	التصحر	التغير المناخي
حماية طبقة الاوزون	قانون البحر	النفايات الخطرة
تلوث السفن والناقلات	خطر التجارب	النووية التنوع الحيوي
المحافظة على الحياة البرية	النفايات البحرية	الاراضي الرطبة
صيد الحيتان	المحافظة على البيئة	الاخشاب المدارية

المصدر : جدول (٥ ـ ٨)

الفصل السادس

الوطني العربي والعولمة

٦ ـ الوطن العربي والعولمة

٦ . ١ مقدمة

شهدت التسعينيات من نهاية القرن العشرين مصطلحاً جديداً أطلق عليه الناطقون باللغة الانجليزية مسمى (Globalization)، وعربه الناطقون بالضاد إلى مسميات عدة منها «العولمة» و«الكوكبية»، و«الكوكبة» و«الكونية». وتفيد هذه المسميات العلاقات المختلفة المتغيرة باستمرار بين الدولة الواحدة وبقية دول العالم. وكثيراً ما يستخدم مصطلح العولمة للإشارة ـ دون تمييز أو انتقائية ـ إلى علاقات وروابط تخترق القوميات ولا تعترف بالحدود الدولية، وتضرب في أعماق اقتصاديات الدول. أما استخدام هذا المصطلح في الأوساط الأكاديمية فإنه يضيف إلى بعده الاقتصادي بعداً سياسياً يمس بصورة مباشرة سيادة الدولة وشخصيتها. أضف إلى ذلك أن مصطلح العولمة نفسه يضيف أبعاداً أخرى تؤثر في أطر الدولة الاجتماعية والثقافية والحضارية (عبيد، ٢٠٠١، ص ٣).

لقد حظي مفهوم العولمة بقسط كبير من الدراسة والبحث والمناقشات العامة والخاصة، ومثلها مثل أي قضية عامة فإن الموقف إزاءها ينحصر في ثلاثة اتجاهات، وغالباً ما تتخذ بالنقاشات أنماطاً من الجدل الذي لا طائل من وراءه. إن ما كتب عن العولمة يتسم بالكثرة والتنوع الذي يصيب من يقرأه بنوعٍ من الحيرة والتردد بحيث يجد نفسه في خضم ملحمة متعددة الأطراف متباينةالأهداف ليس من السهل عليه أن يتبنى هذ الرأي أو ذاك.

أما بالنسبة إلى حتمية ظاهرة العولمة فإن بعض المفكرين والباحثين يرون أنها سوف تضع نهاية للأقاليم المنظمة تنظيماً سياسياً ـ أي الدول الوطنية ـ

لتحل محلها دولة عالمية واحدة (Global Polity) أو حكومة عالمية (Global Governance (Government). ولكن آخرين يرون غير ذلك ويقولون بأن ظاهرة العولمة ما هي إلا تطور طبيعي لمفهوم الدولة وواقعها بحيث يصبح في مقدور كل دولة التكيف مع كل المستجدات والابتكارات المتتابعة في جهات الدنيا الأربع. وهناك فريق من المفكرين يرى في العولمة الخير العميم والمستقبل المشرق الذي ستعم بركته كل البشر ويمكن أن نطلق على هؤلاء المفكرين تعبير «المتفائلين». أما الفريق الرابع فهو مؤلف من مفكرين ينظرون إلى العولمة بأن حيزها سوف يكون حكراً على حفنة من الأغنياء والأقوياء والدهاة شاء الآخرون أم أبوا وذلك على حساب الدول المستضعفة أي «دول العالم الثالث» والتي يطلق عليها أيضاً اسم «دول الجنوب».

أما بالنسبة إلى موقف الوطن العربي من العولمة فإن من الصعب بلورته في عجالة ونحن في هذا المقام، ولكن التعرف عليه بوضوح يمكن أن يتحقق عبر معالجة هذا الباب من الكتاب الذي بين أيدينا كما سنرى.

أما فيما يختص بالتكامل الأمني في الوطن العربي في ظل العولمة فإنه يعد مطلباً رئيساً لا يمكن تجاهله وخاصة في مكافحة الأعمال الإرهابية وكل ما يهدد الأمن في الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأمن بوجه عام، في هذا الوطن كغيره من الأوطان الأخرى يتأثر بالأوضاع الخارجية والداخلية للدول والأوطان المجاورة. لذلك فإن دعم مسيرة العمل الأمني العربي وتعزيزه وتكريس آفاق التعاون بين الدول العربية والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين الدول العربية يعد مطلباً ملحاً بخاصة في عصر العولمة.

٦ . ٢ تعريف العولمة ونشأتها :

عالج كثيرون مفهوم العولمة ومضمونها وكتبوا عنها من حيث النشأة، والمزايا الإيجابية والسلبية، والأبعاد والآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك من الوجوه. ولكن الراصد لما كتب عن هذه الظاهرة يجد أن مفهومها نادراً ما يوضح بصورة دقيقة مما دعا إلى توصيفها «. . . توصيفاً أكبر وأكثر دقة. فهناك حاجة خاصة للبرهان على أن العولمة تشير إلى مرحلة متميزة وجديدة في السياسات الدولية»(عبيد: ٢٠٠١، ص ٤).

وعلى كل حال فإن هناك من العلماء من يقول بأن فحوى العولمة يعني «. . . محاولة الاستفادة الاقتصادية والسيادة الثقافية لمجتمع من المجتمعات تجاه غيره من المجتمعات البشرية وهي ظاهرة (إنسانية) تاريخية تتمثل في التبادل التجاري والثقافي السلمي وتصل إلى حدها الأقصى بالإكراه عن طريق الحروب والغزوات»(الجلال: ١٤٢٠، ص ٣١).

أما نورة السعد فتقول بأن العولمة ما هي إلا» . . . صورة حديثة من صور هيمنة الأقوى على الأضعف التي اكتسحت المجتمعات المهزومة في الحروب السابقة. ولكن هذه الصورة الحديثة تجيء وفق متغيرات هذا العصر بتقنيته الحديثة . . ، وثورة الاتصالات، ولهذا حملت الجانبين السلبي والإيجابي»(السعد، ١٤٢٠، ص ١١٧).

ويقول محمد بن سعد التميمي بأن «العولمة ظاهرة ذات جذور، فهي ظاهرة تاريخية موضوعية ناتجة عن ثورة الاتصال والطبيعة التوسعية للإنتاج الرأسمالي»(التميمي، ١٤٢٢، ص ٣٨).

ويعرف عبد الصبور شاهين العولمة بأنها « . . . جريمة أو مؤامرة تقضي على الخصوصية التي تميز الشعوب، وهي إعدام لمعنى الانتماء للأمة والجماعة وتذويب للفوارق التي تعني الأصالة والحضارة بكل أبعادهما الأخلاقية والتاريخية، وهي أولاً وآخراً قدر مفروض على المغلوبين لمصلحة الغالبين» (شاهين، ١٤٢٠، ص ٤٠).

ويمكن القول، من الناحية الإجرائية بأن العولمة هي «ظاهرة بشرية قديمة العهد حديثة المسمى تعني في ظاهرها جعل أهل الأرض مثلهم مثل سكان قرية كونية يتعاملون مع بعضهم البعض نظرياً وعملياً وكأنهم أعضاء فريق واحد يتعاونون من أجل أن تعم الفائدة جميعهم.

أما باطن هذه الظاهرة فإنه يعني أن الفائدة التي تجنيها كل دولة منها تتناسب تناسباً طردياً مع محصلة كل أشكال قوتها الاقتصادية منها والسياسية والعسكرية والأمنية وغيرها من أشكال القوى الأخرى، ومصدر العولمة، كما نعرفها اليوم، هوالغرب وأن هؤلاء يعملون جاهدين على تسويق هذه الظاهرة من أجل إقناع الآخرين بالسير في ركابهم وركابها. ويرى بعض المفكرين أن الآراء التسويقية وما واكبها من خطوات عملية مما ابتكره هؤلاء وروجوا لأخذ الآخرين بأسبابه قد مرت في خمس مراحل أطلق عليها تعبير «العولمات الخمس»، إذ تم التركيز على أعمال الأوربيين في هذا الشأن وبخاصة هؤلاء الذين هاجروا إلى الدنيا الجديدة. وهذه العقود هي كما يلي :

المرحلة الأولى : وأطلق على هذه المرحلة اسم «عقد التصفية الجسدية».

وفكرة التصفية الجسدية هذه قديمة كما هي الحال بالنسبة للقبائل الهمجية البدائية عندما كانت إحداها تغلب أخرى في ميدان القتال

فإنها كانت تحاول إبادتها . ولقد مورست هذه السياسة ضد الهنود الحمر إبان احتلال الرجل الأبيض لديارهم بعد اكتشاف أمريكا واحتلاله أيضاً لاستراليا ضد سكان استراليا الأصليين .

المرحلة الثانية : وتتميز هذه المرحلة بأنها شهدت «عولمة الرقيق» كما حدث في أمريكا بالنسبة لاستعباد الزنوج الأفارقة أو ما يمكن أن نطلق عليه كذلك «عولمة الأُجراء» كما سبق وأن اتبعت استراليا سياسة استخدام عدد كبير من سكان مجموعات من جزر المحيط الهادي في فلاحة أراضيها وزراعة قصب السكر ولكنها تخلصت منهم بإغرائهم بالمال كيلا تختلط دماؤهم بدماء الرجل الأبيض أو أن يشكلوا أقلية في البلاد فيما بعد .

المرحلة الثالثة : وتمثل هذه المرحلة ما يمكن أن نطلق عليه «عقد عولمة الاستعمار الاقتصادي» . ولقد نجم عن بلورة فحوى هذه الفترة من أفكار وأعمال توسع النشاطات الاستعمارية دون ممارسة للتصفية الجسدية أو الاسترقاق أو استغلال الأجراء . وفي هذه الفترة عمد المستعمرون إلى تحقيق مكاسب اقتصادية بالقدر الذي يستطيعونه من مستعمراتهم والاستفادة من الأيدي العاملة الرخصية المتوافرة في ربوعها وجعلها في الوقت نفسه أسواقاً مفتوحة لدولهم ، وتمثل هذه المرحلة مطلع فترة الحملة التوسعية الأمريكية .

المرحلة الرابعة : وتعرف عولمة هذه المرحلة باسم «عولمة الاستتباع الحضاري» وترى فيها الشعوب المستعمرة مهتمة بالاندماج الحضاري مع المستعمرين لها ومحاكاتهم والأخذ بصنائعهم حتى لو دخلوا جحر ضب . ويبدو أن هذه الحقيقة قد سبق وأن أشار لها

ابن خلدون في مقدمته بقوله « . . . ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها، بل وفي سائر أحواله. وأنظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم دائماً، وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم» (إبن خلدون، ط ١٤١٥، ص ١٣٧).

المرحلة الخامسة : وينظر إلى هذه المرحلة من العولمة بأنها مرحلة «عولمة التصفية الروحية» وذلك « . . عندما يصبح المستتبعون يجدون في سيدهم عين المثال الأعلى من الإنسان بحيث يصبح همهم الوحيد أن يكونوا مثله مع الاعتقاد بأنهم لن يكونوا مثله إلا بنفي كل ما يميزهم عنه». وهذا ما يمكن أن نطلق عليه تعبير « . . . الانتحار الروحي »(الزنيدي، ١٤٢١، ص ص ٢٠-٢١، نقلاً عن المرزوقي).

٣٠٦ نشأة العولمة وازدهارها :

لم تأت ظاهرة «العولمة» من فراغ، في الحقيقة هناك عدة عوامل أسهمت في ظهورها إلى حيز الوجود منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي أو ثقافي أو غير ذلك. لقد كانت هذه العوامل - ولا تزال - تتفاعل مع بعضها البعض ويؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به بصورة أو بأخرى منذ فترة طويلة. ومن أهم تلك العوامل ما يلي :

- تضاؤل حدة القيود على التجارة والاستثمار العالميين.
- التطور الصناعي والتقني في الدول النامية والزيادة الملحوظة في تكاملها مع السوق العالمية.

- الزيادة المتواصلة في تدفق رؤوس الأموال الخاصة، والاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية.
- التقدم التقني على مستوى العالم وما واكبه من انخفاض تكاليف النقل والمواصلات والاتصالات.
- التكامل المالي في أسواق المال الدولية (بوراس، ٢٠٠٢، ص ص ٢٣-٢٧).

٤٠٦ العالم والعولمة

يقال بأن فكرة العولمة ضاربة في القدم وذلك عندما برزت إلى حيز الوجود فكرة إنشاء الامبراطوريات وتجييش الجيوش لا لمجرد ضم الأراضي فحسب، بل لتوحيد الشعوب وصهرها في بوتقة واحدة طوعاً أو قسراً. ولقد جسد هذه الحقيقة الاسكندر ذو القرنين بعد أن أخضع والده فيليب المقدوني الدويلات اليونانية بعد معركة «خيرونيا» سنة ٣٣٨ق. م. ثم قام الاسكندر سنة ٣٣٤ ق. م. بغزو بلاد فارس وأقاصى بلاد الهند وأجزاء من إفريقيا وبلاد السند، في محاولة منه لتكوين امبراطورية تضم العالم بأسره، ولكن جهوده ذهبت أدراج الرياح ومات الرجل وهو في ريعان شبابه وووريت أطماعه وطموحاته التراب معه.

ثم جاء الرومان وحاولوا بسط سيطرتهم على العالم وعبروا بصراحة عن طموحاتهم الرامية لتحقيق تلك السيطرة عبر فن الرموز. وعلى سبيل المثال يرى الراصد للرموز التي ظهرت على عملات رومانية عامي ٧٦-٧٥ ق. م. ظهور صورة الكرة الأرضية على أحد أوجه القطع النقدية المعدنية الرومانية آنذاك. وهذا ما قاد كثيراً من المحللين والمفكرين إلى الاعتقاد بأن الرومان كانت لديهم طموحات بسيادة العالم بأسره إلى الأبد. وكانت في

جعابهم رموز أخرى تعبر عن طموحاتهم في السيطرة على البر والبحر مثل الصولجان والمجداف، والتي فيها تلميح إلى مقولة منسوبة إلى الإسكندر المقدوني من قبلهم منطوقها : «على الأرض وفي البحر» والتي ترمز إلى تطلعه إلى التربع على عرش العالم (العجة، ١٩٩٩، ص ١٨-١٩).

وللعلم فإن الرومان هم الذين جعلوا البحر المتوسط بحراً واحداً من حيث المسمى عندما سيطروا عليه وعلى البلاد المحيطة به وأسموه «بحر الروم». والرومان أنفسهم هم الذين دفعوا بحدود دولتهم لتحتل أجزاء كبيرة من قارات العالم القديم، أوروبا وآسيا وإفريقيا، وربطوها بعاصمتهم روما بطرق أتقنوا هندستها وأجادوا تعبيدها، وحرصوا على استقامتها، وسكُّوا مثلهم الدراج «كل الطرق تؤدي إلى روما».

ومع بزوغ نجم الثورة الصناعية في أوروبا وما تبعها من تقدم في صناعة السفن ووسائل المواصلات والاتصالات بدأ العالم الغربي في الابتعاد عن الروحانيات والتعلق بأهداب الماديات. وتمخض عن هذا التحول ظهور عهد أوروبي استعماري لأجزاء واسعة من العالم. ومن أهم الأسباب التي ساعدت الغرب على اعتلاء سنام موجة المد الاستعماري اكتشاف أهله لقوة البخار التي جعلت من البواخر الوسيلة المثلى آنذاك للنقل والسفر. وعلى متن تلك البواخر نقلت آليات ومعدات وعتاد وحيوانات وبشر إلى الدنيا الجديدة. وساعدت تلك البواخر على نقل المواد الخام بأرخص الأثمان من البلاد المستعمرة لتصنع في بلاد المستعمرين ثم لتصدر من جديد بعد معالجتها وتصنيعها بأسعار مرتفعة.

وقد كثر الحديث هذه الأيام عن جوانب العولمة المختلفة وعلى الأخص عن جانبها الاقتصادي. وهذا موضوع يجذب اهتمام الاقتصاديين في المقام

الأول وكل من له اهتمام مباشر أو غير مباشر بالاقتصاد العالمي. على كل فإن كثيراً من هؤلاء الاقتصاديين وغيرهم يرجعون النشأة الأولى للاقتصاد العالمي إلى القرن الثامن عشر والذي واكبه توسع أوروبي حثيث في عالم النقل والمواصلات والبحار والمحيطات واكتشاف العالم الجديد. ولقد شهدت تلك الفترة عدة أحداث مهمة كان من شأنها وضع أرضية ثابتة ساعدت على قدوم ظاهرة عالمية جديدة عرفت لاحقاً باسم «العولمة». ومن أهم تلك الأحداث ما يلي :

- التوسع الأوروبي في صناعة الوسائط البحرية والطرق البرية وسكة الحديد والملاحة الجوية.
- بداية عهد الكشوف الجغرافية.
- ازدهار التجارة عبر البحار والمحيطات وخاصة في كل من المحيطين الهندي والأطلسي.
- الابتكارات الحديثة في عالم الاتصالات والمواصلات.
- التطور التقني الذي شمل شتى مناحي الحياة.
- كثرة البعثات التبشيرية.
- التقدم العلمي في كافة الحقول العلمية والعملية.
- تحسن الأحوال الصحية وسبل المعيشة.
- التكاثر السكاني.
- الهجرات السكانية المتتالية إلى الدنيا الجديدة.
- الاستعمار وما واكبه من استغلال ثروات البلاد المستعمرة.

٦ . ٥ مواقف العالم العربي والإسلامي من العولمة :

من بين المشاكل التي تعرض لها جل الشعوب العربية والإسلامية ـ أن أغلبها ـ دخل في حوزة الاستعمار بطريقة أو بأخرى بدءاً من نهايات القرن التاسع عشر الميلادي وحتى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . ولقد حاولت الدول الاستعمارية جهدها أن تبقى تلك الشعوب بمنأى عن العلم والتعليم ، ولكن تلك الشعوب كافحت وضحت بخيرة أبنائها وتحررت واستقلت وأصبحت لها حكوماتها الوطنية التي لم تأل جهداً في توفير كافة الخدمات لهم ولأفراد أسرهم مهما كلفها الأمر . وسرعان ما ترعرعت طبقات متعلمة ومثقفة نهلت من منابع العلم والمعرفة داخل حدود بلادها وخارجها . ونبغ من هؤلاء كثيرون بلغوا شأواً من التقدم والرقي لدرجة أنهم كانوا يتلقفون كل جديد من العلم والفنون ويدلون بدلائهم في جوهرها ومخبرها بكل ثقة وقدرة وجدارة . وبعد ذلك ، ومع تزايد سكان العالم ، كثرت الاختراعات والابتكارات والافتراضات والنظريات واتسعت جبهة مواجهة هؤلاء العلماء من عرب وعجم لكل جديد . وقد اتفق كثير من هؤلاء على الأخذ بزمام المبادرة ساعة تلقيهم ابتكاراً أو نظرية أو مصطلحاً جديداً والتعامل معه بحثاً وتنقيباً ودراسة وكتابة . ولكن المشكلة تكمن في أن كثيراً من هؤلاء يتعامل مع هذه الظاهرات تعاملاً ارتجالياً صحفي الطابع أو انفعالياً وذلك نتيجة ظنهم أن من جاء بها أعرف منهم بمعالجتها ، أو عدم الصبر والجلد على تقصي كنهها . وينجم عن ذلك أن بعض هؤلاء يصدرون أحكامهم بشأن هذه الظاهرة أو تلك مرتكزين على الحدس أو التخمين بخيرهما وشرهما . . . وكثيراً ما ينظر المثقف إلى ظاهرة ما نظرة مجرَّدة آنية لا بصفتها جزئية في حركة تاريخية تحتاج تحليلاً لمعرفة أصولها وظروفها التي أنتجتها .

«وينتج عن هذا كله لدى هذا النمط من المثقفين محدودية الطموح في الموقف تجاه الظاهرة وغالباً ما ينحصر هذا الموقف في رد فعل سلبي أو إيجابي ضدها أو معها.

ولهذا تبقى الأمة في تلهفها للرؤية الواضحة والحلول السليمة إزاء هذه الظاهرة على الرغم من الصولات والجولات الكتابية والمؤتمرَّية وغيرها من قبل هؤلاء المثقفين» (الزنيدي: ١٤٢١، ص ٥).

في الحقيقة إن ظاهرة «العولمة» كمصطلح وفكرة ومفهوم فوجئ بها الوطن العربي في الآونة الأخيرة، وسرعان ما انبرى الكتاب والمحللون لمعالجتها ولكن تلك المعالجة في ـ جلها كانت ولا تزال لا تتعدى نطاق ما ذكر سابقاً من تعامل المثقفين معها. وفي بعض الأحيان جاء بعض هؤلاء المثقفين بآراء وتصورات وبعض الشطحات بالنسبة للعولمة بصورة زادت الناس تعمية بها وتردداً في سبر أغوارها وأوقعوا الجميع في حيرة من أمورهم ما بعدها حيرة.

فعلى سبيل المثال عقد مؤتمر عن العولمة بالقاهرة في أمور تتعلق بالهوية الثقافية الإسلامية في شهر أبريل سنة ١٩٩٨م استمر لمدة خمسة أيام قدمت فيه بحوث علمية وتخللته مداخلات كثيرة كان من المفترض أن يأتي بخير ولو على الأقل أن يخرج المؤتمرون وقد تقاربت وجهات نظرهم بالنسبة لمفهوم «العولمة». ولكن المؤتمر انتهى وانفض السامر وانطلق المؤتمرون كل إلى حال سبيله «. . . وكل واحد يفهم العولمة بغير ما يفهمها الآخر، وكل وقف عند فهمه، وقال أحد المعلقين في المؤتمر: لقد خرجنا من المؤتمر بأسئلة أكثر مما دخلنا فيه، وبحيرة أكثر عن العولمة»(الزنيدي، ١٤٢١، ص ٦).

٥ . ٦ . ١ بعض المواقف الأكاديمية تجاه العولمة :

البحوث العلمية عن موضوع العولمة في الوطن العربي كثيرة وتتطور كماً ونوعاً وتتزايد يوماً بعد يوم. وهذا ما يجعل من الصعب على المتتبع لمجريات الأمور إذا ما أراد أن يكتب عن ظاهرة العولمة الاطلاع عليها بصورة كاملة شاملة من أجل أن يستقصى آراء أصحابها بالنسبة إلى هذه الظاهرة. وعلى كل حال فإنه من خلال ما أمكن الاطلاع عليه من تلك الأبحاث وما جاء عن العولمة عبر وسائل الإعلام المختلفة يمكن تلخيص مواقف المثقفين العرب عنها في الزمر التالية :

الموقف الأول المؤيدون للعولمة

يرى أهل هذا الموقف أن العولمة كلها خيرٌ ويستبشرون بها خيراً ولا مانع لديهم أن ينخرطوا في تيارها وأن يحملوا لواءها ويبشروا بها ويدعون إليها. ومن أهم أنصار هذه الفئة جماعة من المثقفين الذين يقول عنهم مناؤوهم بأن معالم الهوية الإسلامية المتمثلة في الشريعة الإسلامية من مبادئ سامية، وقيم إنسانية متميزة وخلق رفيع قد أصابها الفتور. ولا يستكثر على هؤلاء من المثقفين مثل هذه المواقف لأن فاقد الشيء لا يعطيه وأن هذا هو مبلغ علمهم الذى ارتضوه لأنفسهم. هؤلاء الناس يمكن القول عنهم بأنهم ممن انبهروا بالحضارة الغربية واغراءاتها وارتضوا لأنفسهم التنكر للشرق والكفر به والإعراض عن النتاج الفكري الذي جاء به بنو جلدتهم. أما لجهة مواقف هؤلاء من الغرب وأهله فإنهم لا يترددون في الإذعان بما يفعل أهله ويرون أن على الأمة الإسلامية إن كان هدفها ترسيخ أسس حضارة وعز وجاه فإن عليها «. . . أن تسير سيرة الأوربيين فيما يحمد ويعاب، ظل هذا شأنهم حتى الآن على اختلاف تسمية المراحل تغريباً فحداثةً، فعولمةً»(الزنيدي، ١٤٢١، ص ٥٤).

ويصور هؤلاء العولمة بصورة جميلة خلابة من حيث مظهرها ومخبرها على أنها ظاهرة تنادي بحقوق الإنسان، وبالثقافة الحديثة، وبالمساواة، وبالعلم والعقلانية. ويتصور هؤلاء أن العولمة ما هي إلا وسيلة تحرر من قبضة التخلف والانطلاق في رحاب الحياة الحرة الكريمة، والانفلات من براثن التجارة المحدودة للدوران في تلك السوق الحرة والشركات العابرة للحدود، والخلاص من ولاء رتيب لعادات وتقاليد وثقافة محدودة ومتعصبة والسير في ضروب حياة عالمية واحدة فريدة من نوعها يتساوى فيها الناس وتتقادح الأفكار وتتحرر من التعصب البغيض والأخذ بأفكار وآراء معينة تؤدي إلى الانفتاح بصورة واسعة على أفكار وآراء شتى دونً رقيب أو تعصب أو وازع من ضمير.

ويرى هؤلاء في «العولمة» انها بمثابة موجة عاتية لا يستطيع أن يقف في وجهها كائن من كان. كذلك يرى هؤلاء في العولمة أنها قدر جامح لا مفر ولا انفكاك منه وزد على ذلك بأنهم يرون فيها حتمية تاريخية سوف تغشى الجميع لا محالة بل وانها بمثابة قطار من يركبه سلم ومن لم يركبه هلك.

الموقف الثاني الرافضون للعولمة

كثيراً ما نشاهد مظاهرات حاشدة على شاشات التلفاز مناهضة لاجتماعات أو ندوات خاصة أو عامة، رسمية أو غير رسمية ذات علاقة مباشرة أو غير مباشر بالعولمة. ومن أهم الاتهامات التي يوجهها هؤلاء للعولمة ذاتها أنها تشكل آلية بغيضة سوف تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً. ومن المعروف أن كثيراً من العرب والمسلمين يرفضون العولمة. ومن ضمن من كتب في هذا الشأن جمال البنا والذي يقول «. . . وإذا كانت العولمة

الرومانية تعتمد على السيف، وعولمة الاستعمار تعتمد على الأسطول، فإن لدى العولمة الحديثة ترسانة كاملة من الأسلحة، فبعد ظهور الآثار السيئة لاقتصاديات الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات تلتمس الدولة مساعدة صندوق النقد الدولي الذي يتقدم كالمعتاد «بوصفة» معروفة تتضمن تخفيض العملات، وتقليص الإعانات والخدمات الاجتماعية وخصخصة الشركات وترك آليات السوق حرة في العمل. ويقدم الصندوق لقاء إجابة هذه الشروط معونات نقدية بفوائد متفاوتة، وما أن تتقبل الدولة ذلك حتى تجد نفسها وقد أصبحت أسيرة الصندوق لا تملك لنفسها شيئاً، فقد أطلقت عنان الرأسمالية التي لا تعرف إلا الربح والمنافسة القاتلة، وأسوأ شيء أنها تعجز عن سداد الديون وتتراكم الفوائد ويصبح همُّ الدولة تسديد الفوائد التي فاقت أضعافاً مضاعفة الدين الأصلي»(البنا، ٢٠٠٢م، ص ١٤٩).

أما بيترمان وشومان فقد أبرزا الكثير من مساوئ العولمة وتوقعهما بأن سحر العولمة سوف ينقلب على الساحر هذه المرة ويعنيان الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكدا بأن مصيدة العولمة قد أطبقت على ما يبدو على فريستها على نحو لا مفر منه، حتى حكومات أغنى وأكبر دول العالم تبدو كما لو كانت أسيرة سياسة لم تعد تسمح بأي توجه آخر. وليس هناك مكان عانى فيه السكان من هذا التطور ما عاناه سكان الوطن الأم للرأسمالية على وجه الخصوص، يعنيان الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (بيترمان وشومان، ١٤١٩هـ، ص ٢٠٩).

وخلاصة الأمر أن هؤلاء الكتاب وكثيرين من أمثالهم من الرافضين للعولمة يرون في هذه الظاهرة أحد ألوان الاستعمار الغربي القديم الذي يريد له الغرب أن يُسوَّق في دول العالم الثالث بثوب فضفاض جديد،

وهيمنة أمريكية واستغلال للشعوب الأخرى، وتدمير لكل من هويتها ومصالحها وثقافتها وشخصيتها الوطنية (الزنيدي، ١٤٢١هـ، ص ٥٨).

ومن ضمن الرافضين للعولمة فكرة ومضموناً وتطبيقاً مفكرون يتهمون الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بأنهم يتخذون من العولمة مطية لهم، يسعون من خلالها إلى تحقيق أكبر المكاسب المادية والمعنوية، يقول هؤلاء بأن «أطروحة العولمة» ما هي إلا أحد إفرازات الرأسمالية الرافضة لفكرة الحدود الجغرافية والحواجز الثقافية. وعلى الرغم من تباين أساليب الدعاية لهذا الفكر ومحاولة ترويجه وتسويقه ونشره بين شعوب الأرض إلا أنه في نظر الرأسمالية ودعاتها يبقى هدفه «. . . تأمين مزيد من الأسواق للاستهلاك، ومزيد من الثروات للاستيلاء عليها، وتقنين العلاقات داخل المجتمعات بين بعضها البعض على أساس أوضاع ثقافية وسياسية واقتصادية تصون قوانين (الرأسمالية) ووجودها ودورها. . .» (غندور، ١٤٢٠، ص ٨٢).

ويرى هؤلاء كذلك أن دفة مركب «العولمة» في هذه الأيام هي في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمسك بزمام جل الأحداث إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها. لقد كانت هذه الدولة تمثل رأس حربة المعسكر الرأسمالي أثناء صراعه مع المعسكر الشيوعي خلال الحرب الباردة. وما أن انهار الاتحاد السوفيتي (السابق) فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها زعيمةً للمعسكر الرأسمالي المنتصر. لا شك بأن نشوة النصر دعت قيادة الولايات المتحدة السياسية والأمنية والفكرية إلى الشعور بأن بلادهم أصبحت مؤهلة لقيادة العالم بأسره وبمواصلة نشر المبادئ الرأسمالية بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية. (غندور، ١٤٢٠، ص ٨٣).

وعلى كل حال فإن المنافسة والصراع على الزعامة هي الآن بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن الصين لا تريد الدخول في حلبة هذا الصراع ذلك لأنها مشغولة بتطوير نفسها علمياً وعملياً وهي من أهل حظوة الفيتو في مجلس الأمن وأنها تشكل قوة عسكرية واقتصادية وسياسية لا يستهان بها. في الوقت نفسه يبدو أن الصين عودت العالم أن تباغته بالمنجزات وخاصة في الابتكارات والمخترعات العسكرية. ومن هذا المنطلق فإن الصين في الوقت الحاضر يمكن أن تكون في مرحلة الهدوء الذي يسبق العاصفة.

أما العالم العربي أو الاسلامي فهو منأي اليوم من التأثير الفاعل في الحضارة المعاصرة.

الداعون للأخذ بأسباب العولمة بحيث لا ضرر ولا ضرار

في خضم الأصوات التي تبارك العولمة وتستبشر بقدومها لكل من هب ودب على وجه البسيطة، والأصوات التي تصم ظاهرة العولمة بأنها شر مستطير وأنها من بنات أفكار ذئاب البشر التي تريد أن تطبق على الأبرياء، وأن تفترسهم الواحد تلو الآخر جهاراً نهاراً وباسم العولمة... وفي خضم هذه الحلبة نجد أن بعض المفكرين العرب يدلون بدلائهم في هذا المجال. يقول أحدهم في هذا الخصوص: «إذا كانت العولمة الآن واقعاً موضوعياً شملتنا ظواهره وآثاره بدرجة أو بأخرى فإن موقفنا منها ينبغي أن يتجاوز الانفعال ـ وهو موقف سلبي ـ إلى التفاعل فالفعل الإيجابيين. وإذا كانت أحسن طريقة في الدفاع هي الهجوم ـ حسب التعبير الاستراتيجي المعروف ـ فإنه يبدو أن مصلحة شعوبنا العربية والإسلامية تقتضي منا التحرك طبقاً لخطة استراتيجية مدروسة تمكننا من افتكاك موقع لنا في هذا العالم المعولم، ومن أن يكون لنا مكان تحت شمسه، ونصيب ذو بال من منتجاته

المادية والأدبية المستجيبة لحاجاتنا والمنسجمة مع مكوناتنا الحضارية الأصيلة، كما تمكننا من الإسهام الإيجابي في الحضارة الإنسانية بما يرفع من شأننا بين الأمم والشعوب ويحقق أهدافنا في التنمية والتقدم، والا نفوت على أنفسنا فرصة الخروج من حالة التهميش، ولا يفوتنا ركب الحضارة، ولا نضطر إلى . . . « تكرار تساؤلنا المعهود الذي أكل عليه الدهر وشرب : لماذا يسير العرب والمسلمون القهقرى في حين أن جل شعوب الأرض تتقدم بخطى ثابتة وتغذ السير نحو تحقيق الأفضل لهم ولبني جلدتهم في كل ميدان على الدوام؟ (السنبل، ١٤٢٠، ص ١٣٩).

في الحقيقة وحتى لو فرضنا جدلاً أن العولمة غربية أو أمريكية أو علمانية الطابع مظهراً ومخبراً، فإن هذا لا يعني أبداً بأنها حكرعلى الغرب أو الأمريكان أو غيرهم أو أنه ينبغي لها أن تبقى كذلك. صحيح أن الكثير من الدول والشعوب تحاول جهدها أن تحقق لها مكانة مرموقة في ركب العولمة، وإلى توجيهها الوجهة التي تخدم مصالحها القومية العليا في كل من المدى القريب والبعيد، ولكن هذا لا يعني أن أياً من تلك الدول أو الشعوب يستطيع أن يدير هذه الظاهر لمصحلته دون الآخرين إذا كان الآخرون يعملون بهمة وحيوية وبعقول متفتحة وآذان صاغية وقلوب واعية وبإيمان بالله ثم بأنفسهم. ألم يقل القرآن الكريم ـ وهو كلام رب العزة والجلال : ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ** . . . ﴿١٠٥﴾ ﴾. (سورة التوبة).

وهناك مثل يقول : «إذ أردت أن تبقى في مكانك فعليك أن تركض بأقصى سرعة ممكنة، وإذا أردت أن تتقدم فعليك أن تضاعف من سرعتك».

شعوب كثيرة باغتتها العولمة فتفاعلت معها بهدوء ودرستها بروية وأناة وسبرت غورها واختارت ما يروق لها منها ونبذت كل ما ليس فيه خير لها.

والأمثلة على ذلك كثيرة فالصينيون يقولون بأن هذه الظاهرة التي منحها الغربيون مسمى «العولمة» أو «الكونية» لا تعني شيئاً لهم سوى الاهتمام بالتجارة العالمية. أما اليابانيون فإنهم غير مكترثين بسلبيات العولمة، وعلى حد تعبير أحد خبرائهم في هذا المضمار أن اليابانيين أنفسهم لا يعبأون بمشكلة العولمة لأن اقتصادهم كوني الطابع ويشكل جزءاً من نسيج الاقتصاد العالمي ولحمته، وأن اقتصادهم ديناميكي التنامي والتطور كماً ونوعاً. وبناء على التعرف على مثل هذه الحقائق فإن ذلك يؤكد أن على العرب والمسلمين إن أرادوا أن يحققوا أية نهضة أو تقدم ينشدونه فإنه ليس أمامهم إلا التفاعل والتعامل مع الافرازات والمستجدات والأفكار في هذا المضمار على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وأن عليهم مضاعفة سرعتهم لكي يتقدموا. إن مسيرة التاريخ لا تتوقف، شئنا أم أبينا، كما أن هذه المسيرة تتجه دوماً إلى الأمام ولا تلقي بالا إلى الكسالى والمتقوقعين على أنفسهم أو الحاذقين في تكديس المبررات والأسباب التي حالت دونهم وتحقيق آمالهم (السنبل، ١٤٢٠، ص ١٤٠).

٦ . ٦ أصناف العولمة :

قسم العلماء العولمة إلى عدة أصناف ذلك لكي تسهل دراستها بصورة موضوعية وكذلك من أجل تسهيل الأمر على الدارسين والمفكرين وغيرهم للتعاطي معها للاستفادة من إيجابياتها وتحاشي سلبياتها بقدر المستطاع. وهذه الأصناف هي كالتالي :

٦ . ٦ . ١ العولمة الاقتصادية :

يقول أهل الاقتصاد بأن ظاهرة العولمة، التي كثر الهرج والمرج عنها

في الآونة الأخيرة، والتي بدت وكأنها اكتشاف عالمي جديد، ما هي إلا إحدى الظاهرات القديمة قدم العهد. وهذا يعني أنه منذ أن أمر الرب جل ذكره سيدنا آدم وأمنا حواء عليهما السلام بالهبوط على وجه البسيطة وتكاثرت ذرياتهما وساحوا في الأرض بدأوا يتلمسون طرقهم ويحاولون الاتصال بغيرهم بهدف التعرف وتبادل المنافع وترابط المصالح وطلباً للمزيد من الموارد الطبيعية وبحثاً عن الرزق. وأخيراً تزايدت أعداد البشر وأخذتهم الكشوفات الجغرافية إلى خارج نطاق العالم القديم فاكتشفوا أجزاء جديدة لم تكن معروفة لهم من قبل. وكان آخر تلك الكشوفات المهمة أجزاء جديدة من الأمريكتين والاوقيانوسية (استراليا ونيوزلندا وتسمانيا وعدة جزر أخرى) وذلك مع إطلالة القرن الثامن عشر الميلادي والتي اكتسبت مسماها «العالم الجديد» أو «الدنيا الجديدة».

هذا الميل للانتشار والرغبة في اكتشاف كل جديد على سطح الأرض والسعي في مناكبها يؤكد لنا أن الإنسان عالمي النزعة بالغريزة واجتماعي بطبعه لا يميل إلى العيش منفرداً يجتر أفكاره وآماله وطموحاته مع نفسه أومع أقرانه.

ويرى كثير من الاقتصاديين، وخاصة المسلمين منهم، أن الإسلام في مظهره وجوهره عالمي بطبيعته كما أن القرآن الكريم يخاطب الناس كافة بغض النظر عن اللغة أو اللون أو العرق أينما وجدوا وحيثما ثقفوا. وهاكم بعض الآيات التي ارتكزت عليها هذه الحقيقة:

﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** ﴿١٣﴾ ﴾ (سورة الحجرات).

﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ...** ﴿٢٨﴾ ﴾ (سورة سبأ).

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾(سورة الأنبياء)

﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴿١﴾ إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ من نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ ﴾(سورة الإنسان).

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الذي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ منْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ منْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً ... ﴿١﴾ ﴾ (سورة النساء).

أضف إلى ذلك أن الرحلات التجارية والتحركات السكانية في ديار الإسلام لم تكن خاضعة لنظام أو سلطان إلا في حالات محدودة كدفع زكاة أو مكوس أو ضرائب أو رسوم حماية أو ضمان سلامة. وكانت تلك الرحلات والتحركات للسلع والبشر الفردية منها والجماعية معروفة منذ زمن ضارب في القدم. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن القول بأن بداية العولمة لم تأت إلى حيز الوجود أو إلى حدود المألوف مع مطلع حركة الإنتشار الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود الدولية ولا حتى مع فترة البدء في مفاوضات منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٤٧م.

ويرى الراصد لظاهرة العولمة بوجه عام أن لها أبعادها المختلفة التي تتميز بها عن كثير من الظاهرات الأخرى ومنها كل من البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. ولكن البعد الاقتصادي هو الذي يحظى أكثر من غيره من الأبعاد الأخرى باهتمام المختصين في علم الاقتصاد.

ويركز كثير من هؤلاء عند حديثهم عن العولمة على معالجة مؤسساتها وأدواتها، وفي نظر الاقتصاديين إن أهم المؤسسات الرئيسة لظاهرة العولمة هي:

- الشركات متعددة الجنسيات (Multi National Companies) .
- البنك الدولي (International Bank) .
- صندوق النقد الدولي (International Money Fund) .
- منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) .

وسوف يتم تناول كل من هذه المؤسسات على حدة على النحو التالي :

٦ . ٦ . ٢ الشركات المتعددة الجنسيات

تعد الشركات المتعددة الجنسيات أهم أدوات العولمة، وهي شركات غربية غالباً يمتلك معظمها أوروبيون وأمريكيون (التميمي، ١٤٢٢، ص ٤٨) بدأت هذه الشركات ممارستها لأنشطتها بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وساد انتشارها في الدول النامية أكثر من غيرها نظراً لأن هذه الدول كانت في حكم المستعمرات التابعة أصلاً لدول غربية استعمارية بصفتها الممسكة بزمام الأمور في تلك المستعمرات، وكانت تلك الدول تتحكم، إلى حد كبير، في أسعار المواد الخام التي تصدر من مستعمراتها وكذلك الحال بالنسبة لما تستورده هذه المستعمرات من الخارج عبر الشركات المتعددة الجنسيات. ومن الأشياء التي حرصت تلك الشركات على الحصول عليها من المناطق الخاضعة للاستعمار المعادن الخام بشقيها الفلزي، مثل الذهب والفضة والماس والنحاس، واللافلزي مثل النفط والفوسفات والنترات والكبريت. ومما ساعد الشركات المتعددة الجنسيات على الحصول على امتيازات في تلك المستعمرات خضوعها لحكم أجنبي من جهة، وعدم امتلاك أهلها للتقينات الوطنية الحديثة اللازمة لاستغلال مثل هذه الثروات وتسويقها من جهة أخرى.

وتوجد أربعة أسباب أساسية لكي تتحول شركة ما من شركة عادية إلى شركة متعددة الجنسيات وهي كالتالي (الموسوعة العربية العالمية، ١٤١٦، ص ١١٣) :

- التحكم في مصادر الموارد والتي هي في جلها مواد خام .
- الاستفادة من انخفاض أسعار المواد الخام والأيدي العاملة .
- محاولة تجنب التكاليف الإنتاجية المرتفعة للسلع والأيدي العاملة والضرائب الباهظة (الموسوعة العربية العالمية، ١٤١٦، ص ١١٣) .

أضف إلى ذلك أن تلك الشركات أيضاً كان بإمكانها التأثير في الحكومات المستعمرة لاستيراد بعض السلع المصنعة خاصة من تلك الشركات لتسوق في مستعمراتها تعد الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الرئيسة لظاهرة العولمة . وهذه الشركات في أغلبها شركات غربية ، ولكل منها فروع موزعة في كل أرجاء المعمورة . وتقوم الشركة الواحدة- في العادة -بإنتاج منتجات شتى متباينة من حيث الكم والكيف بداية بالحاجات الثانوية ونهاية بالحاجيات الرئيسة التي تلزم للدول . ومن الأشياء التي تميز هذه الشركات عن سواها عدم تمركز أو تركز إنتاجها في مكان واحد أو في بقعة جغرافية محدودة وهذا يعني أنها تحصل على المواد الخام اللازمة لها من بلد ما، وقد تقوم بتحويل واحد أو أكثر من هذه المواد في بلد ثان، وبعد ذلك تقوم بإنتاجه على هيئة سلعة أو مادة مصنعة في بلد آخر . ويقوم عدد كبير في وقتنا الحاضر من تلك الشركات بعمليات اندماج واسعة النطاق ينجم عنها بروز شركات متعددة الجنسيات عملاقة تمتلك القدرة على التأثير والسيطرة على الأسواق وعلى المتسوقين على حد سواء (التميمي، ١٤٢٢، ص ٤٨) .

وتمتلك هذه الشركات رؤوس أموال لا حصر لها تسخرها كيفما شاءت وحيثما شاءت من أجل قيامها بالعمليات التجارية المطلوبة منها، وهي في الوقت نفسه تستطيع تحريك رؤوس أموالها جزئياً أو كلياً إلى جهات الدنيا الأربع بحرية ويسر وذلك تمشياً مع قوانين حرية حركة التجارة العالمية.

ونظراً لأن الشركات المتعددة الجنسيات تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الربح كل عام فإنها تقوم بإقامة مصانعها وخطوطها الإنتاجية في دول العالم الثالث لتوافر الأيدي العاملة الرخيصة في حين أن الدول المتقدمة التي تمتلك الشركات نفسها ترزح تحت وطأة بطالة بغيضة. قد تكون هذه نعمة لدول العالم الثالث ولكن لكل شيء ثمن. فعلى سبيل المثال نجد أن هذه الدول تكون عرضة لتلوث بيئي وأضرار صحية كثيرة نتيجة لتوطن تلك الصناعات في ربوعها. ويمتلك أصحاب هذه الشركات القدرة على سحب استثماراتهم من بلد نام واستثمارها في بلد نام غيره وقتما يريدون مما يترتب عليه فقدان أعداد كبيرة من العاملين بها وظائفهم. وهكذا تعم البطالة ويسود الفقر في ذلك البلد. وتعصف بأطناب اقتصاده المشاكل الاقتصادية التي لا حصر لها وتقوم هذه الشركات في الوقت الحاضر بعمليات اندماج واسعة النطاق ينجم عنها بزوغ شركات عملاقة في مقدورها السيطرة والتحكم في الأسواق ومرتاديها وكل مقوماتها. وفي ضوء هذه الحقائق فإننا نجد أنه أصبح من الصعب أن تتحرك منتجات الدول النامية إلى الدول المتقدمة، بل وعلى العكس من ذلك فقد أصبحت دول العالم الثالث أسواقاً رئيسة لتسويق سلع الدول المتقدمة. وينتج عن ذلك أن الدول المتقدمة تزداد غنى ووفرة في حين أن الدول الفقير تزداد ضعفاً وفقراً (التميمي، ١٤٢٢، ص ص ٤٨-٤٩).

٦ . ٦ . ٣ البنك الدولي

أسس هذا البنك في بريتون وودز (Bretton Woods)بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية سنة١٩٤٤م إبان الحرب العالمية الثانية، وبدأ بممارسة نشاطاته الفعلية سنة ١٩٤٦م أي بعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها، ومقره الرسمي واشنطن العاصمة.

هذا البنك عبارة عن منظمة دولية تقدم قروضاً للدول الراغبة في إقامة مشروعات تنموية أو تمويلها. وتتم عملية الإقراض ـ عادة ـ للحكومات الأعضاء في هذه المنظمة، وللوكالات التابعة لها أو للمؤسسات الخاصة في تلك الدول. والاسم الرسمي لهذا البنك هو : البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، ويضم في عضويته نحو (١٥٠) دولة. أما بالنسبة للموارد التمويلية للبنك الدولي فإنها ويستمد البنك موارده التمويليه من من الدول الأعضاء أو عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية العالمية. ويمارس البنك نشاطاته عبر مجلس محافظين بالإضافة إلى عشرين مديراً تنفيذياً تختارهم الدول الأعضاء.

أما القروض التي تقدم للدول الأعضاء غير القادرة على توفير الأموال من مصادر أخرى، فتكون بالشروط التي تناسب تلك الدول على أساس أن تسهم تلك القروض في تمكين الدول المقترضة من تنمية اقتصادها الوطني وتطويره. ويميل البنك الدولي إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في الدول الأعضاء، ويقدم في الوقت نفسه الكثير من الخدمات الفنية المساعدة لأعضائه (الموسوعة العربية العالمية، ج ٥ , ١٤١٦ ، ص ١٦٩ـ١٧٠).

وطبقاً لنصوص ميثاق البنك الدولي فإن مساعداته ترتكز على التنمية الاقتصادية فقط للدولة التي تريد الحصول عليها دون أية إجراءات أو ترتيبات

ذات طابع سياسي، ولكن ما حدث خلال ثمانينيات القرن العشرين كان قيام البنك بصياغة سياسات جديدة أطلق عليها اسم «قروض لضبط التنمية» تهدف إلى رفع قدرات الدول النامية من أجل أن تتمكن من المنافسة في مجالات الاقتصاد العالمي. وتنص هذه السياسات على تشجيع الدول على الأخذ بالتغييرات السياسية المتعلقة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة والخصخصة، والحد من دعم الصناعات الوطنية، وتقليص الاسهام الحكومي في هذا الشأن وإجراءات أخرى من شأنها أن تخدم مبادئ العولمة وتساعد في تحقيق أهدافها. ويقوم البنك الدولي بعدد من الوظائف والنشاطات الأخرى تساعد على خدمة العولمة وترسيخها والتي من أبرزها ما يلي :

- تقديم المعونات الفنية اللازمة للدول الأعضاء من ذوي الاقتصادات الضعيفة والمتخلفة.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة بهدف تحقيق نمو لاقتصاديات القطاع الخاص وتطويرها.
- محاولة العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للمنازعات المالية التي تنشب بين الدول الأعضاء وتقديم التدريبات اللازمة للمتخصصين فيها التي تساعدهم على إدارة أمورها التنموية.
- العمل على تجسيد الأهداف الرامية إلى بلورة التقدم الاقتصادي، ورفع المستوى المعيشي في الدول الأعضاء عبر تسخير الأموال المتوافرة لدى الدول المتقدمة التي تتمتع باقتصادات قوية لصالح الدول النامية. ويذكر العارفون بأمور الاقتصاد أن كل الوظائف السالفة الذكر تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ترسيخ ظاهرة العولمة .

٦ . ٦ . ٤ صندوق النقد الدولي

تأسس صندوق النقد الدولي بعيد مؤتمر بريتون وودز سنة ١٩٤٤م بعد أن أيقن الحلفاء أن نهاية الحرب العالمية الثانية قد اقتربت وتأكدت الحاجة إلى التخطيط لتعاون اقتصادي مستقبلي دولي .

ثم باشر الصندوق عمله سنة ١٩٤٧م وذلك بتمويل من النقد والذهب ناهز تسعة بلايين دولار أمريكي . ويستفيد الصندوق من أرصدته هذه في تمويل أو مساعدة أعضائه في التصدي والمواجهة لمشكلات ميزان مدفوعات الدول الراغبة في ذلك . ولقد بلغت أرصدة هذا الصندوق نحواً من ١٢٠ بليون دولار أمريكي .

والصندوق منظمة دولية تضم (١٥٠) دولة تتكاتف من أجل إرساء قواعد نظام عملي فعال للتجارة العالمية والمدفوعات الدولية . وتسعى هذه المنظمة ، حسبما تؤكد لوائحها وأنظمتها إلى تقديم المساعدات اللازمة للدول الأعضاء من أجل « . . . تحقيق نمو اقتصادي سريع ، ومستوى رفيع من العمالة ، ومستويات معيشة أفضل . . . بالإضافة إلى تقديم الاستشارات اللازمة الخاصة بالأمور المالية والديون الدولية وتعاون الدول الأعضاء في الحفاظ على انتظام الترتيبات الخاصة بالمبادرات المالية بين الشعوب والأمم»(الموسوعة العربية العالمية ، ١٤١٦ ، ص ١٦٨) .

ومن ضمن النشاطات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي التنسيق المحكم الدقيق بين نشاطاته والنشاطات التي يقوم بها البنك الدولي الرامية إلى خدمة الاقتصاد العالمي على الوجه الأمثل . ويجب أن لا يفوتنا ونحن في هذا المقام أن نذكر بأن الصندوق قد أضاف إلى هدفه المتعلق بالسيطرة على استقرار الأسعار هدفاً آخر ألا وهو تحويل العملات إلى القيام بعملية

الاقراض. ونظراً لأن الدول الغنية المتقدمة تسيطر على أمور هذا الصندوق فقد ترتب على هذه السيطرة حدوث نوازل مالية متتالية وقعت تحت طائلاتها دول مستدينة منه. وعلى سبيل المثال لقد أدى أخذ دولة زامبيا بنصائح ومشورات صندوق النقد الدولي، فيما مضى، إلى إغلاق ما يناهز (٧٥٪) من مصانع النسيج الوطنية في تلك البلاد «. . . واستيراد ملابس مستعملة من الدول الغربية، وحصل تضخم يتعدى ٢٠٠٪، وانسحبت الشركات متعددة الجنسية من العمل في البلاد، ونتج عن ذلك فقد خمسين ألف وظيفة في خلال سنتين من الاصلاحات»(التميمي، ١٤٢٢، ص ٤٣).

٦ . ٦ . ٥ منظمة التجارة العالمية

شهدت مدينة مراكش بالمملكة المغربية في ١٥ أبريل سنة ١٩٩٤م اختتام أطول جولة تفاوضية تجارية شملت أطرافاً عدة من منظمة الجات من أجل تحرير التجارة الدولية، والتي أطلق عليها مسمى «جولة ارغواي». وعلى الرغم من أن جولة مراكش كانت الثامنة في مجموعة الجولات التي عقدت ضمن اطار «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، إلا أنها تميزت عن غيرها من الجولات السابقة من حيث اكتسابها مكانة مرموقة وأهمية متميزة: «. . . ربما ترجع إلى طبيعتها الإلزامية الشاملة، وتناولها لمجالات لم يسبق اخضاعها لأحكام الجات أو إدراجها على جدول أعمال مفاوضات تحرير التجارة الدولية، سواء تلك التي تم بالفعل تضمينها والتوصل لاتفاق بشأنها، أو التي سعت الدول المتقدمة إلى إدراجها ولا تزال محل نقاش وتفاوض»(المجذوب، ١٤١٦، ص ١٣).

بلغ عدد الدول التي اشتركت في عضوية منظمة التجارة العالمية التي شاركت في مفاوضات جولة مؤتمر مراكش (١٢٥) دولة من بينها (١١١)

دولة وقعت على وثيقية المؤتمر الختامية. وقد وصلت عضوية المنظمة إلى ١٤٤ دولة في الوقت الراهن، وتمثل نسبة عالية من الدول الأعضاء الدائمين في هيئة الأمم المتحدة. ومما يذكر أن هذه الدول تسيطر على نحو (٩٠٪) من الحجم الإجمالي للتجارة الدولية، وهذا يعني أن كل ما تأخذ به أو تقره منظمة التجارة العالمية من نظم وسياسات سوف يشكل بالفعل فحوى وجوهر «. . . النظام التجاري الدولي، الأمر الذي قد يؤدي إلى فرض شكل من أشكال العزلة على الدول التي لا تشترك في عضوية هذه المنظمة»(المجذوب، ١٤١٦، ص ٨٦).

وبعد أن جاءت منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود اكتمل عقد العولمة الاقتصادية إذ أصبح يشمل جوانب ومجالات اقتصادية جمة ذات علاقة بالمجالات الاقتصادية بشقيها بأنواعها الاستثمارية والنقدية والتجارية.

وعلى الرغم من أن هذه المنظمة كما يراها المؤمنون بضرورة وجودها والفوائد التي تقدمها للدول غنيها وفقيرها بأنها سوف تأتي بالرخاء وارتفاع وتحسين لمستويات المعيشة لدى الجميع وذلك نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية، فإن الدول النامية توجس خيفة منها على أساس أنها تعتقد بعدم قدرتها على المنافسة مع الدول المتقدمة التي تمتلك كل أسباب التقنية الحديثة والمخترعات والمبتكرات الرفيعة المستوى التي لا قبل لهم بها. وترى الدول النامية كذلك أن عدم امساكها أو امتلاكها لناصية تلك التقنية والعلوم الحديثة سوف يفرض عليها التبعية للدول المتقدمة وفقدانها ـ بالتالي ـ سيادتها الوطنية واستقلالية قراراتها. ويجب أن لا ننسى ونحن في هذا المقام بأن هذه المخاوف لا تختلج في صدور الشعوب النامية فحسب ولكن فقراء الدول المتقدمة الذين يخشون عواقب العولمة على

مستقبلهم وكيانهم ويحسبون لها ألف حساب. لذلك فإننا نجد جموعاً غفيرة من المناهضين للعولمة والمحتجين عليها يتظاهرون ضد المؤسسات المختلفة التي تمثلها ويظهرون معارضتهم لاجتماعاتها ومؤتمراتها ذلك أنهم يخشون من أن تقوم الشركات الكبرى في الدول الصناعية بتصدير وظائفها إلى الدول النامية بحثاً عن الأيدي العاملة الرخيصة بما في ذلك توظيف الأطفال في هذه الدول، بمثل ما كانت تبحث في السابق، ولا تزال، عن المعادن ومصادر الطاقة الرخيصة في هذه الدول أيضاً. كما تخشى منظمات حماية البيئة من تزايد تلوثها وتدهورها واختلال توازنها عندما تطلق أيدي الشركات متعددة الجنسيات بعد اكتمال تنفيذ كل إجراءات منظمة التجارة العالمية وإزالة كل القيود التي كانت تقف في طريقها بما في ذلك حرية التملك التام لكل مشروعاتها في الدول المضيفة دون اشتراط أي حق لمواطنيها في تملك أي جزء منها كما هو الحال الآن»(عبد الله، ٢٠٠٢، ص ١٣).

وتحت عنوان: العولمة . . . قراءة ثانية كتب داغستاني تصوره لهذه القراءة قائلاً بأن «هناك مجموعة تسعى إلى إعادة قراءة نصوص العولمة ووضعها في صياغة جديدة تخرجها من مسارها الاقتصادي التي ارتبطت به منذ أن توجه العالم نحو تحرير التجارة وبناء اقتصاد السوق الحر لتشكل بهما معالم النظام الاقتصادي الجديد.

إن هذا الموقف الجديد لايتيح لأحد حرية الاختيار وحرية الرأي تجاه موقفه من العولمة ولا يسمح بهامش حوار رمادي الطابع بين الدول المتقدمة والدول النامية. إن حرمان كثيرمن المجتمعات والدول من الإدلاء برأيها في شأن العولمة يعد هجوماً صريحاً على مستقبل الشعوب النامية ومستقبلها ومقدراتها استغلالاً سافراً لحالة الضعف والوهن التي تعيشها معظم هذه الشعوب في الوقت الحاضر، ويرجع كثيرون حالة ضعف هذه الشعوب

إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تمر بها (داغستاني، ٢٠٠٢، ص ١٠).

لقد كان المسار الرئيس للعولمة في بداية الأمر مرتبطاً بالأمور الاقتصادية وكان النقاش أو حتى الجدال حولها موجهة إلى الاقتصاد العالمي بعد أن اتضح للجميع أن الانخراط في ركب العولمة انما تؤثر فيه قوانين وأنظمة منظمة التجارة العالمية التي تحاول احكام السيطرة على عالم الاقتصاد الدولي. قبل الناس بتلك المحاولة على أساس أنهم وجدوا فيها بداية طيبة لوضع أسس موضوعية لاقتصاد عالمي جديد، وذلك انطلاقاً من مقولة مفادها اللحاق بالقافلة خير من المعاناة من مصاعب الوحدة وآلام الفرقة وتجرع مرارة التخلف والانعزال والتي هي مثار جدل لا حد له. ومن هذا المنطلق فإنهم، من الناحية النظرية فقط يقولون بأن أهم إيجابياتها تنحصر فيما يلي:

١ـ توفير فرصة حرية الاختيار لأية دولة في إنتاج السلع التي تريدها. وتقديم الخدمات التي ترغبها والتي تملك فيها مزايا.

٢ـ توسيع المجال أمام المستهلك من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة له بأسعار مناسبة.

٣ـ تسهيل أسباب وسبل توجه رؤوس الأموال من الخارج إلي دول العالم الثالث.

٤ـ توفير الفرصة المناسبة للدول النامية للاستفادة من التقنيات التي تمتلكها الدول المتقدمة.

ولقد اعتقدت شعوب العالم بأن الصبغة الاقتصادية الجديدة التي جاءت بها العولمة تشكل مدخلاً مناسباً إلى اقتصاد عالمي حر يضمن ـ ولو

ظاهرياً ـ مجالاً جديداً تسود فيه حرية المنافسة الموضوعية المشروعة على مستوى أمم وشعوب ودول الأرض قاطبة، كما أن «. . . الإيجابيات التي يمكن أن تترتب على العولمة الاقتصادية هي موضع جدل كبير»(الحميد، ١٤٢٠، ص ٢٧).

وعلى هذا الأساس تقبل كثيرون ظاهرة العولمة بغض النظر عن المناخ التنافسي واختلاف أو تباين المستويات التي تنضوي تحت لوائها مثل «الدول الصناعية» و«الدول النامية» أو «الدول المتقدمة» أو «الدول المتخلفة». وعبر هذا المجال برزت على الساحة دول ومراكز ثقل دولية وإقليمية في محاولة لوضع الأطر المناسبة لأعمالها وخططها القومية على كلٍ من المديين القريب والبعيد.

ولقد نجم عن محاولات التأطير هذه نشأة تكتلات وصيغ اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، ومناطق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، وآسيان (دول جنوب شرقي آسيا).

لقد وجد العالم في هذه التكتلات الاقتصادية مدخلاً موضوعياً إلى عهد جديد تسود فيه المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة لأغنياء العالم وفقرائه على الرغم من أن هذا المدخل يميل في أغلب الأحيان لمصلحة الدول الصناعية. وعلى كل حال فقد كانت هذه هي الصورة الواضحة للعولمة في أذهان الناس آنذاك والتي ارتضوها عن قناعة أو غير قناعة، على أساس أنها حقيقة واقعية لا بد لهم من التعايش والتعاطي معها خاصة في مجال معطياتها الاقتصادية الجوهرية ذات العلاقة الوشيجة «. . . بمراحل الإنتاج الكبير وما توفره مميزات الحجم من قدرة على تعزيز المنافسة وتطوير الإنتاج في عالم يسير بوتيرة متسارعة مستفيداً من تقنيات حديثة سهلت هذه المهمة ووضعتها في المقدمة».

بيد أن الواقع شيء وما يخفيه القدر شيء آخر . . . في الواقع أدركت كثير من الدول أن الخير هو في التكاتف والأخذا بأسباب العولمة واتفق الاقتصاديون على إمكانية استفادة دول العالم من تبنى أفكار العولمة ووضعها موضع التنفيذ بحيث تستفيد كل دولة منها بقدر إسهاماتها في الحصيلة الإجمالية الجماعية أو التراكمية . ولقد شكلت هذه الصيغة للعولمة أساساً للقوانين التي وضعت لمنظمة التجارة العالمية (داغستاني، ٢٠٠٢م، ص ص ١٠-١١)

٦ .٧ العولمة الأمنية

لفظ «الأمن» لغة يعني «الاحساس بالطمأنينة» وهو شعور داخلي لا يقدر قيمته وفضله إلا فاقده . ويشكل الأمن لب رسالة رجال الأمن المتعلقة بالمحافظة على النظام والرفع من شأن سيادة القانون وتحقيق الهدوء والسكينة بين ظهراني المواطنين والمقيمين، ورعاية الآداب العامة والتعرض لكل من يحاول المساس بها، والمحافظة على سلامة الأرواح والأعراض والممتلكات والأموال، والإسهام في تقديم يد العون والرعاية للأحداث، والتصدي للمهربين والمخربين، ومراقبة المنافذ البرية والبحرية والجوية والتأكد من عدم اختراقها من قبل مارقين أو مخالفين للقانون، وإحكام الرقابة على حرية دخول الأجانب إلى البلاد، ومرورهم عبرها وكل ما يتعلق بأمور إقامتهم وإجراءات مغادرتهم إقليم الدولة بصورة شرعية، والقيام بأعمال المرور والنجدة اليومية وإطفاء الحرائق، والدفاع المدني، وتعقُّب المجرمين واللصوص والمخالفين لقواعد المرور (الألفي، ١٩٩٨م، ص ٢) .

والجدير بالذكر أن المهمة الأمنية حسب ما تحددها الدساتير والقوانين

والأنظمة الأمنية تتكون من شقين؛ الأول وقائي الطابع يعرف باسم «الضبط الإداري». ويمكن تحقيق هذا الشق عندما تتم عملية منع حدوث الجريمة قبل تجسدها على أرض الواقع أو التمكن من التحقيق - بقدر المستطاع - في أضرارها وآثارها السيئة، مع ضمان حضور كل من النظام العام، والهدوء والسكينة العامة الوارفة الظلال. والصحة العامة. ويعد هذا الشق جوهر الجهاز الأمني ومعياره الأمثل لقياس مدى قوته ونجاحه وفاعليته وحزم القائمين عليه. أما الشق الآخر فهو قضائي الطابع يتمثل في عملية ضبط الجريمة بعد حدوثها وإلقاء القبض على مرتكبيها وتقديمهم مع الأدلة التي تدينهم إلى المحاكمة، ومن ثم تنفيذ القوانين والأنظمة المجتمعية.

ومن الأشياء التي تثير اهتمام الحكومات والشعوب وذوي التخصص على حد سواء في جل دول العالم هذه الأيام الجريمة. وعلى الرغم من أن كل دولة مستقلة تحرص، كل الحرص، على منع الجريمة وتوفير كل أسباب الأمن والنظام لكل من يعيش على ترابها من مواطنين ومقيمين وزائرين وغيرهم إلا أن تحقيق ذلك لم يعد بالأمر السهل في الوقت الحاضر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الجريمة في هذا العصر قد اكتسبت بعداً إقليمياً ودولياً جديداً مما جعلها تتفشى في أكثر من دولة واحدة خلال فترة زمنية محدودة وهو ما جعل أمر مكافحتها في غاية من التعقيد والصعوبة بل أن مكافحتها لتفوق قدرات وإمكانات الدولة المعنية بمفردها. ولقد حتم هذا الوضع ضرورة التعاون الدولي في المجالات الأمنية من أجل سلامة الشعوب وشعورها بالاطمئنان، وهذا شيء بديهي ويحتوي على قاعدة منطقية سليمة مفادها أنه ما دامت الدول كافة متفقة على ضرورة استثمار مواردها الطبيعية، والاستفادة من إمكاناتها البشرية وقدراتها المعرفية والمالية والتقنية، ورفع

المستوى المعيشي لشعوبها، فإن الحري بهذه الدول أن تنسق جهودها وأن تعمل بروح الفريق على مكافحة الجريمة وعولمة الأمن والاستقرار، إذ لا تطور أو تنمية ، ولا ارتفاع ولا تحسن لمستوى المعيشة ولا تقدم أو ازدهار للأمم والشعوب إذا ترك الإجرام والمجرمون طلقاء ليعيثوا في الأرض فساداً وينشروا الذعر في مشارق الأرض ومغاربها (الألفي، ١٩٩٨، ص ٢).

ومن الملاحظ أن الدول العربية ترتبط مع بعضها البعض بعدد متميز من الروابط والصلات المتينة مما يوجب عليها ترسيخ أسس التكامل الأمني بينها لما في ذلك من فوائد كبيرة من شأنها الإسهام في استتباب الأمن في الوطن العربي.

وتبدو أهمية التكامل الأمني العربي اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى لأن كل أرجاء العالم تشكو هذه الأيام من ظهور الجرائم المنظمة العابرة للدول. وتجاوباً من المسئولين في هذا الوطن فإننا نجد أن الاهتمام بمكافحة الجريمة، على سبيل المثال قد تطور بشكل ملموس. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن الاهتمام بمكافحة الجريمة على المستوى العربي بصورة عامة والإرهاب بوجه خاص في تزايد مستمر «. . . فقد أنجزت في عام ١٩٥٢م اتفاقية الإنابة، واتفاقية تسليم المجرمين وبعد تأسيس المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، كان من ثمارها عقد مؤتمر سنوي لقادة الشرطة والأمن العربي»(الجحني، ١٤٢٣، ص ١٨٩).

في الحقيقة إن الجهود المضنية التي يبذلها رجال الأمن على كل من المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لم تتوقف على مر الأيام ولكنها على العكس من ذلك فقد تواصلت واستخدمت من أجل دعم تلك الجهود كل أسباب التقنية الحديثة والتقدم العلمي والخبرات الممكنة. ولكن

ذلك للأسف الشديد واكبه تطور كبير في وسائل ارتكاب الجريمة وأساليبها وذلك باستخدام أحدث وأهم معطيات وآليات التقدم العلمي والتقني. وهنا ظهرت على الساحة كميات ونوعيات وأنماط من الجرائم بمعدلات متزايدة باضطراد لم تكن معهودة من قبل. وهذا يعني أن نظام العولمة قد تأثر بالتقدم العلمي من حيث الكم والكيف إيجاباً، بحيث أصبح من السهل نقل المعلومات اللازمة للبحوث العلمية والتقدم التقني بصورة ميسرة وخلال فترات قصيرة للغاية وخاصة أن العالم قد أصبح اليوم « . . متداخلاً ومترابطاً وأشبه ما يكون بمدينة أو قرية صغيرة بوجود وسائل وأساليب الاتصال الحديثة والتقنية المتطورة والتكتلات الاقتصادية والسياسية وتبادل المنافع والخبرات (الجحني، ١٤٢٣، ص ١٨٩).

ولا شك في أن هذه التطور له إيجابياته التي تنعكس على البشرية جمعاء ولكن ذلك في الوقت نفسه، قد يجعل من هذه الإمكانات أداة في يد الخارجين على القانون والمفسدين في الأرض.

ولا شك في قيمة ذلك لصالح الإنسانية ورفاهية الإنسان، ولكن في الوقت نفسه في يد زعماء المافيات والعصابات الإجرامية الخارجة عن القانون والاستفادة من تلك التقنيات وتسخيرها في عمليات التهريب والاحتيال على بيوت الأموال والشركات، والتنصت، وتنظيم الشبكات الإرهابية للقيام بعمليات تدميرية وابتزاز وتدليس وتهديد باستخدام الأجهزة التقنية المختلفة في تدمير أنظمة برامج الحاسب الآلي، والتعتيم على حسابات الأفراد والشركات والمؤسسات المختلفة وتدميرها (أبو شامة، ١٩٩٩، ص ٤٠).

لذلك فإننا نرى أن الجريمة قد أصبحت أشد ضراوة وأكثر خطراً وأوقع

إيذاء للأمن وللآمنيين من ذي قبل بأسباب تمكن مرتكبيها من وسائل وأسباب التقنية الحديثة. لقد فتحت هذه التقنية الأبواب على مصراعيها للجريمة وللمجرمين بأن يدفعوا بخيولهم في كل ميدان والتهرب من طائلة القانون والإفلات من يد العدالة. أضف إلى ذلك أن العصابات الإجرامية أمكنها عبر الاستفادة من ضروب التقنية الحديثة المختلفة تنفيذ خططها وتنظيم أعمالها وعملياتها والترويج لسلعها المحظورة أو المحرمة.

ومما يذكر في هذا السياق أن عصابة المافيا الإيطالية تعمد إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة من أجل رفع كفاءة رجالها وتحسين أدائهم حيث أخذت في استخدام برامج حاسوبية ذكية قادرة على تحويل أي مستند، غير معروف رقمه السري لهم، إلى حروف متفرقة ليست ذات دلالة لمن تقع في يده «وبالتالي يحفظ في الكمبيوتر ولا يمكن معرفة مضمونة إلا بواسطة رئيس العصابة أو من لديه الرقم السري»(أبو شامة، ١٩٩٩، ص ٤٠).

ويوضح الانتشار الدولي للجريمة في ظل ظاهرة العولمة تفشيها في أركان الدنيا الأربعة ويؤكد قدرة الدول المتقدمة على التصدي لها ومواجهة الأخطار الإجرامية أكثر من الدول النامية التي ستجد نفسها فريسة لموجة حديثة من الجرائم دون أن تمتلك المقدرات والوسائل الحقيقية لمواجهتها حيث إن أنظمة العولمة تسمح بحركة تدفق كل السلع إلى كل أرجاء المعمورة دون قيود تذكر على الحدود الدولية. بالإضافة إلى ذلك فالدول الكبرى تعارض وضع مثل هذه القيود. وهذا يعني في الحقيقة «. . . أن نظام العولمة ستستفيد منه الدول المهيمنة على النظام العالمي الجديد، إذ إن كل وسائل العولمة هي في يد هذه الدول، أما نحن المتلقون فلا حول ولا قوة لنا في كل ذلك، إذ أننا ما زلنا مستوردين للتكنولوجيا ولكل ما يقدمه لنا نظام العولمة» (أبو شامة، ١٩٩٩، ص ٤١).

٦ . ٨ العولمة السياسية

تعد الثقافة والثروات الطبيعية والحكومية من أهم العناصر التي يمكن تسخيرها لتعميم ظاهرة العولمة السياسية وتسويقها على أساس أن ثقافة الأمة هي موروثها من عادات وتقاليد وتاريخ مشترك وطموحات، والثروات في مجملها تأتي من الأرض وهي عماد اقتصاد الدولة وهي تشكل القوة الداعمة لعملية نشأتها واستمراريتها قوة أو ضعفاً. ولا عجب في أن نجد طلاب العلم في كل من العلوم السياسية والجغرافيا السياسية والقانون يذهبون إلى القول بأن عناصر الدولة الأساسية ثلاثة هي :

- الشعب .
- الإقليم أو الأرض .
- الحكومة (النظام) .

ويعد الشعب من أهم عناصر الدولة قاطبة لعدة أسباب من أهمها، أن أية دولة لا يمكن أن تملك مقومات الدولة إذا لم يتوفر لها العنصر البشري الذي يعطي للدولة شخصيتها وكمالها وكيانها . زد على ذلك أن الحكومة في العادة تنبثق من الشعب وأن الثروات الطبيعية لا يمكن أن تستغل بدون الإنسان . ومما يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما جاءت إلى حيز الوجود كدولة موحدة سنة ١٧٨٧م ارتكزت على ثلاثة عناصر واضحة هي :

- الحرية .
- العدالة .
- الإنتاج .

ويقول بعض المحللين السياسيين بأن الولايات المتحدة الأمريكية لو قامت على أسس دينية أو عرقية أو اقتصادية بحتة لكان من المستحيل عليها أن تحظى بأن تكون « . . . الأنموذج الذي تطرحه فكرة العولمة موضع التطبيق الآن»(الكيلاني، ١٩٩٩، ص ٢٣).

في الحقيقة إن ما أطلق عليهم (الرواد الأوائل) الذين جاؤوا في غالبيتهم من أوروبا وانطلقوا نحو نصف الكرة الأرضية الغربي وخاصة إلى أمريكا الشمالية، بغض النظر عن دياناتهم ولغاتهم وألوانهم، كانوا يخططون وهم على ظهور سفنهم لما سيفعلون بعد وصولهم إلى يابس الدنيا الجديدة. وبالفعل كان لهم ذلك وفعلوا واندمجوا في كتلة بشرية واحدة. ولولا عملية دمج الثقافات المختلفة لمئات من الأعراق والأعراف والمجتمعات والعادات والتقاليد مع بعضها البعض وانصهار الجميع في بوتقة سياسة واحدة، لما جاءت أمريكا إلى حيز الوجود ولما قامت الولايات المتحدة أصلاً، ولما توحدت وتطورت وتقدمت ونهضت. وحتى دستورهم صاغوه في هيئة تضمن لهم الوحدة والتكافل والتضامن على أساس أن تكون «الولايات المتحدة الأمريكية» أولاً. ومن ثم تتكاتف عزائم الجميع وجهودهم من أجل بلورة هذا الشعار وترجمته إلى واقع ملموس، ومشاركة صادقة تهدف إلى «الإنتاج والعمل» سعياً وراء تحقيق العدالة والمساواة والرفاهية التي يتطلعون لتحقيقها. ومما يقال في هذا الشأن إن عملية الانصهار سالفة الذكر هي التي أسهمت في توفير الظروف المناسبة لإقامة دولة قوية» . . . يقوم فيها الاقتصاد بدور القائد، والحرية بوظيفة الحارس الجديد الموجه لفكر (٢٦٠) مليون نسمة يتوزعون على (٥٠)ولاية أمريكية»(الكيلاني، ١٩٩٩، ص).

ومهما يكن من أمر فقد تمثلت أهم منافع العولمة في التقدم السريع والهائل كماً ونوعاً في وسائل المواصلات والاتصالات والإلكترونيات وزيادة الإتصال بين الشعوب، وانصهارها وتلاحمها مع بعضها البعض، وفقدت الحدود الدولية الكثير من وظائفها فيما بين الدول، وحدث تعاون وتبادل للمصالح وزادت الاحتجاجات والمظاهرات ضد الحروب، وكثر المدافعون عن حقوق الإنسان والحاثون على التسامح واحترام ثقافات وآراء الآخرين.

٦ .٩ العولمة العسكرية

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وهزمت دول المحور واستسلمت اليابان دون قيد أو شرط سوى عدم مساس الحلفاء بالأمبراطور الياباني مادياً ومعنوياً أو جسدياً، كان النصر حليف الحلفاء وفي مقدمتهم المعسكران الرأسمالي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشيوعي تحت مظلة الاتحاد السوفيتي (السابق).

في الحقيقة لم يكن للحلفاء أن ينتصروا لو لا أنهم ملكوا، بإرادة الله، شوكة الحرب التي تمثلت في رجالهم وعتادهم وتقنياتهم وقدرتهم على كسب أكبر قدر من دول العالم للوقوف إلى جانبهم. على كل حال لم يدم شهر عسل الانتصار كثيراً وانقسم الحلفاء إلى معسكرين رأسمالي قمته الولايات المتحدة الأمريكية، وشيوعي يتربع على سدته الاتحاد السوفيتي السابق، وما هي إلا هنيهات وإذ بالحرب الباردة تشعل أوارها بين الولايات المتحدة ومن حذا حذوها من المعسكر الغربي من جهة وبين معكسر ودول المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق من الجهة الأخرى. وأصبح العالم آنذاك ثنائي القطبية. وبعد فترة قصيرة ظهر قطب جديد تمثل في حركة

عدم الانحياز. وحدثت أثناء ذلك بعض الحروب والفتن والثورات مثل حرب فلسطين ١٩٤٨م، وكوريا وفيتنام والحروب العربية الإسرائيلية في أعوام ١٩٥٦م، و١٩٦٧م و١٩٧٣م، وفيما بينها حرب الاستنزاف. ولكن الاتحاد السوفيتي السابق لم يتمكن من مواصلة مسيرته كأحد القطبين العالميين فانهار وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى على مستوى العالم أجمع. وهنا انتقل العالم انتقالاً مفاجئاً وسريعاً ومباشراً إلى حقبة جديدة من الزمن تعج بكثير من الصراعات والمنازعات والتباينات والتناقضات بأشكالها المختلفة. وواكب هذه الأحداث تطورات كبيرة غشيت مجالات شتى من أهمها الاتصالات والمواصلات والمعلومات والسلاح والمال والأمن والتجارة والاقتصاد والثقافة وغيرها «. . . من معالم الحياة المعاصرة، والتي تجري وتنتظم وتنتشر تحت لواء العولمة» (الكيلاني، ١٩٩، ص ٥٦).

ويرى بعض المنظرين العسكريين أن للعولمة العسكرية قطبين هما «الهيمنة» و«القوة». ويرى هؤلاء في الوقت نفسه أنه لم يكن لهذا الضرب من العولمة أن تؤسس أو تنشأ أو ترتكز على ثنائي «الهيمنة» و«القوة» لو أنها جاءت إلى حيز الوجود كنتيجة لحوار الحضارات ونماذجها وتلاقح الثقافات وتقادح الأفكار وطموحات شعوب الأرض إلى العيش في سلام. ناهيك عن ضرورة تعاون تلك الشعوب بعضها البعض من أجل تحقيق السلم للجميع وكل ما فيه أمنهم وتقدمهم وسلامتهم وتعزيزهم للمبادئ الإنسانية في كل بقاع الأرض.

ولكن، وللأسف الشديد، فإن ما جاءت به العولمة العسكرية إلى الساحة ليؤكد من جديد الصراع الثنائي بين الشيوعية والرأسمالية الذي تبلور على أرض الواقع بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها فراح أنصار

كل من المبدأين يقسمان العالم إلى معسكرين فريدين من نوعهما « . . . يلتزم كل منهما بنصرة صاحبه، بمثل ما يلتزم كل من الثنائي بحماية مؤيديه من بطش الطرف الآخر. ونظراً إلى أن أحد طرفي الثنائي قد انهزم في الصراع (الاتحاد السوفيتي) وتفكك كيانه، في حين انتصر الطرف الآخر (الولايات المتحدة) انتصاراً مدوياً بدون حرب ولا قتال(الكيلاني، ١٩٩٩).

لقد تجسدت العولمة العسكرية على مستوى العالم في كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية نظراً لأن كلا من المعسكرين المتحاربين كان مؤلفاً من عدد من دول متحالفة كان الهدف الاستراتيجي لكل منهما إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر وتحطيم قدراته القتالية والانتصار عليه. ثم تجسدت العولمة العسكرية في الحرب الكورية في بداية خمسينيات القرن العشرين وبعدها حرب الخليج الثانية ولقد شكلت حروب البوسنة والهرسك والصرب وتفكك يوغسلافيا ومسألة كوسوفو وتدخل قوات حفظ السلام بداية لفترة زمنية يمكن أن نطلق عليها بدء عصر العولمة العسكرية.

والجدير بالذكر أن من أهم ما يميز عصر العولمة العسكرية في الوقت الحاضر أنه زمن معيار قياس قوة الدولة بما لديها من جيوش متميزة عدداً وعدة من الجيوش المجيشة والأسلحة والذخائر المكدسة والآليات التي لا حصر لها من طائرات ودبابات وناقلات جنود قد ولى أو كاد ليحل محله عصر جديد له أهله من أرباب التقنيات المتطورة وآلياته ذات التقانة المنقطعة النظير. ولقد أضحت كل هذه الأشياء تشكل الفيصل في تعزيز نتائج المعارك قبل أن تبدأ، كما حصل في الحرب العراقية الأخيرة أو ما عُرف بحرب الخليج الثالثة. ولكن وعلى الرغم من هذه التقنيات وكل إمكانيات الجيوش الحربية من رجال وعتاد وخبرات يبقى جندي المشاة هو سيد الميدان كما أن

حرب العصابات هي أقوى سلاح يستطيع التصدي للآلة الحربية ورجالها وكل حديث من مخترعاتها وتقنياتها.

وعلى كل حال فإنه على ما يبدو أن بقاء العولمة العسكرية على الساحة أو اندثارها مقترن بحسن التعامل معها من جانب الدول العظمى التى تؤثر بشكل فاعل في قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن من ناحية وتمتلك شوكة الحرب اللازمة من رجال وعتاد وتقنيات من ناحية أخرى. وخلاصة القول إن واقع العولمة العسكرية في الوقت الحاضر يسمح لنا بالاستنتاج أنها تحمل» . . . في جوفها كل عوامل مصرعها ـ لا سيما إذا ما تطورت إلى إعادة لدور العسكرية الاستعمارية ـ وهذا في حد ذاته يفتح المجال الرحب أمام كل الاحتمالات المتوقعة والمجهولة»(العسلي، صفر ١٤٢٠هـ، مايو ١٩٩٩، ص ٦٧).

٦ . ١٠ العولمة الثقافية

استقر في أذهان كثير من المثقفين العرب منذ إطلالة العصر الحديث أننا إذا أردنا أن نواكب ركب الحضارة الحديثة لا بد أن نساير الغرب بصورة أو بأخرى « . . . مسايرة تامة أو أن نحاول التوفيق بين ما ننقله عنه من مناهج وفلسفات وبين عناصر تراثنا الفكري الإسلامي الأصيل» (النشار، ١٩٩٩م، ص ٢٨). دعونا نأخذ بصحة هذا الكلام مؤقتاً على علاته ونعود للوراء عبر سجل التاريخ بعقلنا لعلنا نجد ما يؤيد أو يعارض صحة هذه المقولة. يقول التاريخ بأن الأمة اليونانية في الماضي قدمت نفسها لبنى البشر على أن أبناءها هم دون غيرهم الموهوبون المبدعون للثقافة والملاحم الشعرية والفسلفة والعلوم والآداب والفنون، وأن من شعرائهم هوميروس ومن فلاسفتهم طاليس وأفلاطون ومن كتاب المسرح عندهم ايسخولوس وسوفوكليس . . . وهكذا عاش اليونانيون وتصوروا أنهم هم أسياد العالم

وأحراره وهم وحدهم أرباب الفكر واليراع والقرطاس والصولةوالحكم والصولجان . . . واعتقد فلاسفة القوم أيضاً أن من سوى اليونانيين لا يصلحون إلا للرق والعبودية . ولقد أجاز فيلسوفهم أرسطو حق شن الحرب لليونانيين على من يريدون إذا كانت نيتهم الحصول على العبيد»(النشار، ١٩٩٩، ص ص ٢٩-٣٠).

ومما يقال في هذا الصدد أنه «وأن كانت تلك المعجزة الفكرية قد اكتملت لدى أرسطو نظرياً، فإن تلميذه الاسكندر الأكبر قد فرضها واقعاً ملموساً على الصراع بانتصاراته العسكرية التي جعلت امبراطوريته تمتد من البحر المتوسط غرباً حتى بلاد الهند والصين شرقاً. وعلى الرغم من كل ما يقال ويحكى بإعجاب عن محاسن الاسكندر بأن دينه كان دين التوحيد آنذاك وأنه كان يدعو إلى العدل والمساواة والإخاء بين الناس وأن من أهم الإنجازات التي كان يرمي إلى تحقيقها في حياته العمل على توحيد الحضارتين الشرقية والغربية وصهرهما في بوتقة واحدة وإقامة دولة متجانسة واحدة عالمية المظهر والمخبر وتشمل كل أجزاء كوكب الأرض إلا أن ممارسات الاسكندر نفسه لم تخل من المسحة الاستعمارية (العجة، ١٩٩٩، ص١٨).

ثم جاء الرومان وتوسعوا عبر الحروب وأقاموا دولة شملت مناطق واسعة من قارات الدنيا القديمة الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا وسيطروا على البحر المتوسط وأجزاء واسعة من البلاد وبنوا الطرق التي ربطت كل أرجاء امبراطوريتهم بالعاصمة روما لدرجة أن المثل الروماني «كل الطرق تؤدي إلى روما» كان يجسد الواقع آنذاك إلى حد كبير . وعلى الرغم من أن الرومان غزوا الإغريق عسكرياً إلا أن الإغريق غزّوهم ثقافياً وبقيت الثقافة اليونانية ضاربة الأطناب في عقر الإمبراطورية الرومانية إلى حين .

وعندما دخل عرب الجزيزة الإسلام أنار لهم عقولهم ونقى قلوبهم وشحذ هممهم وأذكى لديهم روح نشر الدعوة دون خوف أو وجل. وقد جاء هذا الدين السماوي الحنيف بنظام جديد ومبادئ سماوية رفيعة كما دفع معتنقيه إلى قبول ما وجدوه لدى الأمم مما يقره الشرع الحنيف. وما لبث المسلمون، بعد أن استوعبوا هذا الدين، أن حملوا لواء حضارة فياضة فتية حديثة ديدنها الحق والتآخي ونصرة المظلوم عمادها والمساواة بين الناس «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى». لم يكن هذا كله مجرد تمسك بالدين الإسلامي وتعاليمه نظري الطابع أو عرضي الالتزام أو التطبيق والاهتمام . . . هذا الخلق وتلك الصفات ونظراتهم الثاقبة وحرصهم على تأكيد حقيقة أن «الناس سواسية كأسناس المشط» . . . جعلتهم يسودون العالم قولاً وعملاً مادياً ومعنوياً. وبقوة الإيمان قبل قوة الجند والسلاح اشتق المسلمون لأنفسهم جادة حضارية واضحة المعالم متميزة الصفات متعددة الفوائد وبذلك أصبح الفكر السائد في البلاد فكرهم، والعلم التجريبي هم رجاله وسادته، وسرعان ما أدلجوا في العلوم والأفكار والمنجزات المنقولة أو المكتوبة، مما ترك الاغريق، فترجموه «. . . ثم شرحوه وفهموه فهضموه. وبعد الشراح ظهر المبدعون؛ ففي الفلسفة ظهر الفارابي وابن سينا، وابن خلدون وابن رشد وفي العلم ظهر جابر بن حيان والحسن بن الهيثم وابن البيطار وابن النفيس وغيرهم. . .» (النشار، ١٩٩٩، ص ٣١).

ويجد المتتبع للتقانة الإسلامية في العصر الوسيط أن المسلمين كانوا سادة ذاك العصر وعلماءه ومعلميه دون استعلاء على من دونهم في العلوم أو الثقافة والفنون على العكس مما حدث مع كثير من الغربيين في عصر نهضتهم عندما نقلوا عن المسلمين جل علمهم وأنكروا، وأخذوا من إنتاجهم

العلمي والثقافي والفكري ولم يظهروا ذلك . وفي حالة أن باحثاً أراد البحث عن إشارة عرفان بالجميل «لأي عالم تجريبي عربي أو مسلم في الانتاج العلمي لأي من روجر ببكون أو فرنسيس بيكون فلن يجد لذلك أثراً. ولو فرضنا أن باحثاً آخراً أراد تحري أية إشارة إلى أفكار أبي العلاء المعري في كوميديا دانتي فلن يجدها .

وعلى الرغم من ذلك كله وعلى الرغم من الإسهامات القيمة في سائر العلوم والفنون والإنجازات الحضارية والإضافات العلمية وما خلفه المسلمون من معمار ونظم ري وطب وكيمياء وجبر وفلك إلا أن الأشارات إلى إنجازاتهم تبقى محدودة أو محورة أو محرفة وكثيراً ما تستخدم لادانتهم بدلاً عن إزجاء الشكر والعرفان بالجميل لهم . وقد برع الغربيون بمؤسساتهم ومستشرقيهم في غزو الأمتين العربية والإسلامية ثقافياً بعد أن غزونا عسكرياً واقتصادياً بعدما تيقنوا أن ذلك الغزو الثقافي هو أشد أنواع الغزو فتكاً وأطولها أمداً. ونجحوا في غزو العرب والمسلمين بكل وسائل دعايتهم واعتمدوا في ذلك لا على فكرتهم عنا فحسب ـ وهي فكرة أساسها أنهم المبدعون ونحن التابعون ـ بل « . . . على فكرة كثير من العرب والمسلمين والتي مفادها أن أبناء الغرب هم رواد الثقافة والعلم في حين أن العرب والمسلمين هم التابعون وفي أثر هؤلاء يسيرون»(النشار، ١٩٩٩، ص ص ٣١ـ٣٤).

ومن الأشياء التي تمثل خطراً كامناً على الأمتين العربية والإسلامية في كل مراحل حياتها، . تاريخياً وجغرافياً، ما يمكن أن يطلق عليه «ظاهرة التغريب» . وتشكل هذه الظاهرة تهديداً خطيراً للمناحي التعليمية والتربوية والثقافية . ومن الأخطار التي تحاول الحركات التغريبية النيل من اللغة

والدين، لذلك فإن على العرب والمسلمين المحافظة على لغة الضاد الفصحى وعدم إخلاء السبيل لسيادة اللغة العامية أو أية لغة أجنبية أخرى وحتى أبناء العرب والمسلمين الذين يدرسون في مدارس ومعاهد أجنبية يجب أن تعطى لهم جرعات كافية من لغتهم الأم حتى لا يضيعوا أنفسهم ويضيعوا ثقافتهم. فعلى المسلمين أنفسهم حماية دينهم من أبنائه المغالين والمعادين ولا سبيل لذلك إلا بالتفقه فيه والتقيد بتعاليمه دون إفراط ولا تفريط.

وهناك موضوع آخر ذو علاقة بعولمة الثقافة مفاده أن جل الوسائل العلمية والتقنيات الحديثة والتعبيرات والمسميات العلمية المختلفة في غالبيتها تأتي من خارج حدود الوطن العربي . . . ترى ما العمل؟ يرى كثيرون أن اللغات عبر التاريخ اقرضت تعبيرات ومسميات إلى غيرها من اللغات الأخرى واقترضت هي في الوقت نفسه من ألفاظ لغات غيرها وتعبيراتها بما في ذلك اللغة العربية، فهناك ألفاظ كثيرة أجنبية الأصل قديمة النشأة تعج بها اللغة العربية وبعضها تستخدم في القرآن الكريم كما يقول اللغويون ومنها : الصراط والفردوس. وفي الوقت نفسه توجد كلمات عربية كثيرة في عديد من اللغات الأجنبية مثل الاسبانية والتركية والانجليزية وغيرها. وإذا كانت هناك ثقافات وعادات في قمة النقاء والروعة والاعتدال لدى شعوب كثيرة ليست عربية ولا هي بمسلمة فلماذا لا يأخذ العرب والمسلمون بأهداف هذه الثقافات والعادات؟.

والعولمة الثقافية كما تراها الدول والقوى التي تنادي بها هي كالآتي :

١ـ «خدمة السيادة المركزية والمهنية، وتوطيد معاني العولمة الاقتصادية والسياسية، ونقل الحضارة العالمية إلى الشعوب جميعاً، ومحاولة دفعهم إلى قبولها.

٢ـ توحيد الثقافة العالمية، وصهرها في ثقافة واحدة، وإلغاء التعددية الثقافية وحق التنوع الثقافي.

٣ـ نزع الخصوصية الفردية ومحو الهوية الذاتية؛ ولذلك نرى أن أنصار العولمة لا يعترفون بالهوية الشخصية، سواء هوية الفرد الواحد، أوالمجتمع الواحد أو الدولة الواحدة.

٤ـ تحطيم كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية؛ للوصول إلى بناء إنسان هامشي يذوب في بحر المادية. ويبدو أن بعض المخططين للعولمة في هذه الأيام يضعون نصب أعينهم استهداف الثقافة العربية الإسلامية بهدف الإيقاع بها أو الاساءة لها تمهيداً لإبعادها من الساحة «. . . ذلك أن الغرب وجد نفسه بعد سقوط الشيوعية أمام فراغ كبير، أصبحت فيه خلافاته وصراعاته الداخلية دون سقف رادع، ومن هنا جاءت نظرية اختراع عدو بديل، وقد اكتشف منظرو العولمة هذا العدو في الإسلام. . .»(التميمي، ١٤٢٢، ص ص ٢٥٠ـ٢٥١).

٦ . ١١ العولمة البيئية

يبدو أن للعولمة مخاطر كثيرة ومن أهم تلك المخاطر ما يوقعه الإنسان من اعتداء على البيئة ومواردها الطبيعية تطال تلك الأخطار القدرات الشاملة للدول على التنمية وتعرضها لأخطار جسيمة وتهدد بقاء الكائنات الحية على قيد الحياة. لقد ساعدت التقنيات الحديثة على تحسين أمور حياتنا وأضافت كل جديد لوسائل استغلال ثرواتنا ولكنها في الوقت نفسه ألحقت الضرر بنا نظراً لتأثير هذه التقينات سلباً على البيئة بوجه عام والغلاف الجوي بوجه خاص. وهذا يعني أن عالمنا الذي نعيش في كنفه يزداد تعقيداً وهشاشة يوماً بعد يوم ونجد أنفسنا في الوقت نفسه مسئولين عن كل فساد يغشى

أغلفة الأرض بوجه عام والغلاف الحيوي بوجه خاص. إن إنتاج المواد والسلع الاستهلاكية في العالم في ظل عهد العولمة الحالي، يزداد مع مرور الزمن وذلك لمواكبة التزايد السكاني في كل أرجاء المعمورة مما يتسبب في زيادة استهلاك للطاقة والموارد الطبيعية الأخرى وبالتالي تتزايد كميات الفضلات البشرية ونوعياتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن معدل ما يخلفه الفرد في أمريكا الشمالية من الفضلات يصل إلى حوالي طن في العام. وقد برزت مشاكل التخلص من هذه الكميات دون إلحاق ضرر يذكر بالبيئة. ولقد بدأت مشاكل التصرف بمثل هذه الفضلات بالإضافة إلى توفير المياه النقية اللازمة والعالمية للاستهلاك الآدمي أو للري وسقيا السائمة والصناعة. ناهيك عن أن عدداً من الدول النامية الفقيرة تحولت مساحات شاسعة من أراضيها ومسطحاتها المائية إلى مقابر للنفايات الذرية القادمة من دول غنية بغية التخلص من أضرارها الحالية وأخطارها المستقبلية على تلك الدول.

هناك أشياء كثيرة تنتجها الدول المتقدمة وتؤثر في البيئة بشكل سلبي، ومن ضمن تلك الأشياء صناعة المبيدات الحشرية الزراعية. لقد وجد أن (٦٠٧٥) طناً من هذه المبيدات الزراعية ذات السمومية المرتفعة جداً قد استوردتها كل من غواتيمالا وسيريلانكا والبرازيل في وقت مضى وأصابت البلاد والعباد بأضرار بالغة من ضنمها إحداث تغييرات في الجينات الوراثية وسرطنة وتشويهات للأجنة أو للمواليد أو إحداث أضرار بالأجهزة التناسلية البشرية.

«إن ترك العولمة محجوزة في أيدي الأسواق المالية وحدها، وبالتالي أيضاً في أيدي الشركات المتعددة الجنسية، كما هو عليه الحال الآن، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مضاعفة مثل هذه الأمور الشاذة. إن مشاكل المياه، التي

كان يظن أنها مشكلة بلدان العالم الثالث فحسب، والتي تعاني منها الآن البلدان الغنية أيضاً عن طريق تلوث الحقول الجوفية بالنيترات، ومشاكل تزايد السكان، وتلوث الهواء، وندرة الثروة السمكية، لا يمكن حلها عن طريق المماطلة اللبرالية. فمن أجل إنجاز المساعي المثمرة على المدى البعيد لحماية التراث الطبيعي للبشرية، يجب إعادة وضع المواطن وبالتالي مفهوم المصلحة العامة، في صلب اهتمام العولمة»(العجة، ١٩٩٩، ص ١٧٩).

إن قطع الأخشاب بصورة غاشمة وبكميات هائلة للاتجار بها يدمر مساحات واسعة من الغابات كما أن البحث عن المعادن وحفر المناجم الرأسية أو الأفقية تؤدي إلى تدهور التربة وانجرافها ولكن الأضرار التي تصيب كوكب الأرض وساكنيه تكون خطيرة.

من أبرز سمات النظام الدولي الحالي تزايد اهتمام الدول بالأخطار الدولية التي تشكل تحدياً كبيراً لشعوب الأرض قاطبة قبل الفقر والمجاعات والجهل والمرض والإرهاب الدولي وتزايد في أعداد اللاجئين وسباق التسلح المحموم وتلوث البيئة. ولقد أدت ظاهرة العولمة، بوجه عام، والعولمة البيئية بوجه خاص، إلى اهتمام الشعوب والدول بالقضايا البيئية، وخاصة تلك المتعلقة بالتلوث البيئي واستنزاف الثروات الطبيعية والتصحر. أضف إلى ذلك فقد برزت على الساحة مشكلات بيئية حديثة أثارت اهتماماً دولياً واسعاً مثل ثقب الأوزون والانحباس الحراري والتدمير الهائل الذي يصيب البيئة من جراء الحروب وما يستخدم فيها من يورانيوم منضب ومواد مشعة وأسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية، وتكدس للنفايات الذرية والكيماوية السامة.

ولقد نجم عن الاهتمام العالمي بأمر العولمة البيئية زيادة الوعي لدى الشعوب بأن وتيرة التكاثر والتناسل إذا ما بقيت على ما هي عليه الآن فإن

انفجاراً سكانياً وشيكاً سوف يقع عما قريب، وإن مثل هذا الانفجار سوف يخل بصورة جذرية بالتوازن السكاني العالمي وسوف يضع ضغطاً هائلاً على الموارد الطبيعية والبيئية على سطح الكرة الأرضية وبالتالي يؤثر سلباً في البيئة في جهات الدنيا الأربع.

ومما يلاحظ على المستوى العالمي فإنه قد زاد الاهتمام بالجهات البحثية والمنظمات الخيرية والاجتماعية ذات الاهتام بقضايا المجاعات والتصحر والقحط ومشاكل انتشار المخدرات والأمراض والأوبئة المختلفة مثل سارس والأبيولا والايدز وحمى الوادي المتصدع. أما الاهتمام العالمي بمشاكل الهجرات السكانية غير الشرعية عبر الحدود فقد زاد هذه الأيام.

ويهاجر الناس عادة «بحثاً عن الرزق ومستوى معيشة أفضل أو هرباً من أماكن التوتر، وهي كلها اهتمامات أفرزتها سرعة ويسر الانتقال من إقليم لآخر وتأثر مواطني العالم بعضهم بالبعض بسهولة ويسر، والخوف المستمر من تهريب السلاح النووي أو البيولوجي أو الكيماوي بمعرفة عصابات منظمة أو حتى بمعرفة جماعات إرهابية، وازدياد حالات تزييف العملة على نطاق عالمي» (السيد، ٢٠٠٢، ص ٢٥).

ومما يؤكد عولمة التفكير في العناية بأمور البيئة واتخاذ الخطوات العملية الفعالة في التعاطي معها بصورة موضوعية إن بعض الدول أنشأت وزارات تعني بشئون البيئة. وعلى المستوى العالم نشطت الأمم المتحدة وكثيرمن وكالاتها المعنية وجماعات السلام الأخضر (Green Peace) في الدعوة إلى المحافظة على سلامة البيئة ووضع قوانين لحمايتها وإقامة مؤتمرات وندوات متخصصة لبحث قضاياها ومشاكلها.

وقد ترجم هذا الاهتمام كثير من مثل تلك اللقاءات والهيئات والبرامج:

- مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢م.
- مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي انعقد في العاصمة الألمانية برلين سنة ١٩٩٥م.

أضف إلى ذلك العديد من الهيئات العالمية التي تهتم بالأمور المتعلقة بالبيئة وسلامتها والدفاع عنها ومن الأمثلة على ذلك :

- الهيئة العالمية الفرنسية السويسرية.
- هيئة الراين العالمية.

برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة.

«وفي الغرب يوجد اليوم ما يزيد على (١٢٠) ألف هيئة أو مؤسسة من أصدقاء البيئة، وتوجد في الدول النامية أكثر من (٢٠٠) منظمة غير حكومية، وأصبح للبيئة أحزاب سياسية خاضت الانتخابات النيابية في دول مثل ألمانيا وبريطانيا. وتوجد الآن شبكة عالمية لمراقبة المناخ تتألف من عشر محطات أساسية في المناطق البعيدة عن مصادر التلوث و(١٠١) محطة فرعية في المناطق المصابة بالتلوث تابعة لبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة»(الحافظ، ١٤٢٣، ص ٣٦).

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

القرآن الكريم .

إبراهيم مصطفى وآخرون (١٤٠٦)، المعجم الوسيط، القاهرة ج ٢ .

أبو الحجاج، يوسف (١٩٦٥)، بحوث في العالم العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة .

إبوحليقة، حسان (١٤٢٠)، التماسيح تستحوذ على أسماك البحيرة، كتاب المعرفة، إصدار وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية .

إسلام، أحمد مدحت، (١٩٩٠)، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، العدد، ١٥٢، الكويت .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠١)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (١٩٩٨)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (١٩٩٩)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

البشرى، محمد الأمين، (٢٠٠٠)، الأمن العربي : المقومات والمعوقات . الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

بدوي، عبد الرحمن (د. ت.)، موسوعة المستشرقين. القاهرة.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، (٢٠٠١)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م.
البنك الدولي (١٩٩٨) "من الشحة إلى الأمن : تفادي حدوث أزمة مياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" .
البنك الدولي (١٩٩٨)، من الشحة إلى الأمن. تفادي حدوث أزمة مياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
بيتر، هانس (Hans Peter) وهارولد شومان (Harold Schumann) (١٤١٩)، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عباس علي، وتقديم أ. د. رمزي زكي، عالم المعرفة، ص ١١.
التميمي، محمد بن سعد (١٤٢٠)، العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة الغربية المعاصرة.
الجاحظ، ابو عثمان بن بحر (١٩٦٤)، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة، ج ٢، ص ١٢.
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤١٩هـ)، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، الرياض.
الجيلاني عبد الجواد، " مداوة المياه العادمة لأغراض الزراعة بين الحقيقة والخيال" ، العمران العربي، العدد ١٤ مارس-ابريل ١٩٩٥م، ص ٤٤.
حجازي، المرسي السيد (٢٠٠٢)، تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة. محاضرة القيت في ندوة السوق العربية المشتركة بنادي متخرجي جامعة بيروت العربية، طرابلس في٢٢/ ٢/ ٢٠٠٢م.

حسن، محمد خليفة (١٤٢١)، أزمة الاستشراق الحديث والمعاصر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي.
حسين، محمد محمد (١٣٩٩)، الإسلام والحضارة الغربية، ص ١٩٦، العولمة الغربية والصحوة الإسلامية.
الحصري، ساطع (١٩٦٤)، أبحاث مختارة في القومية العربية، ١٩٢٣-١٩٦٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤، ص ١٥.
الحصري، ساطع، ومحمد عمارة (١٩٨٨)، الجامعة العربية والجامعة الإسلامية، في كتاب، القومية العربية والاسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٤٨.
حماد، عد العظيم (١٤٢٠): الاتجاهات المضادة للعولمة، كتاب المعرفة (٧).
حمدان، جمال (١٩٥٩)، دراسات في العالم العربي، القاهرة.
حمش الحمش، منير (٢٠٠٠)، النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية، المستقبل العربي، ص ص ٥٢-٥٣.
خالد، أبو الفتوح (١٤١٩)، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة، مجلة البيان، ذو الحجة ١٤١٩هـ.
الدقاق، محمد سعيد (١٩٧٦)، دروس في التنظيم الدولي، الاسكندرية.
الدوري، عبد العزيز (١٩٧٤)، العرب والأرض في بلاد الشام، في كتاب العرب والأرض في بلاد الشام، دمشق.
الدوري، عبد العزيز (١٩٨٨)، الإسلام وانتشار اللغة العربيةوالتعريب "في كتاب القومية العربية والإسلام"، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت.
راشد، أحمد اسماعيل (٢٠٠١م)، الأمن القومي العربي: الواقع ورؤيا

مستقبلية. مؤتمر الأمن والتنمية في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٤-٢٦/ ٩/ ٢٠٠١م.
الزنيدي، عبد الرحمن بن زيد (١٤٢١) العولمة الحزبية والصحوة الإسلامية (الموقف الرشيد)، دار إشبيليا للنشر والتوزيع.
الشاماني، سند بن لافي، (٢٠٠١)، الأمن والتنمية: المفهوم والأبعاد في ضوء الكتاب والسنة، مؤتمر الأمن والتنمية في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٤-٢٦/ ٩/ ٢٠٠١م.
الشامي، صلاح الدين والصقار، فؤاد محمد (١٩٨٥)، جغرافية الوطن العربي الكبير، دار المعارف، القاهرة.
شاهين، عبد الصبور (١٩٩٩): العولمة جريمة تذويب الأصالة، كتاب المعرفة، إصدار وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية، العدد٧.
شربل، كمال موريس، (١٩٩٨)، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت.
صالح، صديق عبد المجيد (١٩٨٧)، اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية وآثارها علي توفير الغذاء. بيروت.
طحان، أحمد محمد (١٩٩٧م)، المأزق البيئي. دار الاستشارات الطبية والتأهيلية. سلسلة الأبحاث والدراسات الاستراتيجية. رقم ٧. الرياض، المملكة العربية السعودية.
عبد الجواد، الجيلاني (١٩٩٥)، مداواة المياه العادمة لأغراض الزراعة بين الحقيقة والخيال. العمران العربي، العدد ١٤.
عبد الحميد، محمد سامي (١٩٧٦)، دور السياسة البريطانية في تأسيس جامعة الدول العربية، الاسكندرية.

عبد السلام، محمد السيد، (١٩٩٨)، الأمن الغذائي للوطن العربي. عالم المعرفة، العدد ٢٣٠، الكويت.
عطية، فيليب (١٩٩٢)، أمراض الفقر : المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد ١٥٢، الكويت.
العلكيم، حسن حمدان (١٩٩٦)، أزمة الغذاء في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد ١٢٣.
العماري، محمد (١٩٨٣)، الأمن الغذائي والتعاون العربي ودور الصناديق العربية في التنمية الزراعية. مجلة المهندس العربي، العدد الثالث.
عوض، محسن (١٩٨٩)، محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي في كتاب الوحدة العربية : تجاربها وتوقعاتها. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
فريدمان، توماس (٢٠٠٠)، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة للفهم، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (٢٠٠٠)، أقل البلدان نمواً تقرير عام ٢٠٠٠م.
محمد العماري، الأمن الغذائي والتعاون العربي ودور الصناديق العربية في التنمية الزراعية، مجلة المهندس العربي، العدد الثالث، ١٩٨٣.
محمد، عابد الجابري (١٩٩٨) : العولمة والهوية الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
محمدين، محمد محمود(١٤١٤)، التراث الجغرافي الإسلامي، دار العلوم، الرياض.

المستقبل العربي (٦/ ٢٠٠٠)، العدد ٢٥٦، ص ٧١-٧٤، العولمة مشاهد وتساؤلات.

مسعد، محي محمد (١٩٩٩)، ظاهرة العولمة : الأوهام والحقائق، ط ١، ص ٦١.

المسيري، عبد الوهاب (١٤٢٠) : عولمة الالتفاف بدل المواجهة، مجلة المعرفة (عدد محرم).

معهد الموارد العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٣)، موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣م.

مغيزل، جوزيف (١٩٨٨)، القومية العربية والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (١٩٩٨)، الكتاب السنوي للتجارة.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٨٦)، الخطة الشاملة للثقافة العربية، المجلد الأول، ص ٤٥.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩)، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي.

الموسوي (١٩٨٤)، جامعة الدول العربية، سياسات قانونية معاصرة، القاهرة.

ناهد طلاس العجة (١٩٩٩)، العولمة محاولة في فهمها وتجسيدها، ترجمة هشام حداد.

النشار، مصطفى (١٩٩٩)، ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص ١٠-١١.

وزارة التعليم العالي (١٩٩٩م)، أطلس المملكة العربية السعودية.

ثانياً : المراجع الأجنبية

CIA, (2001), The World Facts, Washington, D.C.

CIA, (2000), The World Facts, Washington, D.C.

The Europa World Year Book, (2001), Europa Publications, London.

Gunn, A. M. (1978). Habitat : Human Settlements in an Urban Age. Pergamon Press, 1978.

PRB, (2000), World Population Data Sheet, 2000.

PRB, (2000), World Population Data Sheet, 1999.

The Statesmans Yearbook, (2002), Turner, B., (Editior), London.

The Statesmans Yearbook, (2001), Turner, B., (Editior), Londn.

World Almanac & Book of Facts, (2002), New York.

World Almanac & Book of Facts, (2001), New York.

The World Almanac & Book of Facts, (2000), New York.

The World Bank, (2001), World Development Indicators, Wash ington, D.C.

The World Bank, (2000), World Bank Atlas 2000, pp. 34-35.